ASH-SHURA
الشورى
الشورى - العـدد ١٦٣ - جمادى الأول ١٤٣٦هـ / مارس ٢٠١٥م

سمو وزير الخارجية أمام مجلس الشورى:

لسنا دعاة حرب، وإذا دقت طبولها فنحن لها

نائب رئيس الوزراء في سلطنة عمان ينوه بحكمة الملك سلمان في معالجة قضايا المنطقة

التستر التجاري ينخر في اقتصاد البلد ويحد من فرص عمل الشباب السعودي

الشورى يطالب بدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع السياحة

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان

SAUDI CANCER SOCIETY

ساهم في مساعدة مرضى السرطان بإرسال
رسالة نصية فارغة قيمة الرسالة الواحدة ١٠ ريالات
وللتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال أرسل رقم «١»

920009592

www.saudicancer.org

سمو وزير الخارجية تحت قبة الشورى .. حزم في الموقف السياسي .. وشفافية مع الأعضاء

لا أحد يتمنى الحرب، فهي نقيض الأمن والسلم والرخاء والازدهار؛ ولكن في بعض الأوقات تكون الحرب خياراً، لحماية الأمن الوطني، والدفاع عن حياض الوطن، وإغاثة جار استجار بك لحمايته، مثل ما حدث في اليمن الشقيق، وهذا ما عبر عنه صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية أمام مجلس الشورى حينما قال: " إننا لسنا دعاة حرب، ولكن إذا دقت طبولها فنحن جاهزون لها، وأمن اليمن جزء لا يتجزأ من أمن المملكة والخليج، والأمن القومي العربي".

الأمير سعود الفيصل كان حازماً وقاطعاً في تبرير عملية عاصفة الحزم، حينما أكد أمام مجلس الشورى أن المملكة لم تدخر جهداً مع أشقائها في دول مجلس التعاون الخليجي والأطراف الدولية الفاعلة؛ بغية الوصول للحل السلمي لدحر المؤامرة على اليمن الشقيق، والعودة إلى مرحلة البناء والنماء بدلاً من سفك الدماء، إلا أن مليشيا الحوثي وأعوان الرئيس السابق - وبدعم من إيران - أبت إلا أن تعبث في اليمن، وتنقلب على الشرعية الدستورية، وترفض كل الحلول السلمية تحت قوة السلاح المنهوب.

سمو وزير الخارجية الذي لبى طلب مجلس الشورى بحضور جلسة المجلس، أعاد التأكيد في بيانه على مواقف المملكة تجاه الأزمة السورية التي وصفها بأنها وصمة عار في جبين كل متخاذل عن نصرة الشعب السوري المنكوب، ووقوفها خلف كل جهد لوضع حد لهذه الكارثة الإنسانية، يقوم على مبادىء (جنيف١) مع السعي نحو تحقيق التوازن العسكري على الأرض لإرغام سفاح دمشق للاستجابة للحل السلمي.

ورغم أن سمو الأمير سعود الفيصل انتقد السياسات الإيرانية، وتدخلاتها في شؤون دول المنطقة، إلا أن سموه مد يده لإيران - في اختبار لنواياها- وفتح صفحة جديدة معها كبلد جار ومسلم، مؤكداً أن الواجب عليها أن تكون بانية حضارة، ترتقي بالأمن والسلم في المنطقة، لا تزعزعه.

الأمير سعود الفيصل، أراد أن يكون لقاءه مع أعضاء مجلس الشورى - بما يمثله المجلس من قيم الشورى، والمشاركة في صنع القرار- شاملاً لمواقف المملكة من الملفات الإقليمية والدولية الساخنة، فتناول الوضع في العراق، والملف النووي الإيراني، والقضية الفلسطينية، وملف الإرهاب. وأطلع المجلس على تطور الدبلوماسية السعودية، وخطط الوزارة المستقبلية. كما أكد نهج المملكة العربية السعودية آلية جديدة في تقديم المساعدات للدول النامية، تتمثل في التوجه مباشرة إلى تمويل مشاريع تنموية محددة، بما يضمن وصولها إلى مواطني الدول المستفيدة.

سمو وزير الخارجية كعهده دائماً، وبما يتصف به من الذكاء السياسي، وسداد الرأي، والجرأة في الموقف، كان صريحاً وشفافاً في إجاباته على أسئلة أعضاء المجلس واستفساراتهم، حول بعض الملفات السياسية والأمنية الراهنة، لأن سمو يدرك أن مجلس الشورى يبني على تلك المعلومات، نقاشاته، وقراراته التي تسهم في صناعة القرار الوطني.

أسرة التحرير

ASH-SHURA
الشورى

تحرص مجلة (الشورى) على دقة المعلومات الواردة في هذا العدد وتبذل الجهود من أجل التحقق من صحتها إلا أنها لاتتحمل مسؤولية أي من النتائج المترتبة على هذه المعلومات.

جميع المعلومات والآراء ووجهات النظر الواردة في المجلة هي مسؤولية مصادرها وغير ملزمة لـ (الشورى).

إن مجلة الشورى دوريه إعلامية تهدف إلى إلقاء الضوء على أعمال مجلس الشورى ودوره في خدمة الوطن و المواطن.

للتواصل والمشاركات
shuramagazine@hotmail.com

تحت القبة

٦

سمو وزير الخارجية أمام مجلس الشورى :

لسنا دعاة حرب، وإذا دقت طبولها فنحن لها

أكد صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية أن المملكة لم تدخر جهداً مع أشقائها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأطراف الدولية الفاعلة، في العمل المخلص الجاد بغية الوصول للحل السلمي لدحر المؤامرة على اليمن الشقيق، وحل مشاكله والعودة إلى مرحلة البناء والنماء بدلاً من سفك الدماء، مؤكداً سموه استمرار عاصفة الحزم للدفاع عن الشرعية في اليمن حتى تحقق أهدافها ويعود اليمن آمناً مستقراً وموحداً.

تحت القبة

١٤

في بيان تلاه معالي رئيس المجلس مجلس الشورى:

عاصفة الحزم قرار تاريخي للملك سلمان لنصرة الشعب اليمني

عبر مجلس الشورى عن تأييده الكامل للقرار التاريخي الذي اتخذه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- بإطلاق عملية عاصفة الحزم، استجابة لرسالة الاستغاثة التي وجهها فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس جمهورية اليمن الشقيقة إلى خادم الحرمين الشريفين، وإلى أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتقديم المساندة الفورية بكافة الوسائل.

الدراسة

٤٦

تراجع أسعار البترول ومسار تنمية الإقتصاد السعودي

مازالت العوائد البترولية تمثل ٩٠٪ من إجمالي إيرادات ميزانية الدولة رغم كل إستراتيجيات وسياسات خطط التنمية الخمسية التسع المتعاقبة، ويعود ذلك إلى تبوء المملكة العربية السعودية لمركز الصدارة في إنتاج وصادرات البترول على المستوى العالمي منذ بداية السبعينيات الميلادية من القرن العشرين، فحجم صادرات المملكة البترولية المتنامي أكسبها عوائد بترولية كبيرة حتى أصبحت إنجازاتها في القطاعات المختلفة ضئيلة في نسبتها من إجمالي العوائد البترولية.

مجلس الشورى

المشرف العام
د. يحيى بن عبدالله الصمعان
مساعد رئيس مجلس الشورى

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله المهنا

مدير التحرير
علي بن عبد الله الخضير

هيئة التحرير
عادل بن زامل الحربي
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبد الله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي

التصوير
سلطان الفهد
سالم الحمدان
عبد الهادي القحطاني

ردمد
ISS:٩٨٤٦ - ١٣١٩
موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa

المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى- الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روافد
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

حوار

٥٢

رئيس البرلمان المجري للـ « الشورى » : المملكة دولة رائدة في الشرق الأوسط.. وشريك استراتيجي للمجر

أكد معالي رئيس البرلمان في جمهورية المجر الدكتور لاشلو كوفير أن المملكة العربية السعودية دولة رائدة في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم، فهي تمثل عامل استقرار في المنطقة، ولها دور محوري في خدمة الأمن والسلم الدوليين عبر جهودها الرائدة، ومكانتها في العالم الإسلامي، كونها حاضنة الأماكن الإسلامية المقدسة.

وقال: إن المملكة العربية السعودية لها دور كبير في توحيد المسلمين وجمع كلمة المسلمين والحفاظ على القيم الإسلامية، وعلاوة على ذلك فإن المملكة ليس لها دوراً سياسياً فحسب، بل لها دور إشرافي ودور قيادي في رعاية المسلمين في العالم.

التغطية

٦٦

نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء في سلطنة عمان ينوه بحكمة الملك سلمان في معالجة قضايا المنطقة

نوه صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء في سلطنة عمان الشقيقة بحكمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود-حفظه الله- في معالجة عدد من الملفات الطارئة على الساحة الإقليمية خلال الفترة الماضية، والتي تجسد ما يتمتع به - أيده الله - من نظرة ثاقبة وحنكة كبيرة أسهمت في احتواء عدد من القضايا التي تمر بها المنطقة.

تحت القبة :

الشورى يطالب مستشفى العيون بخطة إستراتيجية متكاملة وشاملة ١٨
١٧ عاماً على رئاسة الأرصاد وحماية البيئة.. والمملكة ما تزال في مراكز متأخرة في القانون البيئي الدولي.. ٢٤
الشورى يطالب وزارة الاتصالات بتأهيل فنيين سعوديين لإدارة وتشغيل أنظمة ومراكز المعلومات ٣٢

في هذا العدد

قرار وأصداء ٥٨
حصاد الشهر ٦٨
شورى الشباب ٧٤
متابعات برلمانية ٧٨

المقالات

د. صدقة فاضل ١٥
أ.د جبريل بن حسن العريشي ٢١
د. عبدالعزيز الحرقان ٣١
أ. د / زيد بن محمد الرماني ٥٧
إبراهيم بن عبد العزيز آل الشيخ..٧٧
د. عبد الله العسكر... شوريات...٨٢

سمو وزير الخارجية أمام مجلس الشورى :

لسنا دعاة حرب، وإذا دقت طبولها فنحن لها

أكد صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية أن المملكة لم تدخر جهداً مع أشقائها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأطراف الدولية الفاعلة، في العمل المخلص الجاد بغية الوصول للحل السلمي لدحر المؤامرة على اليمن الشقيق، وحل مشاكله والعودة إلى مرحلة البناء والنماء بدلاً من سفك الدماء، مؤكداً سموه استمرار عاصفة الحزم للدفاع عن الشرعية في اليمن حتى تحقق أهدافها ويعود اليمن آمناً مستقراً وموحداً.

أمن اليمن جزء لا يتجزأ من أمن المملكة والخليج والأمن العربي

وقال سموه: « إننا لسنا دعاة حرب، ولكن إذا قرعت طبولها فنحن جاهزون لها، وأمن اليمن جزء لا يتجزأ من أمن المملكة والخليج والأمن القومي العربي».

وتناول سمو الأمير سعود الفيصل في كلمته الأزمة السورية مؤكداً أنها تجاوزت كل المطامع السياسية ومراميها، وأصبحت وصمة عار في جبين كل متخاذل عن نصرة هذا الشعب المنكوب.

وجدد سموه التأكيد على وقوف المملكة قيادةً وشعباً خلف كل جهد ممكن في سبيل إحياء الضمير العربي والدولي لوضع حد لهذه الكارثة الإنسانية، وذلك عبر الدفع بالحل القائم على مبادئ إعلان (جنيف ١)، مع السعي نحو تحقيق التوازن العسكري على الأرض لإرغام سفاح دمشق للاستجابة للحل السلمي.

جاء ذلك في كلمة لسمو وزير الخارجية لدى حضوره جلسة مجلس الشورى العادية السادسة والعشرين التي عقدها المجلس يوم الثلاثاء الموافق ٣١ مارس ٢٠١٥م، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وذلك بناءً على طلب من المجلس، تناول فيها إلى جانب الوضع في اليمن وسوريا، الوضع في العراق، والسياسات الإيرانية في المنطقة، والقضية الفلسطينية، والسياسة الخارجية للمملكة تجاه الملفات السياسية والأمنية الراهنة.

وفي مستهل الجلسة رحب معالي رئيس مجلس الشورى بصاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية وصحبه الكرام.

وقدم معاليه شكره لسموه على تلبية دعوة المجلس، لإطلاع المجلس على التوجهات السياسية، ومواقف المملكة تجاه مختلف القضايا والمستجدات بالمنطقة، وخطط الوزارة المستقبلية، والإجابة على ما لدى أعضاء المجلس من تساؤلات تدخل ضمن اختصاص وزارة الخارجية.

الحل في سوريا يكمن في (جنيف ١) والتوازن العسكري على الأرض

وقال معالي رئيس مجلس الشورى" إن السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية وبتوجيهات من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز – حفظه الله – وسمو ولي عهده وسمو ولي ولي العهد تحظى ولله الحمد بتقدير دولي، لما تتسم به من الاعتدال والاحترام المتبادل، فقد خطت المملكة من خلال حضورها السياسي والدبلوماسي اللافت خطى كبيرة على مختلف الصعد.

وأصبح للمملكة دورها المؤثر والفاعل على خارطة التعاون العربي والإسلامي والدولي، ومن خلال عضويتها في مجموعة العشرين، وفي العديد من المنظمات الدولية. فضلاً عن دورها البارز في محاربة الإرهاب، وفي الحوار العالمي وترسيخ مبدأ التعايش السلمي.

وأشاد معاليه بالجهود التي يبذلها منسوبو الوزارة وممثليات المملكة في الخارج بتوجيهات ومتابعة من الأمير سعود الفيصل لرعاية مواطني المملكة في الخارج، وحماية مصالحهم، وتسهيل كافة أمورهم.

ونوه الدكتور آل الشيخ بالتعاون القائم بين مجلس الشورى ووزارة الخارجية، وما يجده المجلس من دعم واهتمام شخصي من سمو وزير الخارجية، وعد طلب سموه بتعزيز التعاون بين لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس ووزارة الخارجية، واحداً من الشواهد على ذلك.

بعد ذلك ألقى صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل الكلمة الآتية:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين،

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

معالي رئيس مجلس الشورى،

إخواني وأخواتي أعضاء مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يُسعدني أن تشاء الصدف لأكون أول عضو في مجلس الوزراء الجديد يحضر في مجلسكم الموقر لأشرح السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية وتبادل الرأي والمشورة بشأنها، خاصة وأن منطقتنا، كما ذكر سيدي خادم الحرمين الشريفين : «تَمُر بتحديات إقليمية نتيجة لما حَلّ بعدد من الدول المجاورة أو القريبة من أزمات حادة عصفت بواقعها ودفعتها إلى مستنقع الحروب الأهلية والصراعات الطائفية مما يتطلب منا اليقظة والحذر».

وإني أستميحكم عذراً أن أكون بينكم اليوم وأنا لا أزال في طور النقاهة إثر عملية جراحية، كانت حالتي فيها أشبه بحالة أمتنا، مع الاعتذار لأشقائنا المعنيين.

إخواني وأخواتي

يحز في نفسي إنني لم أكن في ربوع هذا البلد لأودع وأرثي الملك الراحل، وأرحب وأجدد البيعة شخصيا لملكنا الجديد؛ وها أنا اليوم بحمد الله بين إخوتي وأخواتي في ربوع هذا البلد الأمين داخل صرح نعتز به من صروح وطننا الحبيب.

لقد كان الملك عبدالله رحمه الله ملكاً عادلاً أحب شعبه ورعاه فبادله شعبه الحبّ والولاء، ولعل لقب الملك الصالح الذي عرف به هو أكبر دليل على ما قام به من انجازات حققت للمواطن الأمن والاستقرار والازدهار؛ فوداعاً أيها الملك الغالي، وسنذكرك دوماً نحن والتاريخ والأجيال القادمة بالخير والحب والعرفان.

الملك سلمان ذو رأي سديد لم يغب عن أروقة صناعة القرار الداخلي والخارجي

ونحن اليومَ في كنف مليكنا سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، حفظه الله ورعاه، وأبقاه خير خلف لخير سلف، ملكاً سابعاً لهذه الدولة الشامخة، الذي لم يغب البتة عن أروقة صناعة القرار فيها بشقيه الداخلي والخارجي، في موقع الثقة لكل من سبقه من إخوانه ملوك هذا الوطن معاصرا لكل قضاياه ، ومساهما في انجازاته منذ نعومة أظفاره. عُرِف عنه دائما بأنه صاحب الرأي السديد والفكر الرشيد، والحرص على كل ما يتعلق بمصلحة الوطن والمواطن.

وقد أكّد حفظه الله، بالقول والعمل، أنه سيسير على نهج أرساه مؤسس الدولة السعودية الحديثة جلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود، رحمه الله، والتي حافظ عليها الخلف الصالح من الملوك الذين أتوا من بعده.

السيدات والسادة

إن سياسة المملكة الخارجية مبنية على ثوابت محددة أهمها: الانسجام مع مبادئ الشريعة الإسلامية، والدفاع عن القضايا العربية والإسلامية، وخدمة الأمن والسلم الدوليين، مع الالتزام بقواعد القانون الدولي والمعاهدات والمواثيق الدولية واحترامها، وبناء علاقات ودية تخدم المصالح المشتركة مع دول العالم، تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وذلك في إطار خدمة مصالح الوطن وحمايته والحفاظ على سلامة اراضيه واستقراره ونماءه، ورعاية مصالح المواطنين، وإعلاء شأن المملكة ومكانتها في العالم.

إن العمل بموجب هذه الثوابت، في سياق تحقيق سياسة المملكة الخارجية، يحتم على وزارة الخارجية مواكبة متطلبات التغيير والتجديد في أسلوب وطريقة أدائها للمهام المناطة بها، وعلى النحو الذي يحاكي لغة العصر ويتعامل مع اساليبه، ويمكنها من مواجهة الأعباء والمسئوليات المتعاظمة الملقاة على عاتقها، في ظل ما يشهده العالم من تحول من الدبلوماسية التقليدية المحدودة بين الدول والحكومات الى ما اصطلح على تسميته بالدبلوماسية الشاملة.

لقد استدعى هذا الأمر من جهاز الوزارة أن يتعامل مع سياسة التطوير بأسلوب منهجي، ووفق منظور استراتيجي من كافة جوانبه الهيكلية والتنظيمية. وقد كان للعنصر البشري النصيب الأوفر في عملية التغيير من خلال العمل على التطوير النوعي والعددي للموارد البشرية، وإعادة النظر بشكل جذري في طرق إستقطاب وتأهيل وتدريب هذه الكوادر.

وكمثال على ذلك، وتقديراً لأهمية دور المرأة السعودية، فقد أتاحت لها الوزارة إمكانية الدخول إلى عالم الدبلوماسية على أساس اعتبارات الجدارة والمؤهل والمستوى الثقافي، ليرتفع عدد الموظفات من (٦٠) ستين موظفة عام ١٤٢٩هـ الى (٢٨٤) مائتين وأربعة وثمانين موظفة عام ١٤٣٥هـ، أي بزيادة فاقت أربعة أضعاف العدد.

وفي مجال التطوير التنظيمي، تم إعادة هيكلة كافة الأجهزة بالديوان العام للوزارة، كما هو الحال بالنسبة لبعثات المملكة في الخارج والتي أزداد عددها إلى ١٢٠ بعثة تغطي علاقات المملكة مع عدد ١٣٤ دولة شاملة للتمثيل غير المقيم. والوفود الدائمة لدى المنظمات الدولية وذلك من منظور الدبلوماسية الشاملة.

وقد شكل التحول للعمل الالكتروني العمود الفقري لتعاملات الوزارة، داخليا على مسار سير العمل، وخارجيا على مسار الخدمات التي تقدمها والتي بلغت حتى الآن (٨٢) إثنان وثمانون خدمة إلكترونية، مفصلة في التقرير الذي بين أيديكم.

وفي مجال الدراسات والأبحاث، كان من المتعين لعملية التطوير أن تشمل معهد الدراسات الدبلوماسية وهو الجهاز المختص بإعداد الدراسات والبحوث، والمعني بتطوير المهارات والقدرات لموظفي الوزارة وغيرهم من موظفي الدولة الذين يعملون في الخارج.

الأخوات والإخوة

إن السياسة الخارجية للمملكة، تحرص دائما على العمل الجماعي الفعال، في مختلف أطرها الخليجية والعربية والإسلامية والدولية. وتسعى بجدية إلى تطوير آليات العمل المشترك ، سواء من خلال الدعوة إلى الاتحاد الخليجي الذي يمكن دول مجلس التعاون من مواجهة التحديات والتغيرات الإقليمية والعالمية. وتقوية شوكتهم في الدفاع عن مصالحهم ومصالح أشقائها في العالم العربي والإسلامي. ناهيك عن المساهمة في إصلاح جامعة الدول العربية، وتعزيز دور منظمة التعاون الإسلامي، والدعوة إلى تطوير هياكل الأمم المتحدة وإصلاح مجلس الأمن.

السيدات والسادة

فيما يتعلق بالقضايا السياسية، جرى العرف، على وضع أولويات لهذه القضايا، غير أن جسامة التحديات وترابطها، جعل من كل قضية تشكل أولوية بحد ذاتها يتطلب التعامل معها بجهد متواز وعلى كافة الاصعدة الثنائية والمتعددة.

وتشكل القضية الفلسطينية المحور الأساسي لسياسة المملكة الخارجية، ويرتكز موقف المملكة تجاه هذه القضية على السعي لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل، الذي يشكل صلب مبادرة السلام العربية التي طرحتها المملكة وتبنتها جامعة الدول العربية.

أيها الإخوة والأخوات

إن اليمن السعيد يئن من آلامه. ولقد إستُبدلت إبتسامته بدموع على القتلى وألم على ضحاياه. فتنة تكاد تقود اليمن الى حرب أهلية. ولم تدخر المملكة جهدا مع أشقائها في دول مجلس التعاون والأطراف الدولية الفاعلة، في العمل المخلص الجاد بغية الوصول للحل السلمي لدحر المؤامرة عليه، وحل مشاكله والعودة إلى مرحلة البناء والنماء بدلاً من سفك الدماء، إلا أن ميليشيا الحوثي وأعوان الرئيس السابق - وبدعم إيران - أبت إلا وأن تعبث في اليمن، وتعيد خلط الأوراق وتسلب الإرادة اليمنية ، وتنقلب على الشرعية الدستورية. وترفض كل الحلول السلمية تحت قوة السلاح المنهوب، في سياسة جرفت اليمن إلى فتن عظيمة وتنذر بمخاطر لا تحمد عقباها.

إننا لسنا دعاة حرب، ولكن إذا قرعت طبولها فنحن جاهزون لها، وأمن اليمن جزء لا يتجزأ من أمن المملكة والخليج والأمن القومي العربي. فكيف إذا جاءت الاستغاثة من بلد جار وشعب مكلوم، وقيادة شرعية، تستنجد وقف العبث بمقدرات اليمن، وتروم الحفاظ على شرعيته ووحدته الوطنية وسلامته الإقليمية واستقلاله وسيادته. ومن هذا المنطق حظي التحالف للدفاع عن الشرعية في اليمن، بمباركة واسعة وتأييد شامل من لدن أمتنا العربية والإسلامية والعالم. ولسوف تستمر عاصفة الحزم للدفاع عن الشرعية في اليمن حتى تحقق أهدافها بإذن الله تعالى، ويعود اليمن آمنا مستقرا وموحدا.

السيدات والسادة الكرام

لقد فاقت المأساة السورية كل حدود، وأصبحت وصمة عار في جبين كل متخاذل عن نصرة هذا الشعب المنكوب. فالقتلى يكاد يصل عددهم إلى نصف مليون شامل القتلى غير المعلن عنهم، ومهجرين ولاجئين يفوق عددهم ١١ مليون.

إننا – أيها السيدات والسادة – أمام مأساة مريعة تجاوزت كل المطامع السياسية ومراميها، فهناك كارثة إنسانية لم يشهد لها مثيل في تاريخنا المعاصر ، وضحيتها – وللأسف الشديد - بلد عربي عزيز، تدمر بنيته ويذبح شعبه بلا هوادة ولا لين بيد آثمة من المفترض أن تحميه وتحفظ مصالحة.

إن المملكة العربية السعودية التي تستشعر حجم آلام ومعاناة الشعب السوري، تقف قيادة وشعبا خلف كل جهد ممكن في سبيل إحياء الضمير العربي والدولي لوضع حد لهذه الكارثة الإنسانية، وذلك عبر الدفع بالحل القائم على مبادئ إعلان (جنيف ١) الذي يقضي بتشكيل هيئة انتقالية للحكم بصلاحيات سياسية وأمنية وعسكرية واسعة، لايكون للأسد ومن تلطخت أيديهم بدماء السوريين أي دور فيها، مع السعي نحو تحقيق التوازن العسكري على الأرض لإرغام سفاح دمشق للاستجابة للحل السلمي في ظل إصراره على الحسم العسكري الذي دمر البلاد وشرد العباد. وحتى يعود السلام لهذا الجزء الغالي من أمتنا العربية ويشيد أبنائها عز دمشق، وعز الشرق أوله دمشق.

الأخوات والأخوة

عندما نتحدث عن بغداد ، فنحن نتحدث عن عاصمة العروبة الجريحة التي قاست الأمرين، على أيدي زمرة من أبنائها مدفوعين من قِبَلِ أطراف خارجية تلهث من أجل إشاعة الفتنة والفرقة والتناحر، ولا تكف عن إرتكاب الجرائم وبث الكراهية وغرس الحقد في عاصمة الرشيد وملتقى الحضارات، والتي كانت تشكل في وقت من الأوقات حديقة غناء يفوح عبيرها بعبق التنوع وثراء التعددية، ليس فقط في موطننا العربي، بل وفي العالم بأسره وعلى مدى قرون طوال.

لقد استبشرنا خيرا بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة، وما اعلنته عن عزمها وتصميمها على إعادة بناء العراق على أسس وطنية وبمساهمة من

جميع العراقيين بكافة مكوناتهم دون إقصاء لمذهب أو طائفة أو عرق، وذلك علاوة على تعهدها بالقضاء على الإرهاب أيا كانت مسمياته. وإزالة كل مظاهر الميليشيات المسلحة، ولقد حظي هذا التوجه الإيجابي بتأييدنا التام، حيث أنعكس على السعي نحو تطوير العلاقة والشروع في إعادة فتح سفارة المملكة في بغداد، علاوة على المشاركة الفعالة في التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش الارهابي في العراق والشام.

أيها الإخوة والأخوات

كنا نتوقع عند قيام الثورة الإيرانية، التي سرنا أن تطلق على نفسها الإسلامية، وتوقعنا أن تكون نصيرا لقضايانا العربية والإسلامية، وعونا لنا في خدمة الأمة الإسلامية، وترسيخ الامن والاستقرار في المنطقة.

إلا أننا فوجئنا بسياسة تصدير الثورة، وزعزعة الأمن والسلم، والتدخل السافر في شئون دول المنطقة، وإثارة الفتن والشقاق بين أبناء العقيدة الواحدة. هذا التوجه أثار لدينا العديد من التساؤلات حول ماهية المصلحة التي ستجنيها إيران من تقسيم العالم العربي والإسلامي، ومحاولات الدفع بهما إلى الهاوية التي لا صعود منها.

الملف النووي الإيراني أحد الهواجس الأمنية الشديدة الخطيرة على أمن المنطقة وسلامتها

إننا اليوم لن ندين إيران أو نبرأها من الاتهامات الملقاة على عاتقها، ولكننا سنختبر نواياها، بأن نمد لها أيدينا كبلد جارة مسلمة، لفتح صفحة جديدة، وإذا كان لنا أن نعتبر إيران بلد حضارة – ونحن نعتبرها وشعبها كذلك –، فإن واجبها يحتم عليها أن تكون بانية حضارة ترتقي بالأمن والسلم في المنطقة لا تزعزعه.

كما أنها كبلد مسلم، فإن كتاب الله وسنة رسوله المصطفى صلى الله عليه وسلم يفرض عليها خدمة قضايانا الإسلامية لا تشتيتها وتفريقها، وعلى إيران أن تدرك أن دعوة التضامن الإسلامي وجدت لتبقى، وستبقى بمشيئة الله تعالى، والأجدى لإيران أن تشارك في هذا التوجه بدلا مما تسميه بتصدير الثورة.

أعلم أن هنالك العديد من التساؤلات حول السياسة الإيرانية، وسأترك الإجابة عليها في النقاش العام حرصا على عدم الإطالة.

إن مشكلة الملف النووي الإيراني، تظل أحد الهواجس الأمنية الشديدة الخطورة على أمن المنطقة وسلامتها، والتاريخ يشهد أنه لم يدخل سلاح في المنطقة إلا وجرى استخدامه.

من هذا المنطلق دعمنا دائما الحل السلمي القائم على ضمان حق إيران ودول المنطقة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفق معايير وإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها، وبما ينسجم مع قرار الجامعة العربية الرامي إلى جعل منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل بما فيها السلاح النووي.

وإذا ما كانت مجموعة دول (٥ + ١) تأمل في إعطاء دور لإيران في المنطقة فعليها أن تسعى أولا لتحقيق التوافق بين إيران والدول العربية، بدلاً من الالتفاف على مصالح دول المنطقة لإغراء إيران بمكاسب لا يمكن أن تجنيها إلا إذا تعاونت مع دول المنطقة.

ماهي المصلحة التي ستجنيها إيران من تقسيم العالم العربي والإسلامي؟

أيها الإخوة والأخوات

أحد أكبر المخاطر التي باتت تواجه العالم، وتهدد الأمن والسلم الدوليين، هو خطر الإرهاب بكافة أشكاله وصوره وتعدد مصادره، واختلاف الجهات التي تقف وراءه، ولست هنا بمعرض الحديث عن الجهود الداخلية لحكومة المملكة – وهي واضحة لكم – في ظل ما حققته من نتائج إيجابية في محاربة الإرهاب أمنيا وفكريا وتمويليا، ونجحت ولله الحمد في القضاء استباقيا على التنظيمات الإرهابية على أرضها.

إلا أن أدراك المملكة لعالمية ظاهرة الإرهاب كثف من جهودها على الساحتين الإقليمية والعالمية لتكريس التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب وفق استراتيجية واضحة، بأهداف محددة، وإمكانات مؤثرة، والتصدي له بروح جماعية تقي العالم من شرورة وتقتلعه من جذوره.

ولترجمة هذه الرؤية شرعت المملكة في تحركها منذ وقت مبكر، وتحديدا في العام ١٤٢٥هـ عندما استضافت الرياض أول مؤتمر عالمي لمكافحة الإرهاب وعلى مستوى المتخصصين الأمنيين، استتبع ذلك إنشاء المملكة للمركز الدولي لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة وتبرعت له بمبلغ ١٠٠ مليون دولار.

كما لم تتوانى المملكة عن المشاركة في جميع المبادرات الدولية لمكافحة الإرهاب والفكر المتطرف المؤدي إليه، وأخيرا وليس آخرا تشارك المملكة في التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي في العراق والشام، مع الاستمرار في دعوتها نحو توسيع مهام هذا التحالف ليصبح بمثابة الشرطة الدولية لمحاربة كافة التنظيمات الإرهابية دون استثناء وفي أي مكان وجدت. أخذا في الاعتبار أن المواجهة الفكرية للإرهاب لا تقل أهمية عن مواجهته أمنيا، وكذلك قطع كل سبل التمويل عنه.

أيها الأخوة والأخوات

يمكنني أن استرسل في تفاصيل السياسة الخارجية، وهنالك العديد من القضايا التي ربما تحتاج التطرق إليها، إلا أنني ساترك مجال الحديث عنها لتساؤلاتكم ومداخلاتكم.

ولا يسعني في الختام إلا أن أجدد شكري وتقديري لمعالي رئيس المجلس وللأخوات والأخوة أعضاء المجلس الأفاضل على الدعوة الكريمة، وعن الأمل في استمرار التواصل والحوار بين وزارة الخارجية ومجلسكم الموقر، وذلك في ظل سعينا سوّياً نحو تحقيق الهدف الأسمى في خدمة ديننا الحنيف والوطن والمواطن مصداقا لقوله تعالى "وأنّ ليس للإنسان إلا ما سعى وأن سعيه سوف يُرى ثم يَجزاه الجزاء الأوفى وأنّ إلى ربك المنتهى" صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

بعد ذلك أجاب سمو وزير الخارجية على أسئلة أعضاء المجلس، ففي إجابة سموه على سؤال لعضو المجلس رئيس لجنة الشؤون الخارجية معالي الدكتور خضر القرشي عن موعد انتهاء عملية عاصفة الحزم، ويعود اليمن الشقيق آمناً مستقراً، أكد سمو وزير الخارجية أن العملية لن تطول بإذن الله.

وقال: إن الأشقاء اليمنيين أقدر على حل مشاكلهم بأنفسهم، هم طلبوا المساعدة، ولم يطلبوا منا أن نقوم بالحرب نيابة عنهم. فاليوم بدأت تتسلخ قوات كانت تابعة للحوثيين وتنضم إلى القوات الحكومية تحت لواء الشرعية.

وبين سموه أن القتال على أرض اليمن من قبل قوات التحالف هو لمساندة القوات اليمنية للقيام بمهامها، ولمنع الإمدادات أن تأتي لليمن؛ وقد أُغلقت الأجواء والموانئ اليمنية، وبالتالي أُغلق إمداد الحوثيين من أي طريق كان، وهذا بحد ذاته سيكون أثره بالغًا على الإمكانيات الحربية للحوثيين.

وأضاف سموه: إن قيادتنا -ولله الحمد- قيادة حكيمة، تقيس خطواتها بدقة، وما العملية التي قامت بها إلا دليلاً على دراسة الدولة للخطوات التي تقوم بها دراسة دقيقة، حتى أن معظم دول العالم استغربت دقة العمل وتنظيمه.

وأكد سموه أن المملكة العربية السعودية لا تهدف إلى التوسع سواءً كان من ناحية الرقعة الجغرافية، أو الإمكانات الاقتصادية؛ بل تهدف سياستها إلى خدمة الإسلام والمسلمين، وضمان الاستقرار والسلام العالمي، وبناء مصالح مشتركة مع الدول الداعمة للسلام، وعدم السماح لأي طرف خارجي بالتدخل في شؤون المملكة الداخلية، وكذلك التعامل مع العالم الإسلامي والعالم العربي بكل أمانة وإخلاص، والإسهام في دعم برامج تنمية القطاعات المدنية التي من شأنها رفع قيمة الإنسان.

السياسة الخارجية للمملكة تحرص دائما على العمل الجماعي الفعال

وفي رد سمو الأمير سعود الفيصل على سؤال لأحد الأعضاء أكد سمو أن وزارة الخارجية تعمل على رفع مستوى الأفراد العاملين في الوزارة، واختيار أفضل الكوادر الموجودة في سوق العمل السعودي، وسعت لاستقطاب بعض الخريجين من المبتعثين للعمل في الوزارة، مشيراً سموه إلى أن معظم السفراء السعوديين الذين عُيِّنوا هم من خريجي المعهد الدبلوماسي.

وبشأن المساعدات التي تقدمها المملكة العربية السعودية للدول النامية، أوضح سمو وزير الخارجية أن المملكة نهجت أسلوباً جديداً في مساعداتها الخارجية يقوم على تحديد المملكة المشروعات التنموية التي ستمولها وتنفذها في أي دولة نامية من بين المشروعات التنموية التي تطرحها الأمم المتحدة.

وقال سموه: أصبحنا الآن في هذا الشأن على مسار مختلف، ومنهجية جديدة ومُثلى، ونستطيع أن نحدد تمامًا أين تصرف مبالغ المساعدات الخارجية التي تقدمها المملكة.

وفي ختام النقاش تمنى سمو الأمير سعود الفيصل أن تدوم الصلة بين مجلس الشورى ووزارة الخارجية لما فيه خير للبلاد والعباد. وقال سموه: إن وزارة الخارجية ومجلس الشورى جهازان يتعاونان معًا لخدمة الوطن والمواطن، والعلاقة مع لجنة الشؤون الخارجية في المجلس مثمرة لوزارة الخارجية؛ لأننا نستمع منها إلى ملحوظات وآراء. وكل ذلك تحسين بنية الأداء. وفي وزارة الخارجية نتكئ على هذا الصرح العظيم للدولة- مجلس الشورى- وهو من ضمن الجهات التي ترشد وزارة الخارجية إلى الطريق الصواب - بإذن الله -.

حضر الجلسة صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل، وصاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن عبد الله بن عبد العزيز نائب وزير

آلية جديدة للمساعدات السعودية تضمن وصولها إلى مواطني الدول المستفيدة

الخارجية، ومعالي وزير الدولة للشؤون الخارجية الدكتور نزار بن عبيد مدني ، وصاحب السمو الأمير الدكتور تركي بن محمد بن سعود الكبير وكيل وزارة الخارجية للعلاقات متعددة الأطراف وسمو مساعد وزير الخارجية الأمير خالد بن سعود بن خالد ، وسمو وكيل وزارة الخارجية لشؤون المعلومات والتقنية الأمير محمد بن سعود بن خالد، وصاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سعود الفيصل، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن سلطان بن سلمان بن عبد العزيز، ومعالي وكيل وزارة الخارجية للعلاقات الثنائية الدكتور خالد بن إبراهيم الجندان ، ومعالي وكيل وزارة الخارجية للعلاقات الاقتصادية والثقافية الدكتور يوسف السعدون، ومدير عام مكتب سمو وزير الخارجية السفير حمد الفارس، ومدير عام الإدارة العامة للشؤون الإعلامية السفير أسامة نقلي، وعدد من مسؤولي الوزارة.

في بيان تلاه معالي رئيس المجلس

مجلس الشورى: عاصفة الحزم قرار تاريخي للملك سلمان لنصرة الشعب اليمني

عبر مجلس الشورى عن تأييده الكامل للقرار التاريخي الذي اتخذه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود- حفظه الله – بإطلاق عملية عاصفة الحزم، استجابة لرسالة الاستغاثة التي وجهها فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس جمهورية اليمن الشقيقة إلى خادم الحرمين الشريفين، وإلى أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتقديم المساندة الفورية بكافة الوسائل والتدابير اللازمة بما في ذلك التدخل العسكري لحماية اليمن وشعبه من عدوان الميليشيات الحوثية، التي اختطفت مؤسسات الدولة، وانقلبت على الشرعية.

وأكد مجلس الشورى في بيان تلاه معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مستهل جلسته العادية الخامسة والعشرين التي عقدها يوم الاثنين الموافق ٢٠١٥/٣/٣٠ م أن الاستجابة لنداء الاستغاثة الذي وجهه الرئيس الشرعي لليمن عبد ربه منصور هادي لإنقاذ اليمن من مليشيات الحوثي؛ هو استمرار لجهود المملكة العربية السعودية في دعم أمن اليمن واستقراره، وحماية الشعب اليمني الشقيق، فأمن اليمن جزء لا يتجزأ من أمن المملكة.

وأضاف المجلس في بيانه إن تعقد المشهد في اليمن، وتجاوز الحوثيين لغة الحوار إلى لغة السلاح، وقتل المواطنين الأبرياء، والسعي إلى السيطرة على اليمن ورهنه بيد قوى إقليمية، لا يهدد أمن المملكة فحسب، بل يهدد أمن المنطقة بأسرها، وهو ما أدركه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، برؤيته الثاقبة ونفاذ بصيرته، فكان قراره بإطلاق عملية عاصفة الحزم.

وثمن مجلس الشورى الدور الذي تقوم به القوات المسلحة السعودية، وقوات دول التحالف في عملية عاصفة الحزم تحت قيادة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الدفاع رئيس الديوان الملكي المستشار الخاص لخادم الحرمين الشريفين انطلاقاً من ميثاق الدفاع العربي المشترك.

كما ثمن المجلس الدعم والتأييد الدولي من الدول الشقيقة والصديقة لقرار المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إغاثة الشعب اليمني الشقيق وحماية أمنه ووحدة وسلامة أراضيه، مؤكداً أن هذا الالتفاف الدولي ما هو إلا دليل على صواب القرار التاريخي الذي اتخذه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز – حفظه الله- لنصرة الشعب اليمني ضد الفئة الباغية.

وأشاد المجلس في ختام بيانه بالالتفاف الشعبي حول القيادة الرشيدة والدعم المعنوي الكبير لجنودنا البواسل، سائلاً المولى عز وجل أن يعيد الأمن والاستقرار إلى ربوع اليمن الشقيق في ظل قيادتها الشرعية، وأن يحفظ خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد، وأن يديم على بلادنا أمنها واستقرارها إنه ولي ذلك والقادر عليه.

التعليم والتنمية السياسية ...!!

أ. د. صدقه يحيى فاضل
عضو مجلس الشورى

معظم البلدان النامية تعاني بشدة من ضعف مستوى التعليم لدى غالبية شعوبها، و تقاسي من تدني درجة الوعي بصفة عامة، والوعي بالشأن العام بصفة خاصة. هذا إضافة إلى الجهل بالواقع الإقليمي والعالمي ذي العلاقة، وذلك يعتبر عائقاً أمام كل أنواع التنمية، ومنها التنمية السياسية، والتي يرى البعض أنها يجب أن تسبق أي نوع من أنواع التنمية الشاملة، والبعض يرى ضرورة تلازمها مع مسيرة وعملية التنمية الشاملة. وأرى أن التلازم أولى من السبق.

و«التنمية السياسية» (أو لاصلاح والتطوير السياسي) تعني: عملية رفع مستوى المشاركة الشعبية في صناعة القرار، ودعم الانصهار الوطني، و بلورة وإصدار النظم الأساسية، وإقامة المؤسسات السياسية، التي تستوعب قوى المجتمع المختلفة في بوتقة دستورية واحدة، وهذا مما يثير أيضا الجدلية المعروفة عن علاقة التنمية السياسية الإيجابية بمستوى تعليم الشعوب كلاهما واجب، ولكن أيهما يجب أن يأتي أولا ؟.

هناك من يعتقد أن التنمية السياسية الإيجابية غير ممكنة في بيئة جاهلة، وغيرواعية.... ويطالب برفع مستوى التعليم والوعي أولاً، قبل الشروع في تنمية سياسية سليمة، وتغيب عمن يعتقدون ذلك إشكالية : من يطور التعليم، ويرتقي بالثقافة، وما هي نواياه، ومتى؟. لذا فإن هذا الاعتقاد يمثل خطأً شائعاً... إن أُخذَ مضمونه على إطلاقه. ثم إن التنمية السياسية الايجابية لا تتطلب - بالضرورة - مستوى تعليمياً عالياً لدى الشعوب، كما يظن البعض.

صحيح، أن الواقع السياسي المتخلف لا يسهل التطوير الحقيقي والسليم في التعليم والثقافة، ورفع مستوى الوعي ... لأن ذلك قد تنتج عنه أموراً غيرمرغوبة، أو مطالبة مرفوضة بالتغييروالتطوير في شتى المجالات. لهذا فإن التنمية السياسية الإيجابية المتدرجة لابد أن تسبق تطوير التعليم والوعي، في مثل هذه الحالات... خاصة في البلدان النامية.

ثم تشرع بعد تحققها في تطوير التعليم والثقافة، ورفع مستوى الوعي - مما يسهم في الدفع أكثر نحو التنمية في كل المجالات، ويضيف إلى زخم التنمية السياسية قوة وتمكينا، وهذا مم التعليم والثقافة والوعي ما كان ليحصل لولا التنمية السياسية الإيجابية، التي سبقته.

فالنخبة السياسية المصلحة (كما هو الأمر في حالتنا) تستطيع بالإصلاح الحكيم والمدروس، الرفع من مستوى شعوبها في شتى المجالات، وفي مقدمة ذلك التعليم والثقافة، وتعليم وتثقيف الشعوب، تعليماً سليماً سوياً، يسجل لهذه النخب بمداد من ذهب، ويدخلها تاريخ بلادها من أبوابه الكبيرة أما الحكومات التي تحول دون تعليم وتثقيف شعوبها التعليم السليم ، فيحصل معها العكس.

وفى حالة كون التعليم متطوراً، والثقافة مزدهرة، والوعي مرتفعاً، فإن كل ذلك يعتبر «عوامل» تدفع نحو التنمية في كل المجالات، وتسهل نجاح وازدهار هذه التنمية إن مثل هذه البيئة، إن خلت من الخلافات المذهبية والطائفية والعنصرية، هي بيئة صالحة وخصبة للتنمية والرقي في كل مجالات الحياة. والدولة التي تتوفر في سكانها هذه الصفات المحمودة هي دولة محظوظة، وغالباً ما تحتل مكاناً عالياً في سلم التقدم والازدهار.

وافق مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثامنة عشرة للسنة الثالثة من الدورة السادسة التي عقدها يوم الاثنين الموافق ١٤٣٦/٥/١١هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، على ملاءمة دراسة مقترح مشروع نظام الهيئة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية المقدم من عضو مجلس الشورى الدكتورة زينب بنت مثنى أبو طالب استناداً للمادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى.

جاء ذلك بعد أن ناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن مقترح المشروع الذي تلته نائب رئيس اللجنة الدكتورة حمدة بنت خلف العنزي.

وكانت توصية اللجنة بملاءمة دراسة المقترح قد خضعت قبل التصويت عليها للمناقشة، حيث أشار أحد الأعضاء إلى أن هناك ثلاث قضايا يجب التركيز عليها هي الفقر، والبطالة، والإسكان، مشدداً على أهمية اضطلاع القطاع الخاص بمسؤوليته الاجتماعية، متسائلاً عما إذا تم توفير مخططات إسكانية تراعي مقدار الدخل للفرد؟، بحيث تتناسب الأسعار مع دخل الفرد.

قدمته عضو المجلس الدكتورة زينب أبو طالب

الشورى يدرس مقترح مشروع نظام الهيئة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية

ولفت النظر إلى أن المشروعات الصناعية ليست مشروعات كبيرة وتحويلية تسهم في توظيف أعداد كبيرة من أبناء الوطن وبمرتبات تناسب الحالة المعيشية، مؤكداً أهمية دراسة هذا المقترح لكي ينظم هذه الأمور.

المسؤولية الاجتماعية يجب أن تكون من صميم عمل القطاعات الحكومية والخاصة

وأكد عضو آخر أهمية المسؤولية الاجتماعية، وما يجب أن تقدمه القطاعات الحكومية والخاصة تجاهها، مشيراً إلى أن ما يقوم به القطاع الخاص حالياً يصب أغلبه في المجال الخيري، حيث من المهم أن يعرف القطاع الخاص أن هذا واجب عليه تجاه المجتمع، لا سيما أن هناك شركات كبرى في بعض المناطق لم تقدم شيئًا لأبناء المنطقة، بل قد تؤدي إلى ضرر على هذه المنطقة.

وشدد العضو على أهمية وجود لائحة تُنظم عمل المسؤولية الاجتماعية بشكل واضح، وأن يكون من ضمن قوائمها المالية وتقاريرها ما قدمته تجاه المسؤولية الاجتماعية، لكنه استدرك قائلاً: قد يكون وضع هيئة تدير كل القطاعات يسبب إشكالية. وطالب بأن يكون مبدأ المسؤولية الاجتماعية من صميم عمل هذه القطاعات الحكومية والخاصة، وتُحاسب من قبل الجهة المشرفة عليها.

وأيد أحد الأعضاء وجود مثل هذه المظلة النظامية التي تنسق هذه الأعمال وتحمي الجهات التي تقوم بها، لافتاً النظر إلى أن القطاع الخاص لن ينمو إلا بوجود البيئة المناسبة للاستثمار، وفي المقابل فعليه مسؤولية نحو المجتمع.

ونوه عضو آخر إلى أنه لا توجد تنظيمات خاصة للتطبيقات العالمية لمشاركة القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية، بل مبادرات ومدونات استرشادية، موضحاً أن إنشاء هيئة في هذا المجال قد يُقيدها، وقد تكون سببًا في قتل مثل هذه المبادرات، لاسيما أن هناك تطبيقات فعلية، ومبادرات في القطاع الخاص في المملكة تجاه المسؤولية الاجتماعية.

وطالب بعدم إنشاء هيئة وطنية للمسؤولية الاجتماعية بل حث القطاع الخاص على القيام بدوره تجاه المسؤولية الاجتماعية عن طريق إيجاد الأدوات المحفزة لهذا الأمر، وكذلك من المهم ألا يوضع نظام خاص يؤطر علاقة القطاع الخاص ودوره في تقديم هذه الخدمة.

واعتبر أحد الأعضاء أن المسؤولية الاجتماعية متأصلة في المجتمع السعودي من خلال التزامه بمبدأ التكافل الاجتماعي الذي يعد من المبادئ الأساسية التي حث عليها الإسلام، مشيراً إلى أن التنظيم المؤسسي للمسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة لازال في مراحله الأولى، لذلك فمحفزات السوق للمسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة تبدو ضعيفة، نتيجة لعدم الإلمام الكافي من قبل المنشآت بأبعاد المسؤولية الاجتماعية والخلط بينها وبين العمل الخيري.

لافتاً النظر إلى أن القطاع الخاص في العديد من دول العالم يستفيد من المسؤولية الاجتماعية في التسويق والتعريف بمنتجاته، مؤكداً أنه عند وجود تنظيم ومحفز من الدولة للمسؤولية الاجتماعية سيكون مردوده للتنمية المستدامة كبيرًا جداً.

وأشار عضو آخر إلى أن الجمع بين الالتزام القانوني والأخلاقي في المسؤولية الاجتماعية أمر صعب؛ مؤكداً أن الالتزام الأخلاقي ممكن أن يتحول إلى التزام قانوني والأمثلة كثيرة؛ مثل إسعاف المصابين؛ فهو التزام أخلاقي، ولكنه تحول إلى التزام قانوني في كثيرٍ من التشريعات، وهذه الأنظمة وضعت عقوبات صادرة على عدم إسعاف المصابين، أما أن يكون التزام أخلاقي وقانوني في موضوع كموضوع المسؤولية الاجتماعية فيعني أيضا أنه يجب أن تترتب على مخالفة هذا الالتزام القانوني نتيجة معينة، وإذا غابت هذه النتيجة أو انتفت فلن نكون أبداً أمام قاعدة قانونية أو التزام قانوني.

وأضاف: إن من سمات القاعدة القانونية إلزامية تطبيقها ووجود عقوبة على عدم الالتزام بها، وهذا يعني أنه لا بد من وجود عقوبة على عدم قيام الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية؛ وهذا غير مقبول، لذلك فوجود قانون لتحفيز المسؤولية الاجتماعية أمر جيد، ولكن لا يفضل وجود قانون أو هيئة لفرض هذه المسؤولية وتحويلها من مسؤولية أخلاقية أو أدبية إلى مسؤولية اجتماعية قانونية.

واعتبر أحد الأعضاء فكرة وجود تشريع يلزم الشركات بأداء مسؤوليتها الاجتماعية يدخلنا في دائرة الالتزام القانوني، ويبعدنا عن دائرة الالتزام الأدبي أو الأخلاقي؛ مؤيداً وجود نظام يحفز ولا يلزم هذه الشركات ويهيئ لها الآليات، والسبل، والإمكانيات لقيام الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية، الذي هو مطلب نظامي مهم.

مشروع النظام تنظيم مؤسسي للمسؤولية الاجتماعية

وطالب العضو بأن يكون ضمن هذا المطلب النظامي إيجاد حوافز وامتيازات لهذه الشركات سواء في المناقصات، أو الإعفاءات الضريبية، مما يحفزها على القيام بمسؤوليتها الاجتماعية، والمشاركة بتنمية المجتمع. واقترح أن يتضمن المقترح فكرة إيجاد صندوق المسؤولية الاجتماعية، وتضع هذه الشركات مساهماتها المالية مشاركةً منها في مسؤوليتها الاجتماعية في هذا الصندوق، كما أن المسؤولية المجتمعية للشركات أو ما يسمى بمواطنة الشركات وتعزيز الحس الوطني لا تأتي بقوة الجبر والإلزام؛ وإنما بالتشجيع والتحفيز وتهيئة كافة السبل؛ لكي لا يكون لهذه الشركات أي عذر في القيام بمسؤوليتها الاجتماعية.

كما اقترح العضو إيجاد نظام يضع نصوصًا قانونية تحفيزية وليست إلزامية، مبيناً أنه إذا كان هناك إلزام فإنه يتجه للجهات التي ينبغي عليها تهيئة الأرضية اللازمة للتسهيل على الشركات القيام بمسؤوليتها الاجتماعية والأدبية والأخلاقية فقط.

وستدرس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب مقترح مشروع نظام الهيئة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية دراسة شاملة ووافية، ومن ثم تعود بتقريرها بشأنه إلى المجلس في جلسة قادمة لمناقشته، واتخاذ القرار المناسب.

الشورى يطالب مستشفى العيون بخطة إستراتيجية متكاملة وشاملة

د. سطام بن سعود لنجاوي
رئيس اللجنة الصحية

دعا مجلس الشورى خلال جلسته العادية التاسعة عشرة للسنة الثالثة من الدورة السادسة التي عقدها يوم الثلاثاء ١٢/٥/١٤٣٦هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ مستشفى الملك خالد للعيون إلى وضع خطة إستراتيجية متكاملة وشاملة لخدماتها، وتوفير البيانات حول مؤشرات قياس الأداء لمختلف عناصرها في تقاريرها السنوية.

وطالب المجلس في قراره الذي أصدره بعد أن استمع لوجهة نظر اللجنة الصحية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمستشفى الملك خالد التخصصي للعيون للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور سطام لنجاوي؛ المستشفى بإعادة النظر في جوانب الإفادة من الاتفاقية مع جامعة جون هوبكنز.

وأكد المجلس أهمية أن يؤخذ في الاعتبار الاعتراف بالتدريب في المستشفى تحت إشراف جامعة جون هوبكنز كمتطلب لإكمال جوانب الاشتراطات للحصول على التخصص من البورد الأمريكي للعيون، وتوجيه البحث العلمي لتلبية احتياجات المملكة في مجال البحوث في المشكلات الصحية، وتأكيد دور المستشفى كمعززة للصحة في المملكة.

كما طالب المجلس في قراره بتكثيف حملات التوعية الصحية بأمراض العيون الشائعة والتعريف بأسبابها، والتركيز في ذلك على أضرار استخدام العدسات اللاصقة التجميلية والتجارية، ومتابعة التقدم في استيعاب التقنية الحديثة، كزراعة الشبكة التعويضية، وتقييم مدى الإفادة منها ونسبة نجاحها كمؤشرات أداء لإدراجها ضمن الخدمة.

وكان الدكتور سطام لنجاوي قد أوضح في رد اللجنة الصحية على ما طرحه بعض الأعضاء من ملحوظات وآراء أثناء مناقشة تقرير المستشفى في جلسة سابقة أن اللجنة حصلت على نسخة من اتفاقية التعاون بين مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون وجامعة جون هوبكنز؛ وتأكيد المستشفى أنه يعمل في إطار هذه الاتفاقية منذ بدئها؛ وأن أهم النتائج المتحققة من الاتفاقية خلال الأعوام الثلاثة الماضية هي: إنشاء قسم أبحاث متخصص، وتدريب ١٥٩ طبيبًا وطبيبة في تخصصات طب العيون، والتعليم، والتدريب، والسيطرة على قوائم الانتظار بالمستشفى.

وأضاف: إن ما دار في المجلس من تساؤلات وجد تفاعلاً من وزارة الصحة، حيث قامت الوزارة بتشكيل لجنة طبية محايدة لإعداد تقييم شامل لأداء المستشفى، واتفاقية التعاون مع جامعة جون هوبكنز، ومؤهلات الكوادر الطبية العاملة، وطلبت اللجنة من الوزارة تزويدها بنتائج هذا التقييم لتضمين.

وأفاد لنجاوي أن المستشفى وجامعة جون هوبكنز أكدا للجنة الصحية أن الأطباء المنتدبين للعمل ضمن الاتفاقية جميعهم من المنسوبين الإكلينيكيين للجامعة، ويتوفر لديهم التأهيل الكافي إكلينيكياً وأكاديمياً، ويتم اختيارهم من قِبَل لجان مشتركة لتقييم عملهم وخبرتهم قبل التعاقد، مضيفاً أن لدى الهيئة السعودية للتخصصات الصحية نظام للتحقق من شهادات العاملين في القطاع الصحي.

وبشأن تساؤلات بعض الأعضاء عن المخالفات الإدارية، أو المضاعفات الطبية؛ أفاد رئيس اللجنة بأن هذه الأمور يتم استقصاؤها من قِبَل لجان التحقيق والتقييم الإدارية ولجان الهيئة الشرعية.

وأكد رئيس اللجنة الصحية أهمية استقلال مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون ماليًا وإداريًا عن وزارة الصحة؛ وإشرافها على مستشفيات العيون بالمناطق، وتمكينها من المرونة المالية اللازمة لاستقطاب الكوادر الطبية المؤهلة، مضيفاً أن مقترح مشروع المؤسسة العامة لمستشفى الملك خالد التخصصي للعيون المقدم من عضوي المجلس الدكتورة سلوى الهزاع والدكتور ناصر الشهراني قيد الدراسة.

ولفت النظر إلى أن التغيرات المتتالية التي تشهدها وزارة الصحة تحتم على اللجنة الصحية التريث لتستطيع الإسهام بشكل فعّال في صياغة السياسة العامة للشؤون الصحية في المملكة بما فيها هذا المقترح وأمثاله.

د.لنجاوي: التوسع في العيادات الخارجية خفض عدد المراجعين للعيادات

وأشار الدكتور سطام لنجاوي إلى التوسع في العيادات الخارجية بالمستشفى في العام الماضي، وفي نفس الوقت بدأت بتدريب الكادر الطبي والموظفين على نظام الملف الطبي الإلكتروني، وبالتالي تم خفض عدد المرضى المراجعين للعيادات جزئيًا ومؤقتًا، لافتاً إلى أن العمل عاد بالطاقة الكاملة للعيادات الموسعة منذ انتهاء تجهيزاتها.

وحول استفسارات بعض الأعضاء عن زيادة العمليات الكبرى، وتناقص حالات التنويم بالمستشفى، أوضح الدكتور لنجاوي أن المستشفى أفاد بأن السبب يعود إلى إجراء عمليات اليوم الواحد لمعظم الحالات، بحيث يغادر المريض المستشفى في نفس اليوم، وهذا معروف لدى كل الأطباء الممارسين للمهنة، ومعمول به في المستشفيات الجامعية والعسكرية، والتخصصية بالمملكة بهدف الاستفادة القصوى من عدد الأسِرة لخدمة أكبر عدد من المرضى، أما العمليات الكبرى فمن البديهي أن يمكث المريض في المستشفى بعدها عدة أيام.

وأضاف: إن اللجنة الصحية طالبت المستشفى بوضع مؤشرات لنجاح الأداء، مشيراً إلى أن اختلاف كل قسم عن الآخر إداريًا وطبيًا لا يمنع إمكانية وضع مؤشرات أداء ضمن الملف الإلكتروني الطبي الموحد، وتضمين نتائج ذلك في التقارير القادمة للمستشفى بإذن الله.

وبشأن سبب زيادة عدد قوائم الانتظار، ونسبة فشل العمليات؛ أفادت اللجنة الصحية أن المستشفى بيَّنت في ردها على تساؤلات اللجنة أن عمليات زراعة القرنية في ازدياد رغم أن المستشفى تستورد القرنيات من البنوك العالمية بسبب النقص محلياً، ويتم إجراء العمليات حسب ما هو متوافر من القرنيات، حيث تم إلى الآن إجراء أكثر من ١٧٠٠٠ عملية زرع قرنية.

وأشارت اللجنة إلى أن المستشفى نشرت خلاصة خبراتها المتراكمة على مدى العشرين سنة الأولى على إنشائها، والتي تم خلالها إجراء ما يزيد على ٨٣٠٠ عملية زراعة قرنية، وبنسبة نجاح مماثلة للنسب الدولية، علمًا بأن حوالي (٥٦٦) مريضًا في حاجة لعملية زراعة قرنية مسجلون على قائمة الانتظار.

ولفتت اللجنة الصحية النظر إلى أن مدة انتظار المريض للعملية حوالي ثلاثة أشهر مقارنة بعدد (٣٠٠٠) مريض، في حين أن مدة الانتظار في كندا وجنوب أفريقيا فتصل إلى أكثر من عامين».

وأشار الدكتور سطام لنجاوي إلى أن اللجنة الصحية قامت بمراجعة القائمة البحثية المقدمة من المستشفى، واتضح أن الكثير منها لا تمثل أبحاثًا أصيلة، وتم نشرها في دوريات ضعيفة، وغير مدرجة في قوائم الدوريات المحكمة دولياً، مؤكداً أن اللجنة نبهت المستشفى إلى ذلك؛ وشددت على أهمية تحري الجودة البحثية، وتوجيه البحث العلمي لتلبية الاحتياجات الصحية للمملكة.

اللجنة الصحية تدرس مقترحاً بتحويل المستشفى إلى مؤسسة عامة

وزاد الدكتور لنجاوي أن المستشفى ليست المسؤولة عن المسح الوطني، فقد أناط مجلس الوزراء ذلك بالمجلس الصحي السعودي، وهو الجهة المسؤولة عن إجراء المسوح لجميع الأمراض في المملكة، وليس أمراض العيون فقط.

ونوه رئيس اللجنة إلى أن اللجان الطبية في المستشفى متنوعة ولا تختص بإدارة محددة مثل: لجان الترقيات، وحقوق الموظفين، وحقوق المرضى، وتحقيق المضاعفات والوفيات، واللجنة التنفيذية، والتدريب والابتعاث.. إلخ، وكثير منها مؤقت، وتجتمع وقت الحاجة فقط.

مشيراً إلى أن ذلك معمول به في كل المستشفيات عالمياً ومحلياً. وهناك عدد محدود جداً من المرضين السعوديين يقدّر بنسبة (٧،٥٪) من العاملين في مجال التمريض، والإنجازات المسجلة تحت خدمات التمريض أكثرها لا يمت للتمريض بصلة. مضيفاً في ذات السياق أن المستشفى أجابت بأن سعودة وظائف التمريض تشكل معضلة تواجهها كل القطاعات الصحية في المملكة، إلا أنها تتعاون مع كليات التمريض في الجامعات والمعاهد.

ولفت رئيس اللجنة الصحية إلى أنه بالرغم من دعم الخريجين في مجال التمريض بالتدريب؛ وإتاحة الفرصة لهم لمواصلة الدراسة؛ والتوظيف طوال العام إلا أن وجود السلم الصحي الجديد الموحد في جميع المستشفيات الحكومية جعل المرضين والممرضات يفضلون المستشفيات العامة والمراكز الصحية؛ لأنهم يرون ذلك أنسب لهم من وجهة نظرهم وبنفس المميزات.

وأوضح لنجاوي أن المستشفى أفادت بأن أغلب الوظائف التي يشغلها غير السعوديين في المستشفى؛ هي: عمال مغسلة، وعمال مستودع، وناقل للمرضى، وناقل للأدوية، ومساعدو حضانة، ومساعدون في التخدير، وسكرتارية طبية. وهذه الوظائف يصعب سعودتها في مستشفيات المملكة قاطبة رغم الجهود المتواصلة لاستقطاب الكوادر السعودية للعمل بها؛ ولا تزال سعة قسم الطوارئ أقل من المطلوب، إذ أن المساحة المخصصة للقسم لا تستوعب أكثر من (١١) مريضًا.

وأضاف: بالنظر إلى أن المستشفى تخصصي في أمراض العيون، فإن المستشفى قد أوضحت أن عدد الغرف كاف لاستيعاب المرضى في هذا التخصص وعند الحاجة ستتم زيادة الغرف، مشيراً إلى أن المستشفى قد أكدت بأنها ملتزمة التزامًا كاملاً بأنظمة وزارة الصحة في التعامل مع النفايات الطبية وتحت إشراف مباشر من الوزارة.

وبالنسبة لتحديد مواعيد المرضى أوضح الدكتور لنجاوي أنها تتم إلكترونيًا وبالاتصال المباشر بالمرضى، ويتم إرسال رسالة للمريض بذلك، ونظرًا لأن التحقق من هذا الأمر يستدعي الاطلاع على ملفات المرضى، والاتصال المباشر بهم للتحقق مما يخرج عن نطاق عمل اللجنة، فقد رفعت اللجنة الصحية هذا الأمر لوزارة الصحة، وأُدرج ضمن أعمال لجنة التقييم التي شكلتها الوزارة للتحقق، ومن ثم إفادة اللجنة بالنتائج.

أبحاث المستشفى تم نشرها في دوريات ضعيفة وغير مدرجة في قوائم الدوريات المحكمة دولياً

وأكد رئيس اللجنة أنه لا زالت هناك تساؤلات عن أسباب استمرار استقالات الأطباء والعاملين بالمستشفى وعن دوافع ذلك؟؛ موضحاً أن المستشفى افادت بأن انتقال الأطباء للعمل من جهة طبية إلى أخرى داخل المملكة هو نهج ملاحظ مؤخراً، وتم نقاش أسبابه عدة مرات، حيث لوحظ ذلك بشكل واضح في القطاعات الصحية المختلفة بالمملكة، حيث يتجه بعض الأطباء للقطاع الخاص؛ أو برامج التشغيل الذاتي طلباً للمميزات الإضافية التي لا توجد في سلم الكادر الوظيفي الطبي الجديد للمستشفيات التي طبق عليها، الذي أدى إلى تجميد رواتب وترقيات الأطباء السعوديين وإلغاء البدلات الموجودة في بعض القطاعات الأخرى مما أثر على جميع الأطباء السعوديين؛ موضحاً أنه بالرغم من الأثر السلبي للكادر الصحي الجديد على المستشفى فقد انضم ستة عشر طبيب عيون سعودي خلال السنوات الأربع الماضية، كذلك انضم عدد من الموظفين الإداريين للمستشفى.

وحول المطالبة بإنشاء أربع مستشفيات تخصصية للعيون في المملكة والتأكيد على وزارة الصحة بذلك، قال رئيس اللجنة الصحية: إن المستشفى أفادت بأن هذا الاقتراح تم رفعه لوزارة الصحة للتوسع في الخدمات التخصصية للعيون، وعلاج المرضى في مختلف مناطق المملكة، مشيراً إلى أن مجلس الوزراء أقر إنشاء هيئة عامة للمستشفيات التخصصية والمرجعية لتلمس الاحتياج للتوسع وتوفير الخدمات المطلوبة، ومن ثم تم إدراج ذلك ضمن خدمات المدن الطبية الخمس المقرة في مناطق المملكة المختلفة.

المستقبل الواعد في سياسة المملكة

أ.د جبريل بن حسن العريشي
عضو مجلس الشورى

إن سياسة قادة هذه البلاد منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز - طيّب الله ثراه - جعلتها في مقدمة الدول المؤثرة في العالم سياسياً واقتصادياً، من خلال السياسة التي انتهجتها على المستويين الداخلي والدولي، التي تمثّل التوازن في التعامل مع القضايا المختلفة المحلية والإقليمية والدولية، في نظرة ثاقبة للتعامل مع تلك المواقف بحكمة واتّزان.

وكانت الإنجازات تلو الإنجازات في جميع مناحي الحياة وأنشطتها التعليمية والثقافية والاجتماعية؛ إذ أسهمت بشكل ملحوظ في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة، وإيجاد بيئة تنموية متوازنة في مناطق المملكة المختلفة، وحقّقت للمواطن رفاهية العيش الكريم، والمستوى الحضاري المنشود، ووضعت المملكة في مصاف الدول المتقدمة حضارياً وثقافياً على مستوى العالم.

وتتميّز المدة الحالية من عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- بالعناية الفائقة بالسياسة الداخلية، واهتماماته بمعاناة المواطنين؛ لذلك جاءت جميع قراراته وسياساته في مصلحة الوطن والمواطن، ومن أهمّها الإسكان؛ إذ قال حفظه الله: «وبالنسبة للإسكان فإننا عازمون بحول الله وقوته على وضع الحلول العملية العاجلة التي تكفل توفير السكن الملائم للمواطن». كما أكّد -أيّده الله- في سياسته الداخلية الثوابت الإسلامية الخالصة، التي قامت عليها المملكة منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - طيب الله ثراه- فقال -حفظه الله-: «لقد أسّس الملك عبدالعزيز -رحمه الله- وأبناء هذه البلاد دعائم هذه الدولة، وحقّقوا وحدتها على هدي من التمسك بالشرع الحنيف، واتّباع سنة خير المرسلين صلى الله عليه وسلم، وخلال العقود التي تلت مرحلة التأسيس إلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -رحمه الله- ودولتكم - ولله الحمد والمنة- تسير على خطى النمو والتطور بكلّ ثبات، مع التمسك بعقيدتها الصافية، والمحافظة على أصالة هذا المجتمع وثوابته».

وكان من أولى اهتماماته -حفظه الله- الشباب؛ إذ تمّ استقطابهم لتولّي قيادة الدولة. كما أوضح في كلمته -حفظه الله- تلمّس احتياجات الشباب، ودراسة أحوالهم من كثب، والرغبة الأكيدة في تحسين أحوالهم العلمية والتعليمية من خلال دعم مسيرتهم والاستثمار فيهم من خلال دعم التعليم بمستوياته كافة، وملاحقة الثورة التقنية في مجال المعلومات والاتصالات، وتحقيق تنمية بشرية متوازنة، ورفع كفاءتها عن طريق التدريب والتأهيل لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني باستغلال الخير الذي أوجدته عائدات الثروة النفطية، حتى إن الإستراتيجية الحالية لسياسة الحكومة هي السعي إلى جعل الموارد البشرية السعودية عنصراً أساسياً في إكساب الاقتصاد السعودي ميزةً تنافسيةً، والهدف منها استغلال الموارد المتاحة بكفاءة عالية تُنمّى من خلالها البدائل التي تضمن الاستمرارية لنمو اقتصادنا وتحسّنه دعماً لأجيالنا المقبلة.

كما شمل اهتمامه -أيّده الله- حقوق المواطن في مناحي الحياة كافةً، وبرز ذلك جلياً من خلال كلماته السامية والواضحة بضرورة الاهتمام بالوطن والمواطن، ومن خلال توجيهاته الوزراء والأمراء بالعمل على رعاية مصالح المواطنين، وجعل ذلك من أولويات أعمالهم، وكذلك الحفاظ على المنجزات والمكتسبات، والاستمرار في مسيرة التنمية، اللذان يتطلّبان الإخلاص في العمل، وبذل الجهد والتفاني في دعم مسيرة التنمية، والوقوف في وجه الفساد، والإقبال على ما استخلفنا الله فيه في هذه الحياة، وعمارة الأرض بالخير، والنهوض بالخطط والآليات والأنظمة والتشريعات الإصلاحية حسب المخططات التي رسمتها الدولة، وتغليب مصلحة الوطن فوق كلّ مصلحة، وينبغي كذلك علينا جميعاً أن نعمل على حماية مقدّرات الوطن، وأن نواصل العمل بكلّ جهد ومثابرة للرقيّ بهذا الوطن، وحماية مكتسباته، والحفاظ على أمنه؛ لأن أمن الوطن أصبح هاجساً يومياً لقادتنا بفضل الله، ثم بفضل الخطط المحكمة التي وُضعت وتُوضع الآن؛ فقد قال والدنا خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله-: « إن الأمن نعمة عظيمة، وهو الأساس في رخاء الشعوب واستقرارها، وعلى الدوام أظهر المواطن السعودي استشعاراً كبيراً للمسؤولية، وشكّل مع قيادته وحكومته سداً منيعاً أمام الحاقدين والطامعين، وأفشل - بعد توفيق الله- الكثير من المخططات التي تستهدف الوطن في شبابه ومقدراته. ونقول لأبنائنا وبناتنا ولكلّ من يقيم على أرضنا: إن الأمن مسؤولية الجميع، ولن نسمح لأحد أن يعبث بأمننا واستقرارنا».

لقد ركّز -حفظه الله- على أهم شيء، الذي من خلاله تتدفق ينابيع الحياة، ألا وهو الأمن، الذي من خلاله نستطيع أن نبني ونعمل، وننوّع مصادر الدخل، ونرفع مستوى المعيشة للمواطنين، ونعزّز العلاقات الاقتصادية مع الآخرين، والقضاء على البطالة والفقر، إضافةً إلى عدد آخر من القضايا، التي تنسجم مع الرؤية الواضحة للتنمية والتطوير، وهذا الأمر لا يتحقّق بشكل حقيقي من دون أمن يعزّزه ويحميه. كما أعطى -حفظه الله- إشارة الاهتمام بالعمل والتطوير والبناء بإرساء قواعد الإدارة الحكومية السليمة، وبناء المؤسسات التنظيمية والمالية والإدارية والمرافق والدوائر الحكومية التي تتولى الإشراف على تنفيذ مشروعات التنمية بروح المسؤولية.

وفي إطار هذه الكلمة المهمة لابد من الوقوف بكلّ شفافية وصدق أمام الرؤية الهادفة التي تسير عليها قيادتنا الرشيدة نحو الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والإداري، التي بدأها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- منذ أن تولّى الحكم؛ فبتوجيهاته الحكيمة زاد شعور المواطن بمكانته، واطمأنّ على مستقبله المنشود؛ إذ قال أيّده الله: « لقد وضعت نصب عيني مواصلة العمل على الأسس الثابتة التي قامت عليها هذه البلاد المباركة منذ توحيدها؛ تمسّكاً بالشريعة الإسلامية الغراء، وحفاظاً على وحدة البلاد وتثبيت أمنها واستقرارها، وعملاً على مواصلة البناء وإكمال ما أسّسه من سبقونا من ملوك هذه البلاد رحمهم الله، وذلك بالسعي المتواصل نحو التنمية الشاملة المتكاملة والمتوازنة في مناطق المملكة كافةً، والعدالة لجميع المواطنين، وإتاحة المجال لهم لتحقيق تطلعاتهم وأمانيهم المشروعة في إطار نظم الدولة وإجراءاتها».

إن ما أجريتموه -والدنا خادم الحرمين الشريفين- من تعديلات في المناصب العليا والإدارية كان عنواناً للإصلاح والاستقرار؛ بهدف إحداث التوازن بين التغيير وضمان الاستقرار في الوقت ذاته، وهذا الأمر يدلّ على بُعد نظركم واستشرافكم مستقبلاً زاهراً لبلدنا.

نسأل الله أن يديم الرخاء والطمأنينة في بلادنا، وأن يحفظ قادتنا وولاة أمورنا؛ إنه وليّ ذلك، والقادر عليه.

الشورى يؤكد ضرورة بناء نظام إلكتروني يمنع دخول الحجاج غير النظاميين

أ. محمد المطيري
رئيس لجنة الحج والإسكان والخدمات

أكد مجلس الشورى ضرورة أن تقوم وزارة الحج ببناء نظام إلكتروني يمنع دخول الحجاج غير النظاميين ووسائط النقل غير النظامية بالتنسيق مع جهات الاختصاص.

وطالب المجلس في قراره الذي أصدره في جلسته العادية الثانية عشرة للسنة الثالثة من الدورة السادسة التي عقدها يوم الاثنين ٢٠ / ٤ / ١٤٣٦هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، وزارة الحج بمراجعة الوضع التنظيمي لمكاتب شؤون الحج؛ للمحافظة على حقوق جميع الأطراف المتعاقدة مع هذه المكاتب في أنشطتها التشغيلية.

ودعا المجلس وزارة الحج إلى اعتماد بند مستقل في ميزانيتها خاص ببرامج التوظيف الموسمي، والمسارعة في تحديث الأنظمة واللوائح المتعلقة بخدمات الحجاج والمعتمرين، كما طالبها بالتوسع في إنشاء مسارات للمشاة بين المشاعر المقدسة، ومنع اختلاط حركة المشاة بالمركبات، وتزويد هذه المسارات بالخدمات اللازمة.

التوسع في إنشاء مسارات للمشاة بين المشاعر ومنع اختلاط حركتهم بالمركبات

وزارة الحج
خدمة الحاج
شرف .. أمانة .. مسؤولية

كما أكد المجلس على قراره السابق الذي ينص على: الإسراع في تطبيق مشروع المسار الإلكتروني الخاص بخدمات حجاج الخارج.

وكان المجلس قد استمع لوجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الحج للعام المالي ١٤٣٣ / ١٤٣٤هـ، تلاها رئيس اللجنة الأستاذ محمد بن داخل المطيري حيث أوضح أن اللجنة حثت وزارة الحج على الإسراع في مراجعة وتحديث الأنظمة التي تشرف على تطبيقها؛ حيث إن بعضها قديم جدًا، ومضى عليه عدة عقود دون مراجعة أو تحديث.

وفيما يتصل بتسهيل إجراءات وصول الحجاج، قال المطيري: إن اللجنة رأت التأكيد على البند (أولاً) من قرار المجلس ذي الرقم (٧٠/١٣٨) والتاريخ ١٤٣٢/١/٢٨هـ المتضمن: «الإسراع في تطبيق مشروع المسار الإلكتروني الخاص بخدمات حجاج الخارج».

وأوضح رئيس اللجنة أن بعثات الحج قد تم تعديل اسمها إلى (مكاتب شؤون الحج)، وأناطت بها دولها مسؤولية الإعداد والمتابعة لشؤون حجاج بلادهم، ويقوم مسؤولو وزارة الحج بالاجتماع مع وفود بعثات الحج الرسمية الممثلة لدولهم، والنقاش معهم بشكل مفصل ودقيق لكافة عناصر الخدمات المقدمة لحجاج بلدانهم خلال موسم الحج، مضيفاً أن هذه المكاتب تتولى مهام تشغيلية بالحج؛ مثل: السكن، والإعاشة بالإضافة إلى إبرام العقود وليس لها أي مركز قانوني، أو تنظيم يحمي حقوق الأطراف المتعاقدة.

المطيري: مكاتب شؤون الحج بلا مركز قانوني أو تنظيم يحمي حقوق الأطراف المتعاقدة

وأكد المطيري أن توصية اللجنة تعكس المعالجة النظامية لهذه القضية، وليس من الضروري وجود الارتباط الإداري لهذه المكاتب بوزارة الحج، لتتم

مراجعة أدائها واقتراح ما تراه الوزارة من شروط للتعامل معها، مشيراً إلى أن التوصية تدعو إلى المحافظة على حقوق جميع الأطراف المتعاقدة مع هذه المكاتب في أنشطتها التشغيلية ذات الصلة بخدمة الحجاج؛ من خلال اشتراط ضوابط واضحة في عمل هذه المكاتب إذا رغبت في ممارسة نشاطها الذي يخضع لإشراف الوزارة.

وأشار رئيس اللجنة إلى أن برنامج نقل الحجاج يحظى بالاهتمام من وزارة الحج، ويشهد توسعًا في تطبيق النقل بواسطة قطار المشاعر، وهناك اجتماعات تنسيقية مستمرة بهذا الخصوص، مؤكداً استمرار اللجنة في متابعة الموضوع في التقارير القادمة لوزارة الحج.

١٧ عاماً على رئاسة الأرصاد وحماية البيئة.. والمملكة ما تزال في مراكز متأخرة في القانون البيئي الدولي

د. عطاالله بن أحمد أبو حسن
نائب رئيس لجنة المياه والزراعة والبيئة

أجمع عدد من أعضاء مجلس الشورى على أهمية أن تقوم الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بدور أكبر في حماية البيئة، والتوعية البيئية، وأكدوا ضرورة وجود أنظمة محطات الرصد البيئي الثابتة ذات الكفاءات العالمية في المدن، وطالب بعض الأعضاء بإنشاء وزارة للبيئة.

جاء ذلك خلال مناقشة مجلس الشورى في جلسته العادية السابعة عشرة للسنة الثالثة من الدورة السادسة، التي عقدها يوم الثلاثاء ٥/ ٥/ ١٤٣٦هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة، بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة للعام المالي ١٤٣٤ / ١٤٣٥هـ، الذي تلاه نائب رئيس اللجنة الدكتور عطاالله بن أحمد أبو حسن.

وبعد عرض تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة؛ أكد أحد الأعضاء أهمية أن تقوم الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بدور أكثر حيوية وعطاءً وفاعليةً، مشيراً إلى أن المدن السعودية لا تزال تعاني من بيئة غير صحية وغير سليمة.

المدن السعودية لا تزال تعاني
من بيئة غير صحية وغير سليمة

ولفت النظر إلى أن المصانع بكل أنواعها متناثرة في المدن؛ إضافة إلى السيارات التي لا تلتزم بالمواصفات المرورية، فالعوادم التي تخرج منها تفرز بيئة غير سليمة، مما تسبب في زيادة الأضرار البيئية، والأمراض الصدرية، والربو، والأمراض الأخرى.

الرّئاسَة العَامة للأرصَاد وحمَايَة البيئَة
PRESIDENCY OF METEOROLOGY AND ENVIRONMENT
(PME)

وأضاف العضو: إن الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة لم تفعل شيئًا تجاه ذلك؛ فأنظمة الرصد العالمية لم تكتمل، ورادارات استشعار الطقس المتطورة لم تؤمن، ولم تربط آليًا بمراكز الرقابة الفعلية الموجودة في المدن. مشيراً إلى أن المملكة تحتل مراكز متأخرة في القانون البيئي على مستوى العالم، على الرغم من مضي أكثر من (١٧) عامًا على إنشاء الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة.

ونبه عضو آخر إلى عدم وجود عمل جدي للتعاون بين الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة مع البلديات والدفاع المدني، ووزارة التجارة، ووزارة المياه، مؤكداً الحاجة إلى مثل هذا التعاون لإيجاد حل جذري لمشكلة وجود المصانع العشوائية في المدن.

من جهته أكد أحد الأعضاء أهمية وجود أنظمة محطات الرصد البيئي الثابتة في المدن ذات الكفاءات العالمية، وربطها بمراكز التحكم، أسوةً بما هو معمول به عالمياً.

ورأى أحد الأعضاء أن التقدم الكبير الذي حققته المملكة في الأداء البيئي في التقرير الأخير لا يعود بالضرورة إلى تحسن حقيقي في الأداء البيئي، بقدر ما قد يرجع إلى استبعاد بعض المتغيرات التي كانت تؤثر سلبًا على أداء المملكة في المجال البيئي، مثل: مؤشر استدامة الغابات بالنظر إلى طبيعة المملكة شبه الصحراوية.

ولفت عضو آخر إلى أننا ما زلنا في بداية الطريق بالنسبة للأداء البيئي، وما زال ينتظرنا الكثير من الجهود لمواصلة الصعود في سلم ترتيب الدول بما يليق بمكانة المملكة الدينية، والعلمية، والسياسية، والاقتصادية.

واعتبر آخر أن ثمة وقفات وتساؤلات حول إجابات مندوبي الرئاسة على تساؤلات أعضاء لجنة المياه والزراعة والبيئة، فالمندوبون يقولون "توقفت مشروعات كثيرة؛ لأنها فترة انتقال بين رئاستين"، وهنا تساءل العضو عن العمل المؤسسي في الرئاسة. وأشار إلى إفادة المندوبين بأن عدد الأخصائيين البيئيين في أرامكو أكثر من الموجودين في الرئاسة، وهنا عاد العضو للتساؤل عن عدم استفادة الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة من تجربة وإمكانات شركة أرامكو.

اقتراح بدمج جميع الجهات المعنية بالبيئة في وزارة

كما أشار العضو إلى ما قاله المندوبون: بأن الرئاسة وضعت مقاييس ومعايير لم تستطع تطبيقها على جهات مثل أرامكو، وقال عضو المجلس: ألا يدل هذا على الضعف الشديد الذي تعاني منه الرئاسة في أداء عملها؟.

واقترح العضو دمج جميع الجهات المعنية بالبيئة في جهاز واحد على مستوى وزارة، وإعطاء هذه الوزارة كامل الصلاحيات للقيام بمهامها توحيدًا للجهود، وتلافيًا للازدواجية في العمل.

كما اقترح العضو تفعيل الفقرة رابعًا من قرار مجلس الشورى رقم (٣٧/٣٧) وتاريخ ١٤٣٢/٧/٣هـ، والتي تنص على مراجعة النظام العام للبيئة ولائحته التنفيذية على ضوء المستجدات، إضافة إلى بذل المزيد من الجهود في سبيل إجراء الدراسات البيئية المتعمقة التي تشخص الواقع، وتستشرف المستقبل، وتقدم العلاج للمشكلات البيئية.

وطالب عضو آخر بأن تنظم الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة حملات التوعية البيئية؛ بهدف زيادة وعي المرأة بالقضايا البيئية، وتفعيل دورها في المحافظة على البيئة، وحمايتها من التلوث واستدامتها، وذلك إيمانًا منها بالدور المحوري الذي تقوم به المرأة في إعداد وتأهيل الأجيال القادمة؛ لبناء الاتجاهات الإيجابية، وتشكيل السلوك البيئي الإيجابي

لديهم، ما يسهم في دعم القيم البيئية، وتعزيز انتشارها، مؤكداً أهمية تكريس جميع الموارد والإمكانات للتصدي للمشكلات البيئية التي تتزايد مع تزايد أنشطتنا وتطور حضارتنا؛ مبيناً في ذات السياق أن المرأة عنصر أساس في المجتمع، وعنصر أساس وفاعل في القضايا البيئية، وإشراكها في العمل البيئي جزء لا يتجزأ من الحل؛ لاستدامة مجتمعاتنا بيئيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا.

وأيد أحد الأعضاء ضرورة وضع استراتيجية وطنية للتعليم البيئي، مشيراً إلى أن ذلك جانب حيوي مهم جدًا، مفقود في تعليمنا، وثقافتنا، وحياتنا العلمية، فالإعلام والتعليم جناحا طائر معرفي وثقافي لا يحلق بأحدهما دون الآخر، والتقرير أغفل ذلك، رغم أنه كان جديرًا بتوصية من قبل اللجنة.

واعتبر عضو آخر أن الأمراض والأوبئة التي تفشت في السنوات الأخيرة في المملكة، لم تأت من فراغ، مشيراً إلى أن الإهمال البيئي إعلاميًا، وتعليميًا، وتنظيميًا وراء ظهور بعض تلك الأوبئة أو تفاقمها، وقد كانت الظروف البيئية في المملكة مناخيًا وسكانيًا أجدر من أي دولة أخرى برفع الحماية البيئية، بل بتحويل الرئاسة إلى وزارة شاملة للبيئة، تُنهي أشكال الازدواج، وضرورات التنسيق بين تلك الجهات.

ورأى أحد الأعضاء أن الرئاسة تتأخر في توفير معلومات الطقس للمملكة، معتبراً أن الهواة يقومون بتوفير معلومات ذات موثوقية عالية جدًا، ومفيدة في رصد كثير من الظواهر المناخية والجوية، قبل بيانات الرئاسة المتأخرة عن بيانات الهواة الذين لا يمتلكون ما تمتلكه الرئاسة من إمكانات.

بيانات الرئاسة متأخرة عن الهواة الذين لا يمتلكون ما تمتلكه من إمكانات

وتابع عضو آخر أن البيانات التفصيلية للمناخ دائمًا ما تكون ضرورية لكثيرٍ من برامج المحاكاة التي تطبق سواء في أعمال التصميم البيئي، أو أعمال الطاقة المتجددة، كمعرفة الرياح والإشعاع الشمسي، ودرجة الحرارة بشكل تفصيلي، مضيفاً أننا لا نجد في أي موقع من مواقع الرئاسة أي معلومات عن السنة المثالية (النموذجية) لبيانات الطقس وبيانات المناخ. مطالباً في ذات السياق اللجنة بأن توصي الرئاسة بتوفير هذه البيانات لضرورتها؛ لأن المملكة على عتبة الدخول إلى العمل في نطاق الطاقات المتجددة وتوليدها، وكذلك في التحسين البيئي للبيئة العمرانية لتتواءم مع البيئة المناخية، وتقلل استهلاك الطاقة وتوفير موارد الطاقة غير المتجددة.

ورأى آخر أن الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة لا تحدث أثرًا، فنحن لا نعرف أين هي المخرجات المترتبة على هذه المدخلات التي تقوم بها، فضلًا عن الأثر الذي تحدثه، والمجتمع ربما يعرف دور الرئاسة فيما يتعلق بالأرصاد والتنبؤ بنزول الأمطار فقط.

وأضاف أحد الأعضاء أن هناك منشط رئيس يشكل ما لا يقل عن نصف العمل البيئي، وهو الجزء المتعلق بالصحة والسلامة البيئية، قائلاً: إن الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة اكتفت بإيكال هذا إلى جهة ما، ونحن نفتقد أعمالاً رئيسة متعلقة بالصحة والسلامة البيئية، والصحة المهنية، كما لا نجد أثرًا للبعد الاقتصادي، رغم أنه أصبح من ثمار الاهتمام بالبيئة، مطالباً بتكليف جهة علمية محايدة، لتقييم أداء الرئاسة، ومعرفة أسباب عدم تحقيقها لأهدافها المنشودة، والأثر المطلوب منها.

ولاحظ آخر أن الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة لم تبد من خلال تقريرها اهتمامًا واضحًا بشأن تأهيل وتدريب منسوبيها، مضيفاً أن الرئاسة لم تستطع تحقيق المستهدف من أعداد المبتعثين الذين لا يزيد عددهم على عشرة موظفين خلال السنوات الأربع من الخطة التاسعة، كما أنها لم ترصد سوى مبلغ (٣,٥) مليون ريال للتأهيل والتدريب، وترغب في زيادة هذا البند ليصل إلى (٨,٥) مليون ريال، وفي كلتا الحالتين فهذه المبالغ لا تكفي لتحقيق النمو المهني للعاملين بالرئاسة.

وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على منح لجنة المياه والزراعة والبيئة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة.

الطاقة فرص واعدة

تأسست شركة مركز أرامكو السعودية لريادة الأعمال، عام 2011م لتلعب دوراً قيادياً في تطوير بيئة ريادة الأعمال في المملكة من خلال عدة برامج تمويلية وتوفير الحاضنات المناسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة. كما تدعم هذه الشركة رواد الأعمال، وأصحاب المشاريع النوعية للإسهام في نمو اقتصادنا الوطني وتنويع موارده وتحقيق التنمية الاجتماعية في المملكة. وتمتلك الشركة خططاً طموحة لدعم قرابة 250 شركة صغيرة ومتوسطة بقيمة إجمالية تصل إلى مليار ريال.

مطالبة هيئة الرقابة والتحقيق بسرعة الانتهاء من دراسة مشروع نظام مكافحة إساءة استخدام السلطة

د. ناصر بن راجح الشهراني
رئيس لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية

دعا مجلس الشورى هيئة الرقابة والتحقيق بالتنسيق مع الجهات المعنية إلى سرعة الانتهاء من دراسة مشروع نظام مكافحة إساءة استخدام السلطة.

وشدد المجلس على أهمية تعزيز الهيئة دورها الرقابي؛ من خلال تكثيف التنسيق والتعاون مع وحدات المتابعة في الأجهزة الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني.

وطالب المجلس الوزارات، والمؤسسات، والهيئات الحكومية المشمولة برقابة الهيئة بالرد على ملحوظات واستفسارات الهيئة في مدة زمنية لا تتجاوز شهرًا من تاريخ تلقي الجهة طلب الهيئة.

طالب الجهات الحكومية بالرد على استفسارات الهيئة خلال شهر

جاء ذلك في القرار الذي أصدره المجلس خلال جلسته العادية الخامسة عشرة للسنة الثالثة من الدورة السادسة التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ٢٨ / ٤ / ١٤٣٦هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري.

وطالب المجلس في قراره بتعزيز بنود ميزانية هيئة الرقابة والتحقيق، ودعمها بالكوادر اللازمة؛ لتمكينها من القيام بالمهام الموكلة إليها.

كما طالب المجلس بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم، تجاه التقرير السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق للعام المالي ١٤٣٤ / ١٤٣٥هـ التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور ناصر الشهراني؛ الهيئة بتعزيز دورها الرقابي؛ من خلال تكثيف التنسيق والتعاون مع وحدات المتابعة في الأجهزة الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني.

وأوضحت اللجنة في سياق وجهة نظرها أن تعثر المشروعات الحكومية محل اهتمام مجلس الشورى، فقد صدر عن المجلس العديد من القرارات في هذا الشأن؛ وذلك عند مناقشة تقارير هيئة الرقابة والتحقيق، ومن ذلك القرار رقم (٦٣/٨٠) وتاريخ ١٤٣٣/١/٢هـ، والقرار رقم (٨٠/٢٠٥) وتاريخ ١٤٣٢/٢/٢٥هـ، والقرار رقم(٦٩/١٥١) وتاريخ ١٤٣٥/٢/٢٧هـ.

مضيفاً أن هذه القرارات شملت مطالبة الهيئة بتضمين تقاريرها تفصيلاً للمشروعات المتأخرة والمتعثرة والجهات التابعة لها، وأن تقوم الهيئة في تقاريرها القادمة بتحديد مسؤوليات الجهة صاحبة المشروع والمشرفة عليه،

وأسباب التعثر، وكيفية معالجته، ودراسة إنشاء هيئة مستقلة تكون معنية بالإشراف على المشروعات الحكومية ومتابعة تنفيذها، مؤكداً أن اللجنة ستعمل على مواصلة بحث هذا الموضوع، واقتراح ما يلزم من توصيات في التقارير القادمة.

د.الشهراني: الهيئة تحتاج لدعمها بوظائف رقابية وإدارية

وبشأن حاجة الهيئة إلى منحها مزايا منافسة حتى تتمكن من استقطاب الكوادر الوطنية المؤهلة، أشار رئيس اللجنة إلى أن إحدى الصعوبات التي تواجهها الهيئة؛ هي الحاجة لدعمها بوظائف رقابية، وإدارية لتغطية الاحتياج، وبخاصة مع تعدد المصالح الحكومية في أنحاء المملكة، وفي ضوء قرار مجلس الوزراء رقم (٣٤) وتاريخ ١٤٣٤/١/٢٦هـ، المتضمن نقل اختصاص المراجعة الميدانية من وزارة الخدمة المدنية إلى هيئة الرقابة والتحقيق.

وبخصوص مقترح التأكيد على قرار المجلس رقم(٤٤/٩٥) وتاريخ ١٤٣٣/٧/٢٠هـ، والمتعلق بتطوير البرامج والآليات التي تنفذها؛ بيَّن رئيس اللجنة أن الهيئة أوردت في الباب الثاني من التقرير ما أنجزته في مجال الرقابة، لافتاً النظر إلى أن وكالة الهيئة لشؤون الرقابة تقوم بوضع مجموعة من الخطط والبرامج الرقابية؛ وذلك للتأكد من أداء الجهات الحكومية، والكشف عن أوجه القصور.

وأضاف: إن الهيئة تدرس آداء الأجهزة الحكومية، ومن ثم رفع نتائج الدراسة للمقام السامي وما تقترحه الهيئة بشأن ما تم رصده من ملحوظات، كما تتولى وكالة الهيئة لشؤون التحقيق، التحقيق فيما يتم كشفه من مخالفات. مشيراً إلى أن عدد البرامج التي أوردتها الهيئة في تقريرها بلغ (٤٣) برنامجاً.

واتفق رئيس اللجنة مع أهمية المطالبة بالإسراع لإصدار أنظمة أخرى، مثل نظام حماية المال العام، ونظام تأديب الموظفين، ونظام هيئة الرقابة والتحقيق، موضحاً أن النظام الجزائي للاعتداء على المال العام يُدرس حاليًا في مجلس الشورى، وستعمل اللجنة على متابعة ما يستجد في مشروعات الأنظمة الأخرى، واقتراح ما يلزم من توصيات بشأنها في تقارير اللجنة القادمة.

وبشأن مقترح التأكيد على ضرورة قيام الأجهزة التنفيذية بتفعيل دور إدارة المتابعة؛ قال الدكتور ناصر الشهراني: إن اللجنة تتفق مع هذا المقترح في أهمية دور إدارات المتابعة في الأجهزة الحكومية، وقد سبق أن صدر قرار مجلس الشورى رقم(٤٤/٥٥) وتاريخ ١٤٢٦/١٠/١٢هـ، والذي يقضي بتفعيل دور وحدات المتابعة في عموم الأجهزة الحكومية.

وزاد الشهراني أن الهيئة اجتمعت بعدد من مديري إدارات المتابعة في بعض الأجهزة الحكومية؛ للوقوف على أسباب عدم تفعيل دور إدارات المتابعة على النحو المأمول، مؤكداً أن الهيئة رفعت بالعديد من المقترحات للمقام السامي الكريم بموجب كتابها رقم (٤٥٩٠) وتاريخ ١٤٣٥/٤/٥هـ.

وفيما يتعلق بأهمية التنسيق بين الهيئة ووحدات المراجعة الداخلية؛ أوضح رئيس اللجنة أن اختصاص الرقابة المالية الذي كانت تباشره هيئة الرقابة والتحقيق قد نُقل إلى ديوان المراقبة العامة، وذلك بموجب الفقرة (سابعاً) من قرار مجلس الوزراء رقم (١) وتاريخ١٤٣٣/١/٣هـ.

مضيفاً في ذات السياق أن قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٩) وتاريخ ١٤٢٨/٤/٦هـ، القاضي بالموافقة على اللائحة الموحدة لوحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة، قد كلف ديوان المراقبة العامة بمتابعة إنشاء وحدات المراجعة الداخلية وتفعيل دورها في الأجهزة المشمولة برقابة ديوان المراقبة العامة.

وبشأن قلّة الوظائف النسائية، لفت رئيس اللجنة النظر إلى أن مجموع الوظائف النسائية في الهيئة يبلغ ٢١٦ وظيفة، وقد كان هناك خطأ مطبعياً في تقرير الهيئة الذي أشار إلى أن عدد الوظائف ١٣٦ وظيفة فقط، وقد تم تعديله من قِبل مندوبي الهيئة عند استضافتهم. منوهاً إلى أن الهيئة لا زالت تشير إلى حاجتها للمزيد من الوظائف لتغطية الاحتياج الذي تواجهه، بما في ذلك الوظائف النسائية.

وعن تأخر وغياب بعض موظفي الأجهزة الحكومية وانعكاس ذلك على الأداء، واقتراح أحد الأعضاء بتعميم البصمة في جميع الأجهزة الحكومية لمتابعة الحضور والانصراف، وربط ذلك مع هيئة الرقابة والتحقيق.

أشار الدكتور الشهراني إلى أنه وفقًا للأمر السامي الكريم رقم ٧/ب/٦٢١٨ وتاريخ ١٤١٧/٤/٢٧هـ؛ فإن الهيئة تبلغ الأجهزة الحكومية بنتائج جولاتها الرقابية لتطبيق ما يقضي به النظام، كما أنها تُشعر المقام السامي بذلك، مع تزويد أمراء المناطق بصورة من نتائج متابعة أداء الأجهزة الحكومية استنادًا لنظام المناطق.

ورأت لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية أن مراقبة الدوام يجب أن يكون جزءًا من تقييم مستوى الأداء للأجهزة الحكومية، وأن من مسؤولية الأجهزة الحكومية متابعة انضباط منسوبيها والتزامهم بساعات الدوام؛ مما يساعد هيئة الرقابة والتحقيق في تركيز جهودها ومباشرة اختصاصاتها على نحو يحقق رقابة إدارية شاملة وفاعلة.

وبخصوص تداخل الاختصاصات بين الهيئات الرقابية، ومقترح أن تبادر اللجنة إلى دعوة مندوبي الجهات الرقابية؛ لدراسة أوجه التداخل وتقديم ما تتوصل إليه من توصيات للمجلس، أشار رئيس اللجنة إلى صدور موافقة معالي رئيس المجلس على مقترح سبق أن تقدمت به اللجنة في العام الماضي بشأن عقد ورشة عمل للهيئات الرقابية.

وقد عقدت هذه الورشة يوم الأربعاء ١٤٣٦/٥/١٣هـ، حيث تناولت محاور ورشة العمل عدداً من الموضوعات منها: الوضع المؤسسي والتنظيمي للهيئات الرقابية، والأنظمة المتعلقة بقطاع الرقابة، وعلاقة الهيئات الرقابية بالجهات المشمولة باختصاصها، والتعاون والتكامل بين الهيئات الرقابية.

وبيَّن الدكتور الشهراني أن ورشة العمل استهدفت تحديد المعوقات التي تواجه أجهزة الرقابة، وتعزيز سبل التواصل، والتنسيق بين هذه الجهات، والخروج بحلول مشتركة تعمل على تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة، وتعزيز دور مجلس الشورى الرقابي.

من جهة أخرى أوضح رئيس اللجنة أن تقرير هيئة الرقابة والتحقيق قد أورد العديد من البيانات حول متابعة الهيئة للمشروعات الإنشائية بما في ذلك مشروعات وزارة الإسكان، وقد رفعت نتائج متابعتها للمقام السامي.

وختمت اللجنة وجهة نظرها بالتأكيد على أن نشاط الرقابة المالية أصبح بالكامل من اختصاص ديوان المراقبة العامة؛ وذلك بموجب الفقرة (سابعًا) من قرار مجلس الوزراء رقم(١) وتاريخ ١٤٣٣/١/٣هـ.

كما صدر المرسوم الملكي رقم م/٤ وتاريخ ١٤٣٣/١/٥هـ، والمتضمن في الفقرة (ثانيًا) تعديل الفقرة (١) من المادة (الخامسة) من نظام تأديب الموظفين، والمتعلقة باختصاص هيئة الرقابة والتحقيق.

احتضان المستقبل

د. عبدالعزيز بن إبراهيم الحرقان
عضو مجلس الشورى

يرتكز اقتصاد المملكة العربية السعودية على استخراج النفط ومشتقاته و الصناعات القائمة عليه، و تهدف السياسات الاقتصادية المستقبلية للمملكة لتخفيف الاعتماد على مورد النفط، وتنويع مصادر الدخل، ووضعت المملكة الاستثمار في المعرفة كخيار استراتيجي، مستندة على استثمار طويل المدى في الأفراد بواسطة تنمية الحس الريادي والابتكاري المبني على العلم و المعرفة. حاضنات الأعمال هي إحدى وسائل تحقيق ذلك.

في منتصف الثمانينات الميلادية، أثبتت حاضنات الأعمال أنها أحد أدوات التطوير الاقتصادي الناجحة في أمريكا وأوروبا. ويرجع تأسيس أول حاضنه إلى العام ١٩٥٩م على يد جوزيف مانكوسو.، حيث كان يؤجر المساحات المتوفرة في أحد المرافق التي يملكها للشركات حديثة التأسيس. ومنذ ذلك الوقت تطور مفهوم الحاضنات كثيراً، وانتقل من مجرد تطوير عقاري وإيجار مدعوم إلى تقديم خدمات الأعمال وخدمات الأعمال المساندة .

يقدر عدد حاضنات الأعمال اليوم ما يناهز ٤٠٠٠ حاضنة حول العالم في أكثر من ٧٠ بلداً، تستأثر آسيا بحوالي ٢٠٪ ، أكثر من نصفها في الصين، و ٢٠٪ في أمريكا الشمالية، ٢٠٪ في أوروبا، والبقية موزعة بين أمريكا اللاتينية و أفريقيا، إضافة إلى وجود أكثر من ٦٠ رابطة أعمال إقليمية أو وطنية . ويعمل في المملكة الآن عدد من الحاضنات في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وفي جامعات المملكة، وجميعها أعضاء في الشبكة السعودية للحاضنات.

تعتمد الحاضنات على المؤسسات الأخرى في تقديم خدماتها للمستفيدين منها. فهي مثلا تستعين بمستشارين قانونيين ومحاسبين وغيرهم، وتركز الحاضنة على تطوير العمل التجاري ونموذج عمل المشروع ومتابعته حتى يصبح مشروعا ناجحاً، وتطوير قدرات صاحب المشروع ليكون قادراً على تنفيذ وإدارة عملة التجاري. ومن أهم خدمات الحاضنات هو التمويل، وعادة ما تتعاون الحاضنات مع مؤسسات تمويلية متخصصة متنوعة ومختلفة.

تحتاج الحاضنات في المملكة إلى وجود رافد مالي لتقديم التمويل المالي المناسب للرياديين المستفيدين من خدمات الحاضنة. كل حاضنة تقريبا أسست برنامجاً تمويلياً مختلفاً، وجميعها تقريباً تستفيد من قروض البنك السعودي للتسليف والادخار.

جميع هذه الحاضنات تشترك في معضلة الصعوبة في تمويل مشاريع الشباب. فمثلاً تشترط مؤسسات الإقراض وجود أصول لدى المستفيد يمكن رهنها، ونظراً لأن الملكية الفكرية لا تعتبر أصولاً ذات قيمة مالية، فإن الحصول على قروض لتمويل المشاريع ليس بالأمر السهل. كما أن هذه المؤسسات لا تستطيع تقديم خدمات تمويلية لكون ذلك خارج نطاق عملها قانوناً.

يجب على المؤسسات التمويلية في المملكة أن تقوم بواجبها نحو تقديم التمويل المناسب للرياديين إذا ما أردنا لخطط المملكة أن تنجح في تأسيس اقتصاد قائم على المعرفة.

الشورى يطالب وزارة الاتصالات بتأهيل فنيين سعوديين لإدارة وتشغيل أنظمة ومراكز المعلومات بالمملكة

د. جبريل بن حسن العريشي
رئيس لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

طالب مجلس الشورى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بوضع برنامج وطني شامل لتعليم الفنيين والمختصين السعوديين؛ وتدريبهم، وتأهيلهم لإدارة وتشغيل أنظمة ومراكز المعلومات في المملكة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

كما طالب المجلس في قراره الذي أصدره - بالأغلبية - في جلسته العادية الثامنة عشرة التي عقدها يوم الاثنين الموافق ١١/٥/١٤٣٦هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، طالب وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالإسراع في إيجاد الموقع البديل لمركز البنية التحتية لموقع استعادة العمل عقب الكوارث (Disaster recovery) في مدينة أخرى من مدن المملكة.

الإسراع في إيجاد الموقع البديل لمركز البنية التحتية لموقع استعادة العمل عقب الكوارث في مدينة أخرى من مدن المملكة

وشدد المجلس على أهمية تنسيق وزارة الاتصالات مع الجهات الحكومية؛ لعرض كافة التطبيقات المتوفرة لديها على بوابة (سعودي) لسهولة الوصول إليها.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور جبريل العريشي.

وأوضحت اللجنة في معرض ردها على تساؤلات بعض الأعضاء أن ما ورد في التقرير السنوي للوزارة لمحة عامة عن الخطة الوطنية الأولى للاتصالات وتقنية المعلومات دون الدخول في التفاصيل. وأضافت اللجنة أن وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ترفع سنويًا تقريرًا للمقام السامي باسم "التحول إلى مجتمع المعلومات"، يذكر فيه بإسهاب المشروعات، وإنجازاتها، ومستوى أدائها، كما يتطرق التقرير إلى مؤشرات أداء الخطة وما تحقق منها.

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
Ministry of Communications and Information Technology

وأضاف رئيس اللجنة الدكتور جبريل العريشي أن تحقيق (٧٦٪) من الخطة الوطنية يعتبر نسبة عالية؛ آخذين في الحسبان أن عدم تنفيذ بعض المشروعات المحددة كان لأسباب منطقية ومبررة؛ فبعضها دخل ضمن خطط وبرامج أكبر، وبعضها تقلصت الحاجة إليه بسبب تطور التقنية، وانتشار تطبيقاتها، والبعض الآخر لايزال تحت التنفيذ لدى الجهة المعنية بذلك المشروع.

أما بشأن تأخر البدء في الخطة الخمسية الثانية؛ فأوضح رئيس اللجنة أنها رفعت للمقام السامي بتاريخ ١٤٣٥/٢/٢٠هـ، وقد أحيلت لهيئة الخبراء، وهي الآن محالة للجنة لدراستها.

واتفق رئيس اللجنة مع ما ذهب إليه بعض الأعضاء بأهمية البنية التحتية، لكنه أوضح أن هناك موقعًا قائمًا بالفعل، وأن التوصية نادت بالإسراع ببناء موقع بديل كاحتياط للكوارث، وذلك لأهمية مسار هذه البنية لبرنامج التعاملات الإلكترونية (يسر).

وبشأن مطالبة بعض الأعضاء وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالإسراع في نشر شبكات النطاق العريض في جميع مناطق المملكة، قال رئيس اللجنة: إن هناك قرار سابق للمجلس ينص على: "التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لدعم مشروع النطاق العريض لتغطية جميع مناطق المملكة".

ولفت رئيس اللجنة إلى أنه تجري حالياً دراسة وضع الوظائف الشاغرة لإعادة توزيعها وفق التشكيلات التنظيمية للوحدات الإدارية التي نشأت بحسب احتياجات الوزارة، نتيجة للمهام الجديدة المسندة إليها، منوهاً إلى أن وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات تجري حالياً محاولة استقطاب عدد من الكفاءات المؤهلة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات لشغل عدد من الوظائف في القطاعات الجديدة، وتحوير بعضها حسب المستجدات الوظيفية.

وتابع بأنه تم الانتهاء مؤخرًا من دراسة تحديد المستوى الثاني فما دون للوحدات الإدارية في الوزارة، وسيتم تحوير بعض هذه الوظائف الشاغرة ليستفيد منها بعض الموظفين المستحقين للترقية، أو استقطاب كفاءات وطنية.

وفيما يتعلق بالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية لتبني هيكلة جديدة لكادر أخصائي الاتصالات وتقنية المعلومات؛ قال الدكتور العريشي: إن التنسيق قائم وقد أثمر عن الانتهاء من مشروع (تحديث وظائف ومهن الاتصالات وتقنية المعلومات)، ويجري حاليًا الانتهاء من المرحلة الأخيرة من مشروع (اعتماد الشهادات المهنية والاحترافية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات في المفاضلة في التعيين والترقية).

وعن مشكلة تدني نسبة توظيف السيدات قال رئيس اللجنة أنه صدر قرار المجلس رقم ٢٤/٤٣ وتاريخ ١٤٣٥/٥/٤هـ، ونصه: "تخصيص وظائف نسائية في برامجها كبرنامج (يسر) للتعاملات الإلكترونية الحكومية، إنفاذًا للتوجيهات السامية في هذا الخصوص".

وأشار رئيس اللجنة إلى أن خطة التدريب توضع بعد دراسة الاحتياجات التدريبية لمنسوبي الوزارة، والتي تعكس التغيرات المطلوب إحداثها في معلوماتهم وخبراتهم؛ بحيث يكونون قادرين على أداء أعمالهم على الوجه الأكمل، مشيراً إلى أن ذلك قد يتطلب أو لا يتطلب ابتعاث بعض منسوبي الوزارة للحصول على درجة الماجستير.

وعن منهجية قياس التحول للتعاملات الإلكترونية الحكومية كشف الدكتور العريشي أنها تتكون من أربع مراحل: (البناء، وإتاحة الخدمات، والتميز، والتحسين، والتكامل)، وإن نسبة الجهات الحكومية ذات الإنجاز المتواضع تبلغ (٤٣٪) من مجمل الجهات الحكومية، موضحاً أن ذلك يعني أن تلك الجهات قد اجتازت مرحلة البناء ثم تأخرت في مرحلة إتاحة الخدمات الإلكترونية حسب ما تم إيضاحه في تقرير الوزارة عن معنى "إنجاز متواضع"، مؤكداً أن أسباب ذلك تختلف من جهة لأخرى. وأن دور الوزارة متابعة تنفيذ الخطة.

وبشأن وضع الموظفين الذين يعملون في جهات غير الوزارة، أفاد رئيس اللجنة أنه تمت معالجة وضعهم بناء على الأمر السامي الكريم رقم ٨٨١٠/ب وتاريخ ١٤٣٢/٥/٢٧هـ؛ المتضمن عدم تمديد خدماتهم عند بلوغ السن النظامية، وأن يبقى هؤلاء الموظفون في الجهات التي يعملون بها؛ على أن تتم مراجعة وضع من يتبقى من هؤلاء الموظفين بعد خمس سنوات والنظر في الحلول المناسبة لمعالجة من تبقى منهم، لافتاً النظر إلى أنه من المتوقع خلال هذه الفترة الانتقالية انتهاء خدمات غالبيتهم.

خلال مناقشة تقرير وزارة التجارة.. أعضاء المجلس:

التستر التجاري ينخر في اقتصاد البلد ويحد من فرص عمل الشباب السعودي

أ. صالح بن عيد الحصيني
رئيس لجنة الاقتصاد والطاقة

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية التاسعة عشرة للسنة الثالثة من الدورة السادسة التي عقدها يوم الثلاثاء ١٢/٥/١٤٣٦هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن التقرير السنوي لوزارة التجارة والصناعة للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الأستاذ صالح الحصيني.

وبعد تلاوة رئيس اللجنة لتقرير اللجنة وتوصياتها بشأن الموضوع، وعرضها للمناقشة، قال أحد الأعضاء: إن مجلس الوزراء وافق على الاستراتيجية الوطنية للصناعة، وآليات التنفيذ الخاصة بها بالقرار رقم (٣٥) وتاريخ ٧/٢/١٤٣٠هـ، وانقضت نصف مدة الاستراتيجية البالغة (١٢) عاماً، ولا زالت الصناعة التحويلية تتسم بعدم الكفاءة في إنتاج التقنية، ونقص مراكز البحث والتطوير الصناعي للقطاعات الصناعية المختلفة، ونقص الطاقة الإنتاجية للمنتجات ذات القيمة العالية، وسيطرة العمالة على القوى العاملة الصناعية، وبخاصة الفنية، مع خفض المحتوى التقني في الصناعات السعودية، وضعف القاعدة التصنيعية للسلع الاستهلاكية.

وأضاف العضو: إن لجنة الطاقة والاقتصاد لم تسأل مندوبي الوزارة أثناء دراستها للتقرير عمّا تحقق من أهداف الاستراتيجية الرقمية، مثل رفع القيمة المضافة الصناعية بحوالي ثلاثة أضعاف بنهاية عام ١٤٤١هـ، وغيرها من المؤشرات، ولم تتطرق إلى الآليات، أو الأسس الاستراتيجية التي بتنفيذها تتحقق تلك الأهداف، ومنها: إيجاد مراكز للتطوير والابتكار

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

الصناعي في الجامعات ومعاهد البحوث والشركات، وإنشاء مراكز تطوير وابتكار مشتركة لكل قطاع من القطاعات الصناعية، وتشجيع شراء حصص أو كامل شركات عالمية في مجالات صناعية ذات تقنية عالية، وقيمة مضافة عالية، وتحفيز إقامة صناديق، وبنوك، وشركات لرأس المال الجريء؛ لتمكين قيام شركات جديدة على منتجات ذات قيمة عالية، وزيادتها، والإقلال من استيراد منخفض التقنية منها، إضافة إلى تشجيع وتحفيز شراء الشركات الصناعية الأجنبية ذات المحتوى التقني العالي، أو شراء حصص فيها.

٨٦٪ من العمالة في الصناعات التحويلية أجنبية وذات مهارة متدنية

واشار إلى ما نتج عن عدم السير قدمًا في تنفيذ هذه الأسس من استمرار معاناة القطاع الصناعي من اعتماده في الصناعات التحويلية – في عملياته بنسبة (٨٢-٨٦٪) – على العمالة الأجنبية ذات المهارات المتدنية والأجور المنخفضة.

وتابع العضو قائلاً: إن عمل الغالبية العظمى من الشركات المصنعة في المملكة يعتمد على إنتاج منتجات ذات طبيعة سلعية، أو مواد ذات قيمة مضافة متدنية، وبأحجام صغيرة، وهذا يأتي في غياب الشركات الكبرى التي تقود عملية تطوير سلاسل القيمة.

الوزارة تغرد خارج الاستراتيجية الوطنية للصناعة

كما انتقد العضو تحقيق صناعات المنتجات الكيميائية، والمعدنية، والإسمنت أرباحاً عالية للمساهمين؛ دون أن تسهم في تطوير التقنية، أو إنتاج فرص عمل للمواطنين إلا في نطاق ضيق جداً، مضيفاً في ذات السياق أن بعض الصناعات التي حققت وفورات الحجم تصنع منتجات متدنية القيمة مثل: مصنعي المنتجات الغذائية.

واقترح العضو لمعالجة هذا الوضع؛ تعزيز الروابط بين الصناعات التحويلية، وتحديد مجالات صناعة جديدة، مشيراً إلى أنه لتحقيق التنويع الصناعي وزيادة القيمة المضافة؛ لابد من تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصناعة بأهدافها، وآلياتها، وأسسها الاستراتيجية، حيث مضى من الاستراتيجية نصف المدة، ولم يتحقق ما تتطلع إليه المملكة.

ولاحظ أحد الأعضاء أن وزارة التجارة قامت بجولات ميدانية على شركة الغاز والتصنيع الأهلية، ومحلات بيع أسطوانات الغاز، وتم التنبيه على الشركة بالعمل على تأمين السوق، وتغطية احتياجاته من اسطوانات الغاز، وبعد هذه الجولات حدثت أزمة الغاز في منطقة مكة المكرمة، وتكدس المواطنون لعدة أيام أمام محلات بيع الغاز، للحصول على اسطوانات الغاز،

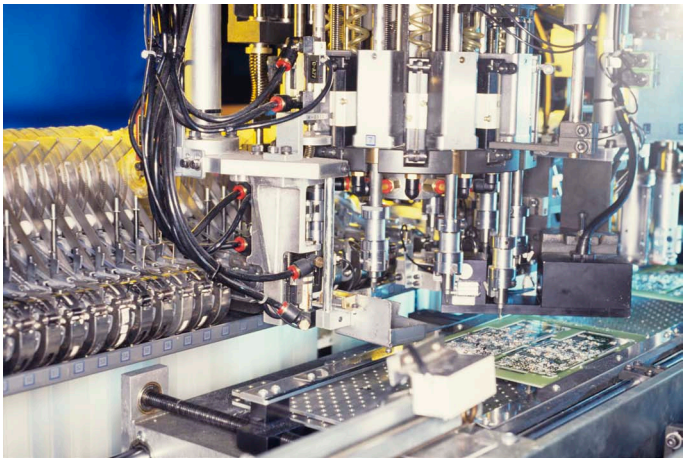

مشيراً إلى أنها ليست الأزمة الأولى التي تخلقها شركة الغاز ولن تكون الأخيرة، حيث شهدنا عددًا من أزمات الغاز المماثلة في عدد من مناطق المملكة في السنوات السابقة، منوهاً إلى أن امتيازًا نقل وتعبئة وتسويق الغاز للمواطنين، والمصانع، والشركات، والمؤسسات الحكومية والتجارية، منح حصرياً لشركة واحدة، كما تقوم بتوفير الغاز لكل هذه الشرائح، والنمو في كل هذه الشرائح يتسع ويزداد يوماً بعد يوم.

وقال العضو: إن الغاز سلعة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها وشركة الغاز والتصنيع الأهلية لا تستطيع توفير الإمدادات المطلوبة؛ فضلاً عن أن تكون خدماتها بجودة وكفاءة عالية.

ورأى في هذا السياق أن الحل لمعالجة أزمات الغاز المتكررة يتمثل في التحول من شركة واحدة لديها امتياز حصري في مجال نقل وتعبئة وتسويق الغاز إلى الترخيص لعدد من الشركات، ما سيخلق منافسة وجودة في تقديم الخدمة، مستشهداً في ذات السياق بنجاح تعدد الشركات في قطاع الاتصالات الذي تحول من جهة واحدة تقدم الخدمة إلى عدد من الشركات التي تتنافس في الأسعار، والجودة، وتقديم الخدمة.

من جانبه اعتبر عضو آخر أن أداء وزارة التجارة والصناعة أقل بكثير من النسب المستهدفة في أهدافها الرئيسة المتمثلة في زيادة الصادرات السعودية غير البترولية، وزيادة معدل النمو الصناعي.

اقتراح بإلغاء امتياز شركة الغاز والترخيص لعدد من الشركات المنافسة

ولاحظ آخر عدم وجود تقييم مفصل عن أداء قطاع النمو الصناعي الذي يهدف إلى تنوع الاقتصاد (غير قطاع البتروكيماويات). مؤكداً الحاجة إلى مقياس تجاري وصناعي للوزارة مقابل النسب المحددة، فيما رأى آخر أن جهود الوزارة في مكافحة التستر، وتخفيض حجم الحوالات الأجنبية غير كافية.

وأشار أحد الأعضاء إلى تضخم الهيكل الإداري للوزارة، ولم يعد يتناسب مع التوسع الكبير الصناعي والتجاري الذي تشهده المملكة، ورأى أنه من المصلحة تعيين نائب للوزير للتجارة، ونائب للوزير للصناعة، أو فصل الصناعة في وزارة مستقلة، ولاحظ أن الوزارة لا تعطي الصناعة القدر الكافي أو المساوي للتجارة، وبخاصة أن المدن الصناعية تشهد توسعًا كبيرًا.

وقال : إن لجنة الاقتصاد والطاقة والمجلس لم يغفلا هذا الجانب؛ فقد طالب المجلس عام ١٤٢٩هـ، بفصل نشاط الصناعة في وزارة مستقلة، وأكد على قراره عامي ١٤٣١هـ، و١٤٣٣هـ، وحبذ التأكيد عليها مرة أخرى لأهمية مثل هذا القرار.

و لاحظ عضو أخر أن عدد وظائف المفتشين بالوزارة لا يتناسب مع حجم الأعباء الموكلة لها، مشيراً إلى أنها بحاجة إلى عدد كبير، خاصة من المفتشين التجاريين لتغطية الاحتياج، مضيفاً أن عدد وظائف الإناث لا يكاد يذكر، وعدد الوظائف الشاغرة في مستوى الدخول لا يتجاوز (١٠٠) وظيفة مما يحرم الوزارة من استقطاب دماء جديدة.

وانتقد عضو آخر دور الوزارة في متابعة اسعار السلع داخل المملكة، وربطها بحركة الأسعار العالمية في حال الانخفاض والارتفاع؛ مؤكداً أنه لا يزال ضعيفًا، وطالب بإنشاء جهة لمتابعة وإعلان الأسعار العالمية للسلع الأساسية؛ مثل ما يحدث مع الذهب والمعادن والبترول.

ولاحظ آخر غياب تنسيق وزارة التجارة والصناعة مع الوزارات ذات العلاقة؛ مثل الداخلية، والعمل، والاقتصاد، وخصوصًا في مجالات التصنيف، والتفتيش، والتراخيص، وربط البيانات.

واستغرب أحد الأعضاء اعتماد الوزارة على صندوق النقد الدولي في حساب حصة الفرد من الناتج المحلي، وعدم اعتمادها على مصلحة الإحصاءات العامة، أو وزارة الاقتصاد، أو مؤسسة النقد في المملكة!!.

وفي ملف التستر التجاري قال أحد الأعضاء: إن التستر منتشر في المملكة بشكل كبير، والوزارة بحاجة إلى جهود كبيرة في مكافحته حيث أنه ينخر في اقتصاد البلد، ويحد من فرص عمل الشباب السعودي.

فيما اعتبر عضو آخر أن الغش التجاري منتشر بأشكال متعددة؛ منها: البضائع المقلدة، وتزوير العلامات التجارية، والبضائع التي لا تنطبق عليها المواصفات والمقاييس، أو التلاعب بالأسعار، أو خلط البنزين بغيره من المنتجات، وقطع الغيار وغيرها، متسائلاً عن دور الوزارة في الحد من الغش التجاري من خلال التفتيش المستمر، وتوعية المواطنين، والتنسيق مع الجمارك وهيئة المواصفات والمقاييس، وتفعيل دور المختبرات التي تفحص البضائع وغيرها.

واقترح على اللجنة تقديم توصية بتخصيص بعض أعمال الوزارة من التفتيش، أو إنشاء شركة تملكها الوزارة تقوم بمساندتها في عملها، وقد يسهم هذا في تقديم خدمات سريعة بجودة عالية للتجار والمستوردين من البضائع في الموانئ والمطارات، كما تقوم بتقديم خدمات للمواطنين بالتحقق من جودة البضائع، ومطابقتها للمواصفات والمقاييس.

وأضاف أحد الأعضاء أن الصناعة تعد الخيار الأمثل في المملكة، مؤكداً أن مقومات الصناعة موجودة من خلال المساحات الواسعة من الأراضي القابلة للاستصلاح الصناعي في المدن وعلى الشواطئ، وتوفر المواد الخام سواء التعدينية منها أو البترولية ومشتقاتها.

ورأى عضو آخر أنه من الضروري المحاولة في بناء قواعد معلومات صناعية تحقق التشابك والتكامل الصناعي للنهوض بالقطاع الصناعي السعودي بشكل أفضل، وبما ينسجم مع المتغيرات والتطورات المتسارعة والمستمرة ضمن بيئة ومنظومة الاقتصاد العالمي، وكذلك المحاولة في استقلالية مجلس حماية المنافسة عن الوزارة، وفق تنظيم يكفل حماية المستهلك، وجودة المنتج لتحسين البيئة التنافسية في الاقتصاد المحلي، حتى تتمكن كافة المؤسسات من التنافس بحرية، ويجني المستهلكون ثمار تطبيق نظام المنافسة ولائحته التنفيذية.

دعوة الوزارة لتشجيع البيئة التجارية من خلال إجراءات وأنظمة تحفيزية وخلافة

وطالب أحد الأعضاء الوزارة بتشجيع إنشاء جمعيات تعاونية تخصصية، كجمعية حماية المستهلك، تستطيع استيراد أي سلعة، وبالذات السلع الأساسية، وبيعها في الأسواق التابعة لها بأفضل الأسعار، وفرض المنافسة التجارية.

واستغرب آخر خلو تقرير وزارة التجارة والصناعة من معايير قياس الأداء، وجداول المقارنة مع السنوات السابقة، مشيراً إلى أنه لا يمكن استنتاج واستخلاص جهود الوزارة في تطوير بيئة التجارة الداخلية والخارجية، وقطاع الصناعة في المملكة، دون وجود قياس الآداء وجدوال المقارنة.

وأشاد أحد الأعضاء بما قامت به الوزارة من جهود كبيرة ممثلة بوكالة الوزارة لحماية المستهلك من خلال الإجراءات والأنظمة التي أصدرتها من أجل تنظيم السوق وحماية المستهلك؛ لكنه طالب الوزارة بتحفيز وتشجيع البيئة التجارية الداخلية في المملكة من خلال إصدار إجراءات وأنظمة تحفيزية وخلافة.

كما أشاد عضو آخر بما قامت به الوزارة من جهود كبيرة لحماية مستهلكي السيارات، مشيراً إلى أنها فرضت عقوبات على وكالات السيارات في حال التأخر في توريد بعض القطع، أو طول مدة الصيانة وخلافه، متمنياً من الوزارة أن تمتد جهودها لحماية مستهلكي المعدات الثقيلة من رافعات، وشاحنات، ومولدات كهربائية، ومولدات زراعية، وكذلك الأجهزة الطبية.

ودعا العضو الوزارة إلى التركيز على مُدد الضمان للسيارات الجديدة بمختلف أنواعها المتفاوتة من وكيل إلى آخر، وأن يتم رفع سقف مدة الضمان إلى أقصى حد ممكن وفق معايير تحددها الوزارة.

و اقترح على الوزارة إعادة النظر في السماح بدخول الشاحنات، والمعدات وقطع الغيار التي مضى عليها عشر سنوات في الخدمة، مشيراً إلى أنها شاحنات ومعدات مستهلكة، ولا تصلح للاستخدام والاعتماد عليها مدة طويلة.

وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من مقترحات وآراء والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة.

الشورى يطالب بدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع السياحة

الهيئة العامة للسياحة والآثار
Saudi Commission for Tourism & Antiquities

طالب مجلس الشورى الهيئة العامة للسياحة والآثار بتقديم الحوافز وبرامج التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع السياحة.

كما أكد مجلس الشورى في قراره الذي أصدره خلال جلسته العادية الرابعة عشرة للسنة الثالثة من الدورة السادسة التي عقدها يوم الاثنين ٢٧ / ٤ / ١٤٣٦هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، على قراره السابق الذي ينص على «سرعة تفعيل آلية استثمار المواقع التي تم تحديدها للاستثمار السياحي».

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للهيئة العامة للسياحة والآثار للعام المالي ١٤٣٤ / ١٤٣٥هـ التي تلاها رئيس اللجنة الأستاذ صالح بن عيد الحصيني.

وأوضح الحصيني في بيان وجهة نظر اللجنة أن الهيئة العامة للسياحة تعتمد في بناء توقعاتها وأهدافها على الإحصاءات الدورية التي يقوم بها مركز الأبحاث والدراسات السياحية (ماس) التابع للهيئة، مبيناً أنها تعد وفق منهجية علمية وتطبق الأنظمة وإجراءات العمل المتبعة عالمياً في هذا المجال.

وأضاف: إن مشروع المعايير الأساسية يعتمد على المسوحات الميدانية ومصادر المعلومات الرئيسية الآتية: مسح السياحة المحلية والمغادرة (DOTS)، ومسح الزوار الوافدين (IVS)، ومسح المؤسسات السياحية (TES)، وإحصاءات قطاع الإيواء (AS)، وحساب السياحة الفرعي (TSA)، وحصر المنشآت السياحية بالمملكة، ومصادر أخرى داخل المملكة وخارجها.

وتابع الحصيني أن عملية تطبيق المعايير نفسها تخضع لعدد من المحددات الخارجية للهيئة، أهمها: تنوع المعلومات والبيانات اللازمة لتطبيق العديد من المعايير، وتعدد المصادر التي أمكن الحصول منها على هذه المعلومات والبيانات، ومدى توافرها بشكل دوري لدى الهيئة والجهات ذات العلاقة لضمان استخدام منهجية التطبيق نفسها مستقبلاً، ومراجعة الاستراتيجية بشكل دوري يستدرك الإصلاح في هذا الجانب.

وأشار إلى أن التقرير السنوي للهيئة العامة للسياحة تضمن الصعوبات والتحديات التي تواجه الهيئة في تنمية القطاع السياحي، مشيراً إلى أن أبرزها عدم دعم المخصصات المالية والبشرية لمشروعات وبرامج الهيئة القائمة والجديدة في البابين الثالث والرابع، وتأخر اعتماد أو إقرار بعض الأنظمة المرفوعة للدولة، إلى جانب ضعف الاستثمارات السياحية في المنتجعات والخدمات السياحية، وإحجام المستثمرين عن الاستثمار في الواجهات ومواقع الجذب السياحي المقترحة، ولفت في ذات السياق النظر إلى أن هناك جهود تبذل لمواجهة التحديات؛ حيث اتفقت الهيئة العامة للسياحة مع وزارة المالية على تعديل ضوابط وشروط برنامج إقراض الفنادق ليشمل جميع المشروعات في الخدمات السياحية، وتم توقيع محضر بذلك.

وذكر الحصيني أن الهيئة قامت بتوقيع عدد من اتفاقيات التعاون مع صندوق المئوية، وصندوق التنمية الصناعية (برنامج كفالة)، وصندوق تنمية الموارد البشرية، واتفاقية باعتماد الهيئة كجهة راعية لدى البنك السعودي للتسليف والادخار، لدعم وتقديم القروض للمستثمرين في القطاع السياحي والتراثي، مضيفاً أن الهيئة تعمل حالياً على تأسيس الشركات المساهمة بما سيسهم في تطوير وتنمية قطاع السياحة والآثار والاستثمار فيه، ومنها شركة الضيافة والفنادق التراثية والشركة السعودية للتنمية والاستثمار السياحي (القابضة).

واعتبر رئيس اللجنة أن التقرير السنوي للهيئة لا يعكس الإنجازات بشكل تراكمي، وإنما المدة الزمنية للتقرير، ويعكس مؤشرات النمو المتحققة بنهاية الخطة التشغيلية الثامنة مقارنة بالمعتمد الأساس في الاستراتيجية العامة لتنمية السياحة الوطنية.

وقال الحصيني: إن إحصاءات مركز الأبحاث والمعلومات السياحية في الهيئة في تقريرها لعام ١٤٣٣هـ ٢٠١٢م تفيد بأن السياحة في المملكة نشاط اقتصادي قائم ومهم؛ حيث بلغ الإنفاق على السياحة المحلية لذات العام ٣٢,٦ مليار ريال، ومثَّل النشاط السياحي فيها ما نسبته ٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي و٥,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ويتوقع أن تصل مساهمته إلى (٢,٩٪) بحلول عام ١٤٤٠هـ، ويدعم هذا النشاط العديد من المقومات السياحية منها (٥٨,٠٠٠) موقع طبيعي وتاريخي وثقافي، و(١٨٥) ألف غرفة فندقية و(٩٠) ألف وحدة سكنية مفروشة، و(١,٣٢١) وكالة سياحية، و(٩٤) متحفًا، و(١٠) منتزهات وطنية، و(١٥) منطقة محمية.

وأفاد رئيس اللجنة أن صناعة السياحة بالمملكة لا تزال في بدايتها، وتحتاج للمزيد من الدعم والمتابعة لتحقيق التنمية السياحية المنشودة، مشيراً إلى أن الغرض الرئيس للهيئة هو الاهتمام بالسياحة في المملكة، وذلك بتنظيمها وتنميتها وترويجها، وتذليل عوائق نموها.

الحصيني: صناعة السياحة بالمملكة تحتاج للمزيد من الدعم والمتابعة

وزارة التعليم بعد "الدمج".. إعادة الهيكلة.. والتوسع في رياض الأطفال

د. مشعل السلمي
رئيس لجنة التعليم والبحث العلمي

المباني المدرسية، وتفاوت الحقوق بين المعلمين والمعلمات من جهة والمشرفين والمشرفات من جهة أخرى، وضعف مستوى معلمي كانت أهم المحاور التي تمحورت حولها مداخلات أعضاء مجلس الشورى خلال مناقشة المجلس في جلسته العادية الثالثة عشرة للسنة الثالثة من الدورة السادسة يوم الثلاثاء ٢١/ ٤/ ١٤٣٦هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي، بشأن التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام المالي ١٤٣٤/ ١٤٣٥هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور مشعل السلمي.

وبعد عرض تقرير اللجنة وتوصياتها بشأن الموضوع؛ للمناقشة، رأى أحد الأعضاء أن إجابات مندوبي وزارة التعليم أخذت طابع الروتين والرتابة، وأحيانًا الخروج عن النص.

منتقداً عدم وجود إجابات مقنعة وشافية؛ حيث لا تزال مشكلة المباني المستأجرة موجودة، ولا تزال البنية التحتية للكثير من المدارس غير مكتملة، حتى أن حضانات الأطفال من مسؤولية وزارة الشؤون الاجتماعية، وتساءل عن دور الوزارة بخصوص حضانات الأطفال، و ما إذا كان لديها حلول لتفعيلها؟.

ورأى العضو أن المهام، وطبيعة العمل، والمستجدات من قبل الوزارة، والمشروعات الوزارية؛ لا تتوافق مع التشكيلات الإشرافية المقررة، موضحاً أن الأسماء في الوزارة متساوية، والحقوق واحدة، ولكن الواجبات تختلف؛ فالمشرفة التربوية تعمل حتى الساعة الثانية ظهراً، وتشرف على المدارس، ومع ذلك فحقوقها متساوية مع معلمة الروضة التي تخرج من مقر عملها الساعة الحادية عشرة صباحاً. بالإضافة إلى عدم التنسيق بين إدارات العموم في التنظيم؛ حيث يتفاوت تطبيق التعاميم من إدارة لأخرى.

وزارة التربية والتعليم
Ministry of Education

بدوره اعتبر أحد الأعضاء أن مستوى المعلم لا يزال متدنياً، مع وجود معلمين ومعلمات غير مؤهلين تربوياً، وعلمياً، وبخاصة في المواد العلمية، واللغة الإنجليزية، كما انتقد العضو عدم اعطاء الوزارة، والمدارس صلاحيات كاملة لمحاسبة المعلمين والمعلمات بعد التعيين.

كما تساءل عضو آخر عن أثر الاختبارات التحصيلي، قائلاً : إنه لم تخرج عنها أي دراسة، أو نتائج بشأنها؛ متسائلاً عن التغذية الراجعة من هذه الاختبارات؟.

لا يوجد لدى الوزارة صلاحيات كاملة لمحاسبة المعلمين بعد التعيين

وعبر آخر عن أمله بأن يكون هناك تقريب بين التعليم العام والتعليم العالي، ومواءمة بين المخرجات، وبخاصة بعد دمج وزارة التربية والتعليم مع وزارة التعليم العالي في وزارة واحدة هي وزارة التعليم.

ورأى أحد الأعضاء صعوبة تنفيذ قرار تعيين ممرض واحد لكل ألف طالب، وبحد أعلى خمس مدارس؛ نظرًا لارتفاع عدد المدارس والطلاب، مشيراً إلى إمكانية غرس المفاهيم الصحية في أذهان الطلاب من خلال برنامج المعلم للطفل والطفل للأسرة، وبرنامج الطفل للطفل.

واقترح أحد الأعضاء إضافة مادة دراسية في السلوك والأخلاق للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة، وذلك لحث الطلاب والطالبات على التمسك بالأخلاق الفاضلة والسلوك القويم.

وأشار عضو آخر إلى صدور الموافقة على افتتاح (١,٥٠٠) روضة أطفال، وإحداث (٣,٥٠٠) وظيفة معلمة خلال السنوات الخمس القادمة؛ وللأهمية القصوى لهذا الموضوع، ولاحظ أن الأطفال يلتحقون بمرحلة الروضة في سن ما قبل (٤) سنوات، ورأى أن ذلك يشكل عبئاً تربوياً على المعلمة والإدارة في ظل وجود عاملة واحدة، وحارس.

وبين أن الطفل ما قبل (٤) سنوات يحتاج إلى رعاية واهتمام من النواحي التربوية، والتعليمية، والفكرية، ولا يمكن للمعلمة أن تفي بها بالشكل المطلوب في ظل الإمكانات الحالية، مطالباً بقبول الأطفال في الروضة من عمر (٤-٥) سنوات؟ وإلحاق من هم دون ذلك في دور حضانة؟.

نسبة الالتحاق في رياض الأطفال لا تزيد على (١٢٪)

فيما طالب عضو آخر بأن يتم تنظيم قبول الأطفال في الروضة خلال مدة تسجيل الأطفال في المراحل التعليمية المختلفة؟ مشيراً إلى أن ما يحدث الآن هو قبول الأطفال طوال العام الدراسي، وهذا يسبب ارتباكًا للطفل الجديد، واختلال النظام للأطفال الموجودين سابقًا، وقد تواجه المعلمة صعوبة في التعامل مع عدد كبير من الأطفال داخل الفصل الواحد، وغالبًا تكون مساحات الفصول صغيرة جدًا ولا تقارن بمساحة فصول المراحل التعليمية، وهذا يسبب رهبة للطفل، ويعرضه للعدوى وانتقال الأمراض بسرعة.

وأشار أحد الأعضاء إلى أنه بالرغم من أهمية التعليم قبل المرحلة الابتدائية إلا أن نسبة الالتحاق في رياض الأطفال لا تزيد على (١٢٪) من عدد السكان في الفئة العمرية ما بين (٤-٦) سنوات، مضيفاً أنه من المناسب التركيز على هذا النوع من التعليم؛ لأهميته في المراحل التعليمية المختلفة.

ولفت النظر في ذات السياق إلى أن الاستراتيجية الوطنية للطفولة في المملكة للفترة ما بين (١٤٣٢هـ-١٤٤٢هـ) تشير إلى أن زيادة الطلب على خدمات التربية الخاصة يرجع إلى أمرين؛ الأول: العجز في تحقيق التوسع الكمي الحالي، والثاني: يعود إلى الزيادة السكانية المتوقعة، غير أن خدمات التربية الخاصة حالياً لا تغطي سوى (١٠٪) من الاحتياجات الفعلية، ومن المتوقع زيادة ذلك في عام (١٤٤٠هـ) ليصل إلى مليون، فمن الأنسب أن تهتم اللجنة بهذا الموضوع.

واقترح تقليص عدد الطلاب في الفصل، والأخذ بالرأي التربوي، ورأي الدفاع المدني، في عدد الأطفال وفق الطاقة الاستيعابية للمكان.

وانتقد آخر قرار توزيع موظفات باسم "مساعد إداري" على رياض الأطفال بشكل عشوائي، مشيراً إلى أن الحاجة تكمن في المعلمات وليس الإداريات؛ حيث يوجد في بعض مدارس رياض الأطفال أكثر من (١٠) إداريات، مؤكداً أهمية إعادة توزيعهن على المدارس، وتزويد الروضات بمعلمات عوضاً عنهن لعدم وجود عمل إداري في مدارس رياض الأطفال.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن الإشراف على مدارس رياض الأطفال - أحيانًا- يتم من قبل مشرفة حديثة لا تملك من الخبرة، والتجربة، والمسؤولية، ما يؤهلها للإشراف على ذوات الخبرة من معلمات رياض الاطفال. واقترح ترشيح مشرفة من ذوات الخبرة لملامستها الحقائق عن قرب، وعلمها المسبق بالمتطلبات، ولا تقل خبرتها في ممارسة العمل الميداني عن عشر سنوات فما فوق.

ولفت عضو آخر إلى أنه بالرغم من مضي عشر سنوات على مشروع خادم الحرمين الشريفين للابتعاث؛ إلا أن ضعف المخرجات لا يزال موجودًا في التعليم العام، مع ضعف في سلوك الطلاب وكفاءتهم، مشيراً إلى أن ذلك يعود إلى المعلم الذي لم يحض بالعناية الكافية في مشروع الابتعاث، وكذلك المنهج الذي يحوي كمًا هائلاً من المعلومات، حتى أنه قيد المعلم المتميز وأصبح في سباق مع الزمن من أجل الانتهاء منه قبل انتهاء الفصل الدراسي.

المعلم لم يحظ بالعناية الكافية في برنامج خادم الحرمين للابتعاث

ورأى أحد الأعضاء أنه يكفي أن يتمتع الطالب بقدرٍ كافٍ من مهارات اللغة العربية من خلال الممارسة التي تجعله قادرًا على التحدث بها بشكل جيد، ويترك التعمق في اللغة العربية للمتخصصين فيها؛ مشيراً إلى أن المطلوب هو التبسيط لا التكثيف.

وتساءل آخر عن ما قامت به الوزارة لأطفال التوحد، بعد إقرار المشروع الوطني للتعامل مع التوحد الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٢٣/٩/١٣هـ، وما حققته لأطفالنا المصابين بمرض التوحد.

ورأى أحد الأعضاء مناسبة أن يبدأ تطوير التعليم من قبل الوزارة بإعادة الهيكلة الإدارية للوزارة، متسائلاً عن خارطة الطريق للدمج، وكيف ستتم هيكلة وزارة التعليم لتستوعب القطاعين؟.

كما رأى العضو أنه من الأنسب أن تركز الوزارة على البنية الأساسية لعملها، وهي العملية التعليمية والمنتج، وقياس الإنتاج، أما القضايا اللوجستية مثل: توظيف المعلمين والمعلمات، ونقلهم، وترقياتهم، ونقلهم مع الطلاب من وإلى المدارس، وإنشاء المدارس وتنفيذها، فهي تتقاطع مع الوزارات والمؤسسات الحكومي الأخرى، وأن تناقش من قبل مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وطالب الوزارة بأن تركز على المعلم وتنمية قدراته، وأن يكون للوزارة نظامها الخاص في توظيف الموظف العام.

مطالبة الوزارة بآلية واضحة لقياس منجزاتها وبرامجها وإنتاجها

ودعا أحد الأعضاء وزارة التعليم إلى دعم القطاع الخاص لإنشاء مدارس خاصة، وإعطاء المواطنين استمارات للمدارس الخاصة؛ لتتفرغ الوزارة إلى العمل على إعداد البرامج المنهجية، وإعداد المعلم وتطويره، بحيث تكون العملية التشغيلية منفكة عن الوزارة، كما استحسن العضو أن يكون للوزارة آلية واضحة لقياس منجزات برامجها وإنتاجها، وأن تفصح عن نتائج منجزات برنامج تطوير التعليم العام، وقياس النتائج.

وتمنى عضو آخر أن يكون في قرار الدمج التربية والتعليم مع التعليم العالي في وزارة واحدة انطلاق بالجامعات إلى الأفضل، وأن يتم إقرار نظام الجامعات وتطبيقه، وأن يكون حافزاً للجامعات في إعطائها الصلاحية الإدارية في شؤونها، واستقلاليتها، وتميزها، وتحقيق أهدافها.

وتساءل آخر عن الضوابط للاستفادة من برامج الوزارة؟ مطالباً لجنة التعليم والبحث العلمي بإضافة توصية تنص على: "إسناد الأعمال الإنشائية، واستلام المباني الخاصة بوزارة التعليم إلى المكاتب الهندسية المؤهلة".

وطالب أحد الأعضاء أن تنتهج الوزارة ممارسات إدارية أكثر استقراراً من الممارسات السابقة، معلقاً على تعدد المستويات الإدارية بأنها تؤخر اتخاذ القرار، وتعزز البيروقراطية، وضد الفعالية الإدارية؛ وطالب بإعادة النظر في الهيكل التنظيمي، وأسلوب إدارة العمل في الوزارة، وبخاصة بعد الدمج.

ورأى عضو آخر أن قرار الدمج يعطي الفرصة لاستفادة التعليم العام مما لدى الجامعات، والمستشفيات الجامعية، مطالباً بمعالجة التضخم الوظيفي للوظائف الإدارية، وإعادة التأهيل والتدريب وليس زيادة في عدد الوظائف الإدارية، فهذه الوظائف وظائف مساندة للعملية الأساسية؛ وهي الوظيفة التعليمية التي تحتاج إلى تعزيزها، وإعطائها المزيد من الاهتمام.

وأشار أحد الأعضاء إلى أنه على الرغم من كثرة المشروعات، وتشعبها، وتداخلها إلا أن الواقع المشاهد أقل من الطموحات بشكل كبير، لافتاً إلى أن كل هذه المشروعات تعتبر ضمن الخطط التشغيلية لإدارات التعليم، مطالباً باستعانة الوزارة ببيت خبرة عالمي لتقييم وقياس محصلة هذه المشروعات، والمبادرات، والبرامج، ومتابعة إنجازها في الوقت المحدد، وفقًا لمعايير برامج المؤسسات التعليمية العالمية المتميزة.

وأيد أحد الأعضاء مشروع إقرار السنة التمهيدية للتعليم الابتدائي، وجعلها إلزامية أسوة بالسنة التحضيرية للتعليم الجامعي، منتقداً قصرها على أطفال الأسر الميسورة والقادرة على دفع الرسوم الباهظة للمدارس الخاصة، أو الأطفال الذين يستطيعون الحصول على مقعد في رياض الأطفال الحكومية المجانية المحدودة العدد.

وطالب عضو آخر بمعرفة الملامح العامة لخطة مستقبل التعليم، تشمل الرؤية العامة لقطاعات متناثرة، كالتعليم العام، والتعليم العالي، والبحث العلمي.

وتابع العضو أن الدمج مؤشر لإعطاء الجامعات مرونة واستقلالاً أكبر، وهي فرصة ليكون للمجلس دور في استثمار الدمج لخدمة الجامعات، والإسهام في استقلالها، وتطوير أداء جميع أدوارها؛ معبراً عن قلقه من المرحلة الانتقالية في معرفة رؤية وزارة التعليم، وتوجهها حول الجامعات في هذه المرحلة وعلى المدى البعيد، والسياسات العامة لماهية الاستقلال بالمفهوم الوطني، وتحديد دور وزارة التعليم الإشرافي، وكيفية إدارة الجامعات وعلاقتها بالوزارة.

مضيفاً أن هناك بعض الجامعات الحكومية متهيئة للاستقلال، وهناك جامعات ناشئة ما زالت تحتاج إلى وقت لإكمال بنيتها الأكاديمية والإدارية، والتنظيمية، والإنشائية لتصبح مستقلة، ومن المناسب الاستفادة من التجارب العالمية في هذا الموضوع، مثل: شبكة جامعات المناطق في أستراليا (RUN)، والتأكيد والحرص على الضوابط التي تحفظ جودة الجامعات، وبخاصة مجالس الأقسام والكليات، لاسيما في مرحلة إعادة هيكلة الوزارة.

وبشأن أنظمة التعليم الجامعي وجودته؛ قال العضو: إن هناك حاجة إلى إعادة النظر في أنظمة سبق أن أقرها المجلس وتم رفعها إلى المقام السامي؛ ومنها: نظام الجامعات، ونظام الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي؛ لتتوافق مع قرار الدمج، مع إمكانية دمج الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، وهيئة تقويم التعليم العام في جهاز واحد مستقل، مرتبط برئيس مجلس الوزراء، مقترحاً دعوة مسؤولي وزارة التعليم بأسرع وقت ممكن.

وتساءل عضو آخر عن قيام الوزارة بقياس مستوى رضا المعلمين، ومديري المدارس وغيرهم من المعنيين بالعملية التعليمية، وعن تطبيق رخص المعلمين للتأكد من كفاءة المعلم.

وأبدى العضو استغرابه لعدم إشارة تقرير الوزارة إلى مشكلة حوادث المعلمات، وكأن الأمر لا يعني الوزارة، مطالباً إياها بتقديم حلول جذرية للتصدي لهذه المشكلة.

وختم عضو آخر المداخلات بقوله: أن المعلم هو أساس العملية التعليمية، ومطالبات المعلمين والمعلمات هي التأمين الطبي، وبدل السكن، مشيراً إلى أن الوزارة لا تزال تعلن أنها ستقدم لهم ذلك، إلا أنها لم تقم بأي تحرك بالنسبة لهذا الموضوع، مضيفاً أن المعلمة لها حق الحصول على بدل (النائي) وبخاصة المعلمات المغتربات، ومن المفترض أن يكون هناك بدل تعويض لضحايا الطرق من المعلمات، وبخاصة في ظل عدم توفير وسائل نقل آمنة للمعلمات، كما من المناسب إعادة النظر في مكافأة طلاب تحفيظ القرآن الكريم، وتوجيهها إلى مناشط أخرى قد تكون أكثر تأثيرًا.

وزارة العدل.. مشاريع تطويرية تحتاج إلى الدعم.. ومطالب بمحاكم للأحوال الشخصية

د. فالح الصغير
رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثانية عشرة للسنة الثالثة من الدورة السادسة التي عقدها يوم الاثنين الموافق ٢٠ / ٤ / ١٤٣٦هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن التقرير السنوي لوزارة العدل للعام المالي ١٤٣٤ / ١٤٣٥هـ تلاه رئيس اللجنة الدكتور فالح الصغير.

وبعد عرض تقرير اللجنة وتوصياتها بشأن الموضوع للمناقشة أشار أحد الأعضاء إلى صدور تنظيم مركز المصالحة، إلا أن هناك تشريعات أخرى لم تصدر بعد، مثل تنظيم العقوبات البديلة، ونظام التكاليف القضائية على الخاسر، مقترحاً أن تتخذ اللجنة توصية تطالب بإسراع الجهات المشاركة في دراسة هذه الأنظمة، ووضع جداول زمنية لإنهائها، حتى لا يؤدي تعدد الجهات المعنية بدراستها، وتوزيع المسؤوليات إلى تأخر صدورها مما يكون له انعكاسات سلبية على تأخر إنجاز العمل وتعميق البيروقراطية، لاسيما أن الوزارة أفادت أنها قد انتهت من دراسة هذه التشريعات، وهي معروضة على الجهات المشاركة في دراستها.

وأضاف العضو: إن هناك جوانب أخرى تحتاج إلى عناية، ومنها ما كان في خطة الوزارة ولم يتحقق، ومن ذلك إنشاء تسع محاكم عامة، وست محاكم للأحوال الشخصية، وثلاث محاكم عمالية، إلا أن ذلك لم يتحقق سوى افتتاح محكمتين للأحوال الشخصية، مطالباً اللجنة بمتابعة سبب عدم افتتاح هذه المحاكم.

وزاد آخر أن من يقارن بين المستهدف في الخطة مع ما تم إنجازه فعلياً لمشروعي تغطية نفقات الجهاز الإداري والفني اللازم لإدارة مرافق الوزارة، وصيانة ونظافة المرافق التابعة للوزارة وصيانة الأجهزة والمعدات المكتبية، يلحظ فيها تجاوز المصروفات للمبالغ المعتمدة للمشروعين، دون أن توضح للمبرر، سواء من الوزارة أو لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية.

وأكد عضو آخر ضرورة التوسع في تقديم بعض الخدمات التي تلامس حياة الناس بشكل يومي ومباشر وتطويرها، وتعميمها في كافة المحاكم وكتابات العدل مثل إنهاء معاناة المرأة الحاضنة من تعسف الأزواج، والتقاضي المرئي للمحاكمة عن بُعد، وتوحيد الإجراءات في محاكم الاستئناف، وتطبيق البصمة الإلكترونية، وخدمة تبليغ الأوراق القضائية، وتخصيص أعمال كتابات العدل.

وتساءل آخر عما تم بشأن الهيئة العامة للولاية على القُصَّر ومن في حكمهم، لاسيما أن أموالها تجاوزت (١٦) مليار ريال، مؤكداً أن تجميدها يضر بالقُصَّر ومن في حكمهم، وكذلك اقتصاد البلد بشكل عام.

نزاعات الإرث تتطلب التعميم عن الوفاة إليكترونيات لكل الجهات ذات العلاقة

من جانبه قال عضو آخر: إن من أكثر القضايا إشغالًا للمحاكم، وأكثرها تعقيدًا وطولاً في النزاع، وتقطع بسببها الأرحام هي نزاعات الإرث، مقترحاً أن تقوم هيئة إدارة الشؤون الخاصة بالإرث والتركات بصلاحياتها، وتتولى عملها فور وفاة المواطن، ولحين إنهاء حصر وتوزيع الإرث. لافتاً في ذات السياق إلى أن هناك نماذج في عدد من الدول، حيث يتم الإبلاغ عن الوفاة من المستشفى إليكترونيًا لكل من العدل، والداخلية، ومؤسسة النقد،

والبنوك المتصلة بها، وهو ما سوف يوفر على المحاكم جهدًا كبيرًا، كإجراء وقائي يمنع – بإذن الله– التعدي، ويقلص عددًا من القضايا الناشئة التي قد تشغل القضاة عن أداء واجباتهم، وتمنع تصرف أحد الورثة بوكالة باطلة، أو تعديه على حقوق الورثة بدون علمهم، وسوف يضمن حقوق القصر وبقية أفراد الأسرة من سوء التصرف في الأموال والممتلكات.

وأكد أحد الأعضاء أن مشكلة قلة أعداد القضاة، وبخاصة في المدن ذات الكثافة السكانية العالية، والحركة التجارية المتسارعة مازالت قائمة رغم مناقشة المشكلة مراراً وتكراراً، وفي المقابل ينتشر في أرجاء المملكة عدد كبير من القضاة في الهجر والقرى الصغيرة، وهم شبه عاطلين عن العمل، مقترحاً نقل كافة القضاة إلى مراكز المدن الرئيسة لفك أزمة المعاملات المعطلة، وتسهيل مهمة التقاضي، واعتماد برامج ندب القضاة للقرى والهجر ليوم أو يومين في الأسبوع، وفق جدول محدد حسب حاجة القرى والهجر.

الحراك التطويري في مرفق العدل لابد أن يشمل موقع المرأة في المنظومة العدلية

وأشار عضو آخر إلى أن من أهم الملفات التي آن الأوان ليشملها الحراك التطويري في مرفق العدل، موقع المرأة في المنظومة العدلية؛ حيث شهد هذا الملف تطورًا كبيرًا بتأسيس محاكم الأحوال الشخصية، والخدمات الاجتماعية، وإلغاء المعرف، والسماح للنساء بمزاولة المحاماة، وتأسيس بيئة عدلية واعية تجاه المرأة واحتياجاتها، في المقابل نجد أن الأقسام النسائية في الوزارة، وفي المحاكم لم تباشر عملها بعد، رغم صدور قرار بتعيين (٣٠٠) امرأة؛ معتبراً أن الإنجاز بطيء جدًا في هذا الملف؛ لاسيما أن هذه الأقسام تقوم بمهام كبيرة ومهمة تتمثل في توفير المساندة الاجتماعية، والحقوقية بمحكمة الأحوال الشخصية في الرياض.

وأكد العضو أن الوزارة بحاجة للإسراع في تأسيس الأقسام النسائية، وبخاصة في المناطق الأخرى خارج منطقة الرياض، وتعميم تجربة التعاون بين الوزارة وجمعية مودة في المناطق الأخرى، والعمل على تحويل الدروس المستفادة منها إلى آليات مؤسسية تحفظ حقوق جميع الأطراف المتورطة في قضايا الطلاق، مؤكداً ضرورة توفير خدمات المشورة القانونية لتنفيذ أحكام الزيارة وغيرها.

واعتبر عضو آخر أن من أهم الملفات الترتيب لنقل المحاكم المتخصصة لتكون تحت مظلة وزارة العدل، لاسيما أننا على أعتاب خطوة كبيرة في مشروع إعادة هيكلة منظومة القضاء؛ بنقل المحاكم التجارية لتكون ضمن القضاء العام، وكذلك ضم أعمال اللجان العمالية، والمرورية، واللجان شبه القضائية لتكون ضمن دوائر المحاكم العامة، متسائلاً عما أعدت الوزارة لهذه النقلة؟ لافتاً أيضاً إلى أن هذا قضاء مختلف تماماً في متطلباته وفي ظروفه وطبيعته عن القضايا التي تنظرها المحاكم التابعة لوزارة العدل؛ والقائمة في مجملها على الأحكام الفقهية؛ بينما يتطلب القضاء المتخصص تأهيلًا مختلفًا للقضاة بالتركيز على الدراية بالأنظمة المختلفة.

وأكد أن هذه نقلة حساسة جدًا تتطلب من الوزارة ومن المجلس الأعلى للقضاء وضع استراتيجية موجهة لمعالجة الاحتياج الكمي، والنوعي للقضاة؛ فالتطوير الفعلي للقضاء لا يكتفي بما نراه من تركيز على الجوانب التقنية، والإجرائية والتقاضي الإلكتروني ونحوها من خطوات مهمة، لكنها ليست استراتيجية، بل هو ذلك الذي يلامس جوهر الممارسة القضائية؛ ويرتقي بها لتلائم متطلبات الحالة الراهنة.

وطالب عضو آخر بالاهتمام بعوامل استقرار التعاملات؛ مشيراً إلى أن هناك عوامل معينة تحمي الاستقرار؛ ومنها: التقادم، بحيث يتم تحديد سنوات معينة، وبعدها لا يمكن النظر في القضية؛ حتى تستقر التعاملات. ولاحظ أن مجانية التقاضي تتيح لأي شخص رفع أي قضية، أو عدة قضايا على أي شخص، وإذا خسر القضية فلا يتحمل أي شيء. ورأى مناسبة تحميل الطرف الخاسر على الأقل أتعاب المحاماة، لتجنيب المحاكم العديد من القضايا الكيدية، وطالب بتحفيز القضاة، ودعم المجتهدين، والبارزين في القضاء؛ لاسيما أن نظام العقاب فُعّل ولكن لا نسمع عن نظام الثواب.

وتوقف عضو آخر أمام ما ورد في التقرير عن القضاء الإلكتروني، وأن التقنية جعلت النظام العدلي يكون من أفضل التقنيات في دُور العدالة في العالم، قائلاً إن ذلك غير ملموس على أرض الواقع، وبخاصة وأن القضاء الإلكتروني لم يغط كافة مناطق المملكة، متسائلاً عن قدرة القضاة على التعامل مع الأدلة والقرائن الرقمية؟.

وأيد آخر توسيع مفهوم محاكم الأحوال الشخصية، ومحاكم الأنكحة والطلاق إلى محاكم الأسرة؛ معتبراً أن هذه المحاكم تحتاج إلى معالجة القضايا ضمن مفهوم المحاكم الأسرية.

كما لاحظ العضو من خلال التقرير النقص في متابعة تأخير القضايا؛ لاسيما أن نسبة الإنجاز لا تتجاوز ٢٦٪ من الوارد إلى هذه المحاكم، وعد هذه النسبة متدنية جدًا، مشدداً على ضرورة أن تنظر اللجنة والوزارة النظر في ذلك.

وانتقد عضو آخر عدم تناول تقرير الوزارة ما تم بشأن تقنين الأحكام. وقال : إننا في حاجة إلى تطوير آليات العمل القضائي، ولاحظ التفاوت في أعداد أحكام النقض الواردة في التقرير بين مدن المملكة، وعدم تفسير ذلك من قبل الوزارة.

وأكد أحد الأعضاء أن جهود الوزارة واضحة في محور إنشاء المباني، ولكن يعوقها عدم توفر الأراضي، مما يعيقها في هذا المجال، مطالباً بالمساعدة من أمراء المناطق، والمحافظين، والمجتمع المدني، لتوفير الأراضي لأي مشروع حكومي يخدم المجتمع، وكذلك الاكتفاء بالمساحات المناسبة دون المبالغة في ذلك.

وأشاد عضو آخر بما قامت به وزارة العدل خلال السنوات الست الماضية من إلغاء عدد كبير من صكوك الأراضي في مختلف مناطق المملكة، من خلال محاكم الاستئناف. مطالباً إياها بالاستمرار في مكافحة هذا الأمر؛ لأنه نوع من أنواع مكافحة الفساد، وأن تحال هذه الأراضي لوزارة الإسكان للاستفادة منها.

تراجع أسعار البترول ومسار تنمية الإقتصاد السعودي

د. خالد بن منصور العقيل
عضو مجس الشورى

مازالت العوائد البترولية تمثل ٩٠٪ من إجمالي إيرادات ميزانية الدولة رغم كل إستراتيجيات وسياسات خطط التنمية الخمسية التسع المتعاقبة، ويعود ذلك إلى تبوء المملكة العربية السعودية لمركز الصدارة في إنتاج وصادرات البترول على المستوى العالمي منذ بداية السبعينيات الميلادية من القرن العشرين، فحجم صادرات المملكة البترولية المتنامي أكسبها عوائد بترولية كبيرة حتى أصبحت إنجازاتها في القطاعات المختلفة ضئيلة في نسبتها من إجمالي العوائد البترولية. ويمكن القول إن نسبة إيرادات الدولة غير البترولية تختلف كلما ارتفعت أو انخفضت أسعار البترول وعوائده.

ويلاحظ أن معدلات تنمية الاقتصاد السعودي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بتذبذبات أسعار البترول إلى حد كبير للنجاح المحدود في تنمية وتنويع مصادر الدخل الوطني . فقد اتجه متوسط أسعار سلة الأوبك في التصاعد من ٢٣,١٢ دولاراً للبرميل عام ٢٠٠١م إلى ٥٠,١٤ دولاراً للبرميل عام ٢٠٠٥م، حتى وصلت إلى ٩٤,٤٥ دولاراً عام ٢٠٠٨م، وانكمشت نتيجة الأزمة المالية الأمريكية إلى ٦١,٠٦ دولاراً للبرميل عام ٢٠٠٩م، وتم أثناءها عقد اجتماعات بين الدول المنتجة والمستهلكة في مدينة الرياض التي أدت لاستقرار السوق البترولية وعاود متوسط أسعار سلة الأوبك في الأرتفاع من ٧٧,٤٥ دولاراً للبرميل عام ٢٠١٠ م إلى ١٠٩,٤٥ دولارا للبرميل عام ٢٠١٢م واستقرت على ١٠٥,٨٧ دولاراً للبرميل عام ٢٠١٣م ، ثم بدأت أسعار سلة الأوبك في الإنكماش بحلول شهر أغسطس من عام ٢٠١٤م، حتى وصل متوسط سعر سلة الأوبك إلى ٩٦,٢٦ دولاراً للبرميل لعام ٢٠١٤م .

مجتمع واقتصاد المعرفة يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل ويقلل الاعتماد على البترول

وقد بدأ مسار انخفاض متوسط أسعار سلة الأوبك في العام ٢٠١٤ م من ١٠٥,٦١ دولاراً للبرميل في يوليو إلى ١٠٠,٧٥ دولاراً للبرميل في أغسطس، و ٨٥,٠٦ دولاراً للبرميل في أكتوبر، و ٧٥,٥٧ دولاراً للبرميل في نوفمبر، و ٥٩,٤٥ دولاراً للبرميل في ديسمبر ليبلغ ٤٤,٣٦ دولاراً للبرميل خلال شهر يناير ٢٠١٥م.

ونتيجة طبيعية لمسار هبوط أسعار البترول من أغسطس ٢٠١٤ م تراجعت إيرادات ميزانية المملكة من ١١٣١ مليار ريال لعام ٢٠١٣م إلى ١٠٤٦ مليار ريال عام ٢٠١٤م وقدرت بنحو ٧١٥ مليار ريال عام ٢٠١٥م، بينما بلغت المصروفات ٩٢٥ مليار ريال عام ٢٠١٣م و١١٠٠ مليار ريال عام ٢٠١٤م، وقدرت بحوالي ٨٦٠ مليار ريال لعام ٢٠١٥ م، أي حققت الميزانية فائضاً مقداره ٢٠٦ مليارات ريال عام ٢٠١٣م، وعجزاً بمقدار ٥٤ مليار ريال عام ٢٠١٤م، وتفاقم حجم العجز المقدر إلى ١٤٥ مليار ريال لعام ٢٠١٥م.

هذا العجز المالي المتوقع لعام ٢٠١٥م هو بمثابة جرس إنذار لأهمية استشراف المتغيرات في السوق البترولية الدولية وانعكاساتها على توقعات مسار أسعار البترول، مع ضرورة مراجعة لأولويات سلم الصرف على بنود الميزانية العامة للدولة ومشاريعها وإستراتيجياتها وسياساتها المرسومة في خطة التنمية العاشرة.

المتغيرات في السوق البترولية

هناك ثلاثة عناصر أساسية مؤثرة في تحديد مستوى أسعار البترول هي: الإمدادات (العرض)، الطلب، والتطورات التقنية، وفي المدى القصير البعض يضيف عليها البعد السياسي وإستراتيجيات التكتلات الإقتصادية.

لمحة تاريخية عن آثار التطورات التقنية في طريقة حياتنا:

شكل اللؤلؤ المنتج الرئيسي لسكان المناطق الساحلية في منطقة الخليج العربي على مدى آلاف السنين، ويمتد تاريخ تجارة اللؤلؤ على خمسة آلاف سنة على الأقل. وحسب المراجع التاريخية ازداد ازدهار هذه التجارة مع تكاثر الخطوط التجارة البحرية، ويعود الفضل لتجارة اللؤلؤ بصفة عامة في إعطاء الفرصة لعرب الداخل من أجل التنقل والاستقرار في المناطق الساحلية، الأمر الذي أسهم في تحسين نوعية حياتهم.

وتضيف المراجع أنه في العقدين الأولين من القرن العشرين بلغت صناعة اللؤلؤ ذروتها حتى أن عدد العمال في ذلك القطاع الحيوي فاق ١٧٠٠٠ عاملاً، وكان من بينهم ٣٠٠٠ من الغواصين فيما كان أسطول الغوص يضم أكثر من ٤٠٠٠ سفينة (بانوش) من مختلف الأنواع.

ولكن حدث تطور جديد هدد تجارة اللؤلؤ الخليجي الطبيعي، فقد ظهر اللؤلؤ الصناعي للمرة الأولى في منطقة الخليج العربي في شهر يوليو من سنة ١٩٢٤، حيث سعى التاجر والمصنع الياباني كوكيشي ميكيموتو إلى تطوير زراعة اللؤلؤ المصنع. ومع حلول حقبة العشرينيات من القرن العشرين الماضي كانت اللآلئ الصناعية التي ينتهجها كوكيشي ميكيموتو على درجة كبيرة من الإتقان، حتى أنه لم يكن بالإمكان تمييزها عن أجود اللآلئ الطبيعية إلا باستخدام جهاز الأشعة السينية أو إخضاعها لتجارب علمية على أيدي الخبراء في المختبرات المختصة بقياس وتعيير اللؤلؤ.

وقد أدى اكتشاف كوكيشي ميكيموتو اللؤلؤ الصناعي إلى اندثار صناعة اللؤلؤ الطبيعي في الخليج العربي وطي حضارة ومصدر رزق امتد عبر آلاف السنين.

وأعتقد أن تجربة اندثار تجارة اللؤلؤ الطبيعي في الخليج العربي وعدم الخوض في أبعادها الإقتصادية والإنسانية جاءت بسبب اكتشافات احتياطات البترول الوفيرة ومعدلات إنتاجه الكبيرة في نفس الوقت والمكان لمنطقة تجارة اللؤلؤ. ولكن العبرة ماثلة أمامنا أن الاكتشاف العلمي يغير الموازين الإقتصادية وموارد الرزق إيجاباً وسلباً.

وفي نفس السياق يدورنقاش أكاديمي تاريخي الطابع والدائر بين العاملين في مراحل استكشاف وإنتاج البترول من جيوفزيائيين وجيولوجيين ومهندسي بترول من جهة والاقتصاديين من جهة أخرى حول موضوع حتمية النضوب الطبيعي البترولي برؤى واستنتاجات مختلفة باختلاف طبيعة مزاولة العاملين في مجال استكشاف البترول ومعاصرتهم لأحوال المكامن البترولية وتقديراتهم لحجم الاحتياطات البترولية المتوفرة الممكن استخلاصها، فهم يركزون على مؤشرات أهمها انكماش عدد الاكتشافات

البترولية الضخمة على نطاق عالمي مع تراجع متوسط إنتاج الآبار البترولية، بالإضافة الى زيادة الإنتاج البترولي بما يفوق الاحتياطات الإضافية السنوية، حيث تشكل جميع هذه العوامل تحديات كبرى لصناعة البترول، وتقرب فترة أزمة إمدادات البترول لمقابلة الطلب عليه المترتب من استمرار تزايد حجم التعداد السكاني وتوسع القطاعات الاقتصادية العالمية.

بينما يشير الإقتصاديون إلى عوامل التطوير التقني وتعويضها عن نقص عدد الاكتشافات البترولية بزيادة معدلات تحسين الاستخلاص من المكامن البترولية القائمة، وتضافر جهود الدول المتقدمة على تقليص معدلات نمو الطلب من البترول، بالإضافة إلى توافر أنواع عديدة من الطاقة يمكن إستغلالها باتجاه سد حاجات البشرية من خلال مسارات آلية أسعار الطاقة وإستراتيجيات وسياسات الطاقة المتبعة خاصة في الدول المتقدمة، وبالتالي يعتقد الإقتصاديون بالنضوب الإقتصادي قبل النضوب الطبيعي من البترول بسبب التحولات الهائلة في مجالات التقنية مع تنوع مصادر الطاقة المتاحة، وأيضا مازالت احتمالات اكتشاف مصادر جديدة كبيرة الحجم من الطاقة الاحفورية (بترول وغاز وفحم).

الإمدادات البترولية التقليدية وغير التقليدية

شكل نمو الإمدادات البترولية التقليدية وغير التقليدية (البترول الصخري، والصخر البترولي، ومن طبقات الرمل المحكمة والثقيل جداً والمناطق المغمورة العميقة ورمل القار) نتيجة لمسار ارتفاع أسعار البترول العالمية خلال الأعوام العشرة الماضية حافزاً للاستثمارات في مجالات الإمدادات البترولية غير التقليدية في توسع إنتاج دول شمال أمريكا وفنزويلا والبرازيل وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية مما عزز من حجم احتياطاتها البترولية حتى تبدلت صورة الإنتاج والاحتياطات البترولية بشكل كبير خلال سنين قلائل حتى أصبحت احتياطات الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفنزويلا من البترول التقليدي وغير التقليدي في مقدمة دول العالم، تتبعهم المملكة العربية السعودية وبقية دول الشرق الأوسط والتي كانت لسنوات قريبة تمتلك ٦٠٪ من إجمالي الاحتياطات البترولية التقليدية.

ولكن مع التقدم التقني في استغلال موارد البترول غير التقليدية وتركز احتياطاته خاصة البترول الصخري البالغ تقديراته حسب إدارة الطاقة الامريكية ٣٤٥ مليار برميل في روسيا والولايات المتحدة الامريكية، الصين، الأرجنتين، ليبيا، فنزويلا، المكسيك، الباكستان، كندا، أندونيسيا.

ونتج عن توفر احتياطات البترول غير التقليدي في الدول المتقدمة تقنياً تطوراً في صناعة استخراج البترول بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وتحقيق زيادات كبيرة في إنتاجهما البترولي وصل إلى نحو ٤ ملايين برميل في اليوم عام ٢٠١٤م، مما قلب موازين العرض والطلب من البترول العالمي نتيجة خفض نسبة حجم إستيراد الولايات المتحدة الأمريكية البترولي من ٦٠٪ عام ٢٠٠٥م إلى ٤٠٪ عام ٢٠١٢م، وتوقع استمرارها حتى تصل إلى ٣٢٪ في عام ٢٠٤٠م .

هذه المتغيرات أدت إلى الضغط على مستوى أسعار البترول والتي شهدتها السوق البترولية عام ٢٠١٤م واستمرارها إلى حتى مطلع العام ٢٠١٥م، مع توقع وجود العوامل في زيادة الإمدادات من المصادرغير التقليدية لتوفر الإحتياطات والتقنيات المتقدمة لخفض التكاليف الإنتاجية خاصة إذا تمكنت الدول الأخرى خارج شمال أمريكا من استقطاب التقنيات اللازمة التي ستؤدي إلى زيادات كبيرة في الإنتاج من البترول غير التقليدي، مما يخل بموازين العرض والطلب من البترول العالمية، وانسحاب ذلك على منظمة الأوبك من خلال الضغط على الأسعار وتقليص حصتها في السوق البترولية وإضعاف موقفها التقليدي كصانعة أسعار.

هذه المتغيرات في السوق البترولية العالمية القائمة والمتوقعة تتطلب وقفة مراجعة لمسار التنمية الإقتصادية السعودية المستقبلية والنظر إلى سلم الأولويات في عملية تنويع مصادر الدخل الوطني.

ويتبين لمراقب سوق البترول العالمية تغير موقف العديد من المختصين من مؤيدين قبل عام لنظرية نضوب البترول إلى رؤية الإقتصاديين نتيجة وفرة المعروض من البترول وزيادة حجم الإحتياطات البترولية التقليدية وغير التقليدية العالمية بسبب التقدم العلمي والتطور التقني في عمليات التنقيب والإستخراج والإستغلال لموارد البترول .

نطاق سعر البترول في المدى القريب والمتوسط

استشرافاً للمتغيرات في موازين العرض والطلب العالمي من البترول المتوقعة إلى عام ٢٠٢٠م، وأهمية استقرار السوق البترولية ومستويات أسعار البترول، فالحل الأمثل العمل على نطاق لسعر البترول يأخذ في الاعتبار المعطيات التالية:

أولاً- يشكل انخفاض متوسط أسعار البترول دون ٦٠ دولاراً للبرميل لفترة تزيد عن السنتين استنزافاً لموارد البترول العالمية بتكلفة زهيدة ومثبطاً للاستثمارات اللازمة لزيادة الإمدادات البترولية لمقابلة الطلب العالمي من البترول الذي يتنامى بسبب الزيادة السكانية في العالم والنمو الإقتصادي لتطور ونماء المجتمعات البشرية. والمتوقع في حالة انخفاض أسعار البترول لفترة السنتين وما فوق أن تتكرر لاحقاً مسألة دورة ارتفاعات سعر البترول الفجائية بسبب نقص العرض عن الطلب.

ثانياً- في حالة ارتفاع أسعار البترول فوق ٨٠ دولاراً للبرميل سيؤدي ذلك لزيادة الإمدادات البترولية المتاحة من البترول التقليدي وغير التقليدي (الزيت الثقيل جداً) والغاز الصخري ورمال القار والتواجدات البترولية في التكوينات العميقة بالمناطق المغمورة بسبب التقنيات المتقدمة المتوفرة والمؤدية لخفض تكاليف الإنتاج والإستخراج مما يتيح زيادة الإمدادات البترولية من خارج الأوبك وبها تخسر المنظمة حصتها في سوق البترول.

ثالثاً- وفي ظل هذه المعطيات والمتغيرات الأساسية في سوق البترول العالمية تفرض الاحتياطات البترولية الجديدة بأنواعها والتقدم العلمي في مجالات استخراج البترول على منظمة الأوبك للمحافظة على مصالحها البترولية والإقتصادية العمل على:

١-الإتفاق على خطة دعم نطاق سعري يتراوح بين ٦٠ إلى ٨٠ دولاراً للبرميل إلى عام ٢٠٢٠م ريثما تتبين موازين العرض والطلب العالمي من البترول، تحقيقاً لاستقرار السوق البترولية وتعزيزاً لإيرادات الدول المنتجة والمصدرة للبترول. وعلى دول الأوبك المتعقلة تأقلم ميزانيات دولها مع نطاق سعر البترول المرسوم .

▲ سعر البترول بين ٦٠ إلى ٨٠ دولاراً للبرميل لصالح الدول المنتجة والمستهلكة

٢- سياسات التعاون والتنسيق بين الدول المنتجة للبترول من الأوبك وخارجها أصبحت حقيقة لا يمكن إغفالها ، فإنتاج الأوبك نسبة ٣٠٪ من الإمدادات البترولية العالمية يجعلها فقط طرف في معادلة مسار الأسعار البترولية والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا أصبحتا الدولتين الأولى والثانية في إنتاج البترول.

انخفاض الإيرادات البترولية ومسيرة التنمية

إن انخفاض الإيرادات البترولية والعوائد المالية لميزانية الدولة هي فرصة سانحة لمراجعة عميقة لقضايا التنمية المستدامة، بشرياً واقتصادياً، وكيفية استغلال الموارد الطبيعية الأمثل في مسيرة النماء وخير الأجيال القادمة، وأهمها علينا الانتقال من مرحلة الاعتماد شبه الكلي على قوة العمل الوافدة إلى تعزيز ثقافة احترام العمل، ودعم الكفاءات الوطنية، وهي فرصة إستراتيجية إذا أحسنا استغلالها لامتلاكنا موارد نفطية تقليدية منخفضة التكاليف، خاصة إن قمنا بالعمل الجاد في تنويع القاعدة الاقتصادية للبلاد تؤازرها كوادر وطنية مؤهلة.

وبالنسبة لموضوع عودة الطلب على زيت الأوبك خاصة البترول السعودي هي مسألة وقت إن طال أو قصر، بينما الفائدة المرجوة من انخفاض أسعار البترول الأخيرة مع نهاية العام ٢٠١٤م هي التوجه الجاد نحو تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال الاسترشاد بإستراتيجيات وسياسات خطة التنمية العاشرة للأعوام ٢٠١٥- ٢٠١٩ ورسم سلم أولويات يقوم على :

١- استكمال مشاريع البنية الأساسية : المطارات والقطارات والموانئ.

٢- التحول نحو اقتصاد المعرفة من بوابة:

- تطوير مسار التعليم وكفاءاته التعليمية
- دعم مراكز الأبحاث والجهود العلمية ذات المنافع الإقتصادية والتنموية.
- مواصلة برنامج الابتعاث في التخصصات العلمية والنادرة.
- التركيز على الكليات العلمية التطبيقية ومنح الحوافز لمنسوبيها.

٣- إنشاء جهاز مركزي تنسيقي موحد لتطبيق الإستراتيجية الصناعية.

- تنمية الصناعات غير البترولية وصادراتها.
- تطوير الأنظمة واللوائح بين العامل وصاحب العمل لتحفيز الكفاءة الإنتاجية.

٤- إعادة النظر في سلم الأولويات تطوير واستقطاب الاستثمارات منها :

- الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية المؤدية لتنويع مصادر الدخل.
- التحوط من فتح أسواق المال على مصرعيها.
- التنسيق الاستثماري الإقليمي لمشاريع مشتركة ومتكاملة.
- تخفيف القيود المفروضة على قطاع الخدمات خاصة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير قطاع السياحة وأنشطة الحج والعمرة.

٥- ترشيد الإستهلاك المحلي من البترول والغاز والطاقة: وهي مسألة تنموية واقتصادية جوهرية يحسن معالجتها لتحقيق كفاءة استخدامات الطاقة وتحويل الهدر المالي لصالح فئات اجتماعية أكثر حاجة وتصحيح أوضاع اقتصادية غير سليمة.

المشاريع الإستثمارية المشتركة المساهمة في تنويع الإقتصاد الوطني

توجد خيارات استثمارية أساسية لها آفاقها في تنويع الإقتصاد الوطني وأهمها:

١ -٢٠١٠-٢

٢٠٤٠ خطة توسعية تدرجية لشبكة الخطوط الحديدية، وتمثل أساساً للتنمية المستدامة طويلة الأجل والتنمية الإقتصادية المتوازنة والتكامل الإقليمي والمشاركة في الأسواق العالمية.

ويأتي مشروع خط الجسر البري (الشرق/الغرب) على رأس مشاريع سكك الحديد ذات الأبعاد الإستراتيجية والاقتصادية المحلية والدولية في العمل على تنويع مصادر الدخل الوطني وزيادة الحركة الاقتصادية في مسار التنمية المستدامة.

٢- التوسع المشترك في تعظيم القيمة المضافة من استغلال الثروات المعدنية والهيدروكربونية.

٣- تطوير التجمعات الصناعية والمدن الصناعية

قامت حكومة المملكة العربية السعودية بتأسيس برنامج التجمعات الصناعية لتطوير قطاعات صناعية واعدة هي: صناعات المعادن، صناعة السيارات وأجزائها، صناعة الطاقة الشمسية، وصناعة البلاستيك ومواد التغليف، وأضيفت مؤخراً الصناعات الدوائية إلى هذه القائمة.

ويأتي برنامج التجمعات الصناعية ضمن منظومة بناء وتشييد ترسانة صناعية صلبة، شملت عشرات المدن الصناعية والاقتصادية في مختلف أنحاء المملكة في فترة بضع سنوات تحتضن مئات المصانع البتروكيماوية والتعدينية والتكريرية التي تجاوز حجم استثماراتها الترليون ريال.

وقد نتج عن برنامج التجمعات الصناعية بزوغ تحالفات قوية بين أرامكو وسابك والهيئة الملكية بدعم وزارات البترول والصناعة وقطاعات أخرى حكومية، نتج عنها اطلاق أكبر المشاريع الكيميائية والتكريرية في العالم في ظل حرص حكومة المملكة على تمكين قطاع الصناعات التحويلية ليؤدي دوراً استراتيجياً جديداً باعتماده على منتجات المواد الخام ومكررات النفط وتوفير سلسلة من القيمة المضافة من خلال برنامج التجمعات الصناعية في الجبيل وينبع وبترورابغ ورأس الخير ووعد الشمال من خلال إيجاد تكتلات قوية بين كبار الصناعيين لتأسيس قاعدة صناعية مستدامة، ليس فقط بالنسبة للصناعات الأولية بل أيضا بالنسبة للصناعات التحويلية.

ولذلك فإن الاستمرار في برنامج التطوير الصناعي عبر مشاركات دولية مؤثرة في الساحة الإقتصادية العالمية تمليها المتغيرات الاقتصادية والمالية ولامتلاكها قنوات التسويق العالمية.

مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة أساس التنمية المستدامة

يشكل مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة السبيل نحو التنمية المستدامة، ويقوم على توفر القوى البشرية المؤهلة والخلاقة، تدعمها مراكز الأبحاث التطبيقية وإستراتيجية وأهداف للإنجاز والتفوق في المجالات الإنتاجية والخدمية.

ومن بشائر مجتمع المعرفة، تبين خلال زيارة وفد مجلس الشورى برئاسة معالي نائب رئيس المجلس يوم الأربعاء ٨ / ٤ / ١٤٣٦هـ الموافق ٢٠١٥/١/٢٨م الشوط الجيد الذي قطعته مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في أبحاثها التطبيقية بمجالات حيوية لاستشراف مستقبل المملكة العلمي والإقتصادي، حيث وضعت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية الخطة الوطنية الثانية للعلوم والتقنية والابتكار (معرفة ٢)، وسيتم تحديث وإعادة ترتيب أولويات المجالات التقنية وذلك بالتعاون مع جميع القطاعات ذات العلاقة في المملكة: الحكومية والقطاع الخاص، وسيباشر في تنفيذها مطلع عام ٢٠١٥م وتمتد حتى ٢٠١٩م، متزامنة بذلك مع خطة التنمية العاشرة والتي ستكون جزءاً منها، ومكملة للخطة الأولى (معرفة ١) وأهم إنجازاتها:

الولايات المتحدة وروسيا يحتلان المرتبتين الأولى والثانية في إنتاج البترول

- مبادرة الملك عبدالله لتحلية المياه بالطاقة الشمسية التي تعمل على إنتاج المياه المحلاة بالطاقة الشمسية، حيث طورت المدينة مع شركائها تقنيات متقدمة لتحويل الطاقة الشمسية إلى كهرباء، وكذلك في ترشيح المياه المالحة باستخدام تقنية النانو، وقد تم إنشاء خطوط للإنتاج في المدينة ومن ذلك خط لإنتاج الألواح الشمسية، وبدء بناء محطة للتحلية بالطاقة الشمسية في مدينة الخفجي، بالتعاون مع المؤسسة العامة لتحلية المياه، تصل طاقتها إلى ٦٠٠٠٠ متر مكعب يومياً. ويجري الآن التخطيط لبناء ثلاث محطات للتحلية بالطاقة الشمسية على ساحل البحر الأحمر تعمل بالتقنيات التي طورتها المدينة.
- إطلاق ١٣ قمراً اصطناعياً سعودياً في الفضاء بتصميم وصناعة وتحكم سعودي، واستفادت جهات مختلفة داخل المملكة من خدمات الأقمار الصناعية السعودية ملبية مطالب وحاجات إستراتيجية واقتصادية وطنية مستقلة.
- تصنيع عدد من الطائرات من دون طيار بأنواع وأحجام تختلف في مداها وارتفاعها وحمولتها، طلبت شركة أرامكو السعودية عدداً منها، ويجري التباحث مع جهات أخرى للاستفادة منها.
- روبوتات تستخدم في إطفاء الحرائق أو كشف وتفكيك المتفجرات، ويجري التفاوض مع بعض الجهات داخل المملكة للاستفادة منها.
- مبادرة الملك عبدالله للمحتوى العربي، التي أسهمت في رفع محتوى اللغة العربية من ٠,٣٪ عام ١٤٢٩هـ إلى أكثر من ٣٪ في عام ١٤٣٣هـ، ونتج عن هذه المبادرة تطوير بعض البرمجيات ذات القيمة الاقتصادية.
- منتجات عديدة في مجال البتروكيماويات كالوقود النظيف.
- بناء الحاسب الآلي العملاق (سنام) والاستفادة منه في تطبيقات مختلفة في المدينة وبعض المؤسسات المحلية. وتم بناء الحاسب نتيجة تعاون المدينة مع معهد فرانكفورت للدراسات المتقدمة، وجامعة جوتة ومركز هلمهولتز الدولي، وتم تصنيعه، وعند تدشينه للعمل في المدينة عام ٢٠١٣م كان يحتل المرتبة ٥٢ في العالم من حيث السرعة والمرتبة الثانية في العالم لأكثر الحاسبات الآلية كفاءة في الطاقة.
- تطوير رادارات ثابتة ومحمولة للاستفادة منها في تطبيقات محلية. ومعظم منتجات المدينة تم ترخيصها للشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني (تقنية) لتسويقها على نطاق تجاري واسع داخل المملكة وخارجها.

استثمار مخرجات البحوث وتسويقها

يتمثل دور مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في إجراء البحوث والدراسات، ووضع الآليات المساعدة على تحويل المخرجات من البحث والتطوير إلى مرحلة تشجيع الاستثمار، وتحول هذه المخرجات إلى منتجات قابلة للتسويق. ومن هذه الآليات الحاضنات التقنية والتي تتمثل ببرنامج (بادر) لحاضنات التقنية الذي يضم حالياً ثلاث حاضنات، وهي حاضنة تقنية المعلومات والاتصالات، وحاضنة التصنيع المتقدم، وحاضنة التقنية الحيوية، إلى جانب الدعم الذي قدمه البرنامج لإنشاء عدد من الحاضنات بالجامعات السعودية، إضافة إلى ذلك أبرمت المدينة اتفاقية شراكة إستراتيجية مع الشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني (تقنية)، تهدف إلى استثمار مخرجات البحوث والبرامج التطبيقية الاقتصادية ذات الصفة الإستراتيجية في المدينة وتسويقها على أسس تجارية، وهو المؤشر الحقيقي في مدى انتقال المملكة العربية السعودية نحو مجتمع واقتصاد المعرفة.

وفي كلمة ختامية، نضوب البترول مسألة وقت والاعتماد شبه الكلي والركون على إيراداته عدم إحساس بالمسؤولية، وحقوق الأجيال القادمة بالعيش الكريم. ولكن بالأرادة والتصميم والخيارات المتاحة في الانتقال إلى مجتمع واقتصاد المعرفة والفكر الإستثماري الرشيد والإعتماد على الكفاءات السعودية المؤهلة سيؤدي بمشيئة الله إلى تنويع مصادر الدخل في إطار خطة التنمية العاشرة. وعلى إثرها سيكون تأثر الاقتصاد السعودي من تراجع أسعار البترول من ذكريات الماضي، ولن يكون عائقاً في عملية التقدم والتطوير . أما بالنسبة لشأن مسار استقرار أسعار البترول واستغلال موارده فإن التعاون الدولي البناء في مجال البترول يوجب العمل على استغلال موارد البترول التقليدية وغير التقليدية لصالح تنمية الاقتصاد العالمي، وعدم استنزافها بشكل جائر من خلال المنافسة السعرية الضارة القائمة حالياً في السوق البترولية.

رئيس البرلمان المجري للـ « الشورى » :

المملكة دولة رائدة في الشرق الأوسط.. وشريك استراتيجي للمجر

أجرى الحوار: محمد الشيباني

أكد معالي رئيس البرلمان في جمهورية المجر الدكتور لاشلو كوفير أن المملكة العربية السعودية دولة رائدة في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم، فهي تمثل عامل استقرار في المنطقة، ولها دور محوري في خدمة الأمن والسلم الدوليين عبر جهودها الرائدة، ومكانتها في العالم الإسلامي، كونها حاضنة الأماكن الإسلامية المقدسة.

للمملكة دور ريادي في العالم الإسلامي

وقال: إن المملكة العربية السعودية لها دور كبير في توحيد المسلمين وجمع كلمة المسلمين والحفاظ على القيم الإسلامية، وعلاوة على ذلك فإن المملكة ليس لها دوراً سياسياً فحسب، بل لها دور إشرافي ودور قيادي في رعاية المسلمين في العالم.

وعد الدكتور لاشلو كوفير المملكة العربية السعودية شريكاً استراتيجياً مهماً لجمهورية المجر، ووصف العلاقات بين المملكة والمجر بأنها علاقات صداقة تتطور على مختلف المستويات خاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية.

وأكد تأييده للمبادرة العربية للسلام في الشرق الأوسط، مشدداً على أنه لا يمكن أن يقوم سلام في الشرق الأوسط دون قيام دولة فلسطينية.

جاء ذلك في حوار أجرته مجلة «الشورى» مع رئيس البرلمان المجري خلال زيارته للمملكة مؤخراً، وفما يأتي تفاصيل الحوار:

محادثاتي مع رئيس مجلس الشورى بناءة ومثمرة

س - معالي رئيس البرلمان بجمهورية المجر، ما هي أهم الموضوعات التي تم بحثها مع كبار المسؤولين في المملكة، ومع معالي رئيس مجلس الشورى خلال زيارتكم للمملكة مؤخراً؟.

السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق دون قيام دولة فلسطين

ج - المحادثات التي أجريتها مع معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ كانت بناءة ومثمرة، وهي استكمال للمباحثات التي أجريناها خلال زيارة معاليه لجمهورية المجر في شهر نوفمبر ٢٠١٢م.

تطرقنا للعديد من المواضيع ذات العلاقة بالتعاون بين المملكة والمجر، والوضع الدولي، وقضية الارهاب وما يشكله من مخاطر على أمن واستقرار العديد من الدول.

ولكن أكثر المواضيع التي تم تداولها خلال لقاءاتنا مع كبار المسؤولين في المملكة هي تعزيز العلاقات التجارية السعودية المجرية، واستعراض ما تم تحقيقه خلال السنتين الماضيتين كما تم بحث سبل تعزيز أوجه العلاقات بين البلدين على كافة الأصعدة.

إن حكومة المجر عند وصولها للحكم في العام ٢٠١٠م أطلقت سياسة الانفتاح نحو الشرق، التي تعني في الوقع إنه إلى جانب علاقاتنا الطيبة واتفاقنا المعهود عام ١٩٩٠م مع دول حلف شمال الأطلسي، ودول أوروبا الغربية بشكل عام.

اتخذنا قراراً بالانفتاح نحو العالم الشرقي ومحاولة التقرب من هذا العالم حتى لا يكون اتجاهنا باتجاه واحد، وسياسة الانفتاح نحو الشرق هي سياسة مهمة بالنسبة لنا في المجر ونحن نتابعها على أكمل وجه.

فيما يتعلق بسياسية الانفتاح نحو الشرق التي تتابعها حكومتنا، فإن المملكة العربية السعودية تُعد شريكاً استراتيجياً مهماً بالنسبة لنا، وفي زيارتنا الأخيرة للمملكة تم التأكيد على هذه العلاقة وتقويتها.

اللقاءات الرسمية بين البرلمانيين مهمة جداً لتطوير العلاقات البرلمانية

س – معالي الرئيس لجان الصداقة البرلمانية من أهم أدوات الدبلوماسية البرلمانية، كيف تنظرون لدور لجنتي الصداقة البرلمانية في مجلس الشورى والبرلمان المجري في دعم وتعزيز العلاقات بين الجانبين وبخاصة العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين؟.

اللقاءات الرسمية بين أعضاء لجنتي الصداقة في البلدين مهمة جداً

ج – كما نعلم أن الاجتماعات الرسمية بين المسؤولين في البلدين الصديقين لها دور إيجابي ومهم جداً في تقريب وجهات النظر، واستكشاف سبل لتعزيز التعاون وتوسيع آفاقه ليشمل مجالات جديدة، ولكن هناك شيء أخر له أهمية كبرى وهو ما حصل أثناء اجتماعنا مع أعضاء مجلس الشورى أعضاء لجنة الصداقة السعودية المجرية في المجلس، وأنا شخصياً حصلت على كثير من المعلومات من هذه المحادثات الجانبية غير الرسمية وتلك المعلومات، لم أكن لأحصل عليها من الاجتماعات الرسمية، وأعتقد أن اللقاءات الرسمية بين البرلمانين مهمة جداً لتطوير العلاقات البرلمانية بين الجانبين، وتشكيل العلاقة بفضل المحادثات التي أجريناها وسوف نجريها في المستقبل مع أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية السعودية المجرية في مجلس الشورى.

وكذلك اللقاءات بين رجال الأعمال مع بعضهم البعض من جهة ثانية، هي مهمة جداً لأنها تشكل خطوة إضافية للإمام من أجل التعرف على بعضنا البعض.

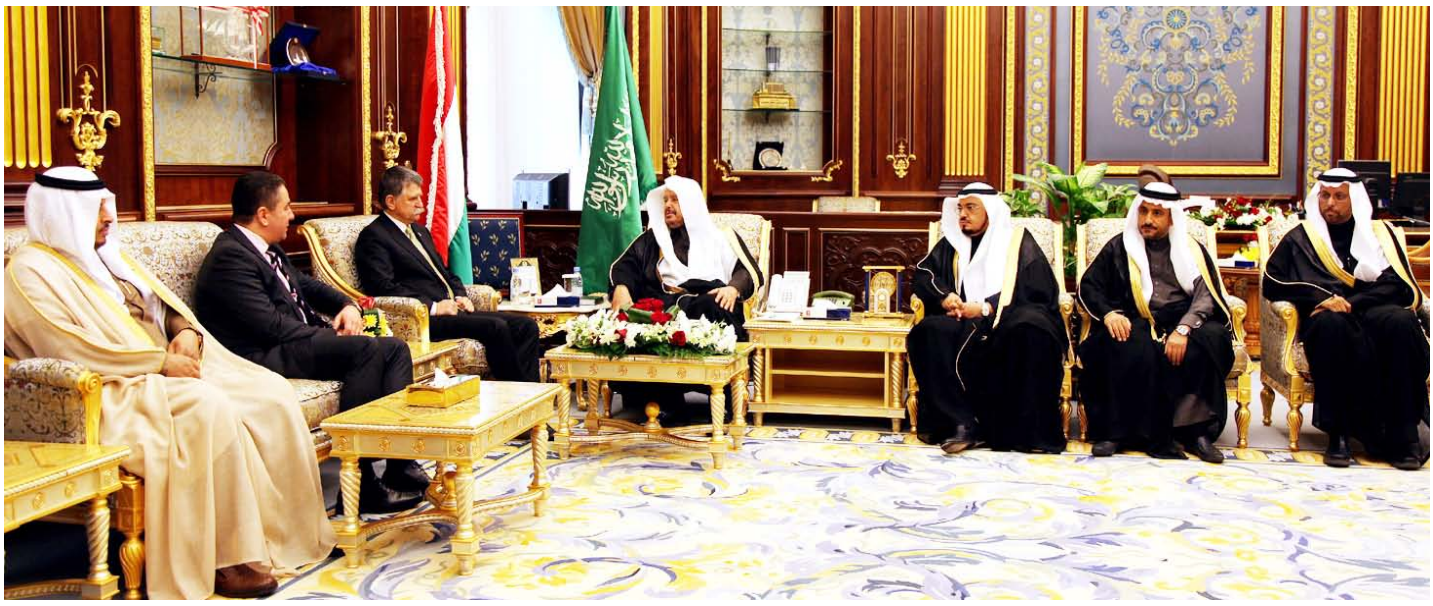

المجر تدعم الاستثمارات المشتركة مع المملكة

نحن نستطيع أن نتعرف في الدرجة الأولى على الصعوبات والعوائق والتحديات الموجودة أمام الشركات ورجال الأعمال في البلدين، وإذا ما تعرفنا عليها نستطيع أن نطرحها أمام صناع القرارات في البلدين من أجل إزالتها لدعم الاستثمارات المشتركة بين الشركات ورجال الأعمال في البلدين بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما الصديقين.

وبما أنني أعرف أن عدداً كبيراً من أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية السعودية المجرية يعملون في القطاعات الاقتصادية والتجارية والاستثمارات، ولهم دور بارز في هذه القطاعات، فأنني أعتقد أن هذه أشياء مهمة يجب أن نتعاون فيها في المستقبل، وسنستطيع أن نتعمق معهم ونناقش التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين بشكل عام.

س - وكيف يرى معاليكم مستوى العلاقات بين المملكة والمجر؟

ج - العلاقة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية المجر هي علاقة صداقة وعلاقة حميمة، تتطور وقابلة للتطوير، وبالرغم من هذا المستوى الطيب من العلاقات ما زال هناك الكثير الذي يمكن بذله من أجل تطوير العلاقات بين البلدين الصديقين وتنميتها على أكثر من صعيد. وكل الجهود التي بذلها البلدان خلال السنتين الماضيتين تصب في اتجاه تطوير العلاقات والدفع بها خاصة في مجالات الاقتصاد والتجارة والصناعة.

س - معالي الرئيس : التعاون الاقتصادي والتجاري له دور كبير في تعزيز العلاقات بين الدول، كيف تنظرون إلى التعاون بين المملكة والمجر في هذا المجال، وما هي أهم المجالات الاستثمارية المشتركة بين البلدين؟

ج - خلال زيارتي الأخيرة للمملكة حصل لي شرف المشاركة في مناسبة عزيزة وتدعو للفخر وهي توقيع اتفاق شراكة بين شركة السيفا المجرية وشركة النصبان القابضة السعودية، وذلك لإنشاء مصنع لتصنيع البطاريات الشمسية، وشارك العديد من رجال الأعمال أعضاء مجلس الأعمال السعودي المجري في حفل توقيع الاتفاق.

وقد تحدثت مع رئيس مجلس الأعمال السعوديين الذي أكد لي بأن إمكانية رفع حجم التبادل بين المملكة العربية السعودي والمجر الذي يقدر حالياً بـ (١٦٥) مليون دولار، ومضاعفته خمسة أضعاف أي ما يقارب المليار دولار خلال السنوات القليلة المقبلة.

وأستطيع أن أعطيك بعض الأمثلة: قامت شركة (سالك) السعودية بإجراء مفاوضات مع شركات مجرية، والحكومة المجرية من أجل الاستثمار في المجال الزراعي، ومجال تصنيع المواد الغذائية.

حيث تتوفر في المجر فرص استثمارية في مجال الزراعة، بالنظر إلى وفرة المياه والأراضي الخصبة، والطبيعة المتميزة، مما يتيح لها أن تستقطب استثمارات خارجية كبيرة في مجال صناعة الأغذية، وبالتأكيد يمكن للمجر أن تكون شريكاً في مجال تصنيع المواد الغذائية في المملكة العربية السعودية.

هناك شركات مجرية أيضا تود المشاركة والعمل مع الشركات السعودية في مجال البنى التحتية في المملكة، وهنا أود أن أقدم لكم المثال الأفضل

على ذلك، شركة المياه الوطنية المجرية – التي تمتلك الخبرات العريقة في قطاع المياه – تنتظر الجواب من شركة المياه بالمملكة، من أجل تطوير ومعالجة المياه في المملكة.

الإرهاب ليس مرتبطاً بالإسلام ولا بالمسلمين

كما أن هناك شركة مجرية تواصلت مع الجهات المعنية في المملكة للمشاركة في مجال بناء مترو الرياض، وتستطيع هذه الشركة أن تشارك في تقديم الخبرات والتقنية والتنفيذ. هذا إضافة إلى ما تملكه المجر من الخبراء في مجال الطاقة الذرية، وتأمل الحكومة المجرية في التعاون مع المملكة العربية السعودية لتطوير الطاقة السلمية في المملكة.

ولكن إذا عدنا للمجر مرة أخرى فأنا أعتقد أن هناك فرص كثيرة سانحة للاستثمار في مجال العقارات في المجر، وهنا أذكر على وجه الخصوص السياحة العلاجية أو الصحية، لأن هناك فرص كثيرة في هذا المجال في المجر، وأنا شخصياً أعتقد بأن الاستثمار في مجال تطوير الإنسان يضاهي ما سبق أن ذكرته.

وهنا أذكر معلومة مهمة إذا ما أخذنا منطقة وسط أوروبا، أو أوروبا الشرقية بعين الاعتبار، نجد أن عدد الطلاب السعوديين الذين يدرسون حالياً في جامعات المجر ومعاهدها يبلغ عددهم حوالي (٣٠٠) طالب، وهذا يفوق عدد الطلاب السعوديين في كل دول أوروبا الوسطى، ونحن ننتظر أن يلتحق (١٠٠) طالب سعودي بالجامعات المجرية ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين خلال الفترة القادمة.

للمملكة دور مهم في خدمة الأمن والسلم الدوليين

س- معالي الرئيس كيف تنظرون إلى الدور الذي تقوم به المملكة العربية السعودية لحفظ الأمن والسلم الدوليين؟.

ج- المملكة العربية السعودية تاريخياً وانطلاقاً من مكانتها في المنطقة، قامت وتقوم بدور كبير ومهم في خدمة الأمن والسلم الدوليين، فضلاً عن دورها المحوري في منطقة الشرق الأوسط.

وبالرغم أن العالم اليوم أقل أماناً عنه قبل (١٥) سنة، إلا أن دور المملكة العربية السعودية أصبح له قيمة أكبر، فالمملكة تلعب دور صمام الأمان والتوازن في المنطقة، وتحافظ على استقرار المنطقة ككل، فهي دولة تنعم بالاستقرار السياسي، والاجتماعي.

ويجب أن لا ننسى أن المملكة العربية السعودية هي حاضنة الأماكن الإسلامية المقدسة، وأن ملك المملكة العربية السعودية هو خادم الحرمين الشريفين، ولذلك فإننا نجد أن للمملكة فضلاً عن دورها السياسي والإقليمي،

أن دوراً كبيراً في توحيد المسلمين وجمع المسلمين والحفاظ على القيم الإسلامية وعلى الأماكن المقدسة الإسلامية، ولذلك فإن المملكة ليس لها دوراً سياسياً فحسب، بل لها دور قيادي للأمة الإسلامية في مختلف بقاع العالم.

يجب على جميع الدول محاربة الإرهاب

س- معالي الرئيس ما هو موقف جمهورية المجر من الإرهاب، ودورها في مكافحته دولياً؟.

ج- كل شخص سياسي معتدل وله ضمير يجب أن يبذل ما في وسعه اليوم، ويجب أن يعمل جاهداً على أن يمنع أن يسيطر ذو العقول المريضة القائمين على التطرف على عقول الناس وعلى السياسة وعلى العالم، وهذا الشيء يجب أن نمنعه، أولاً ليس هناك أي حجة للإرهاب وليس هناك أي مبرر أن يقوم الشخص بهذه الأعمال.

وبنظري إن على دول العالم بغض النظر عن انتمائها السياسي أو الديني أو العرقي يجب عليها المشاركة في تحجيم الإرهاب والقضاء عليه ومنع تفشيه في هذا العالم.

نحن في المجر ندعم كل الجهود في هذا السياق، وكذلك نحن ندعم التحاف الدولي ضد الإرهاب، وقمنا بتقديم مساعدات من الذخيرة وتقديم مساعدات إنسانية، نحن نقوم بدورنا في هذا التحالف، هذا من جهة، ومن جهة ثانية أنا أؤمن أنه لا يمكن القضاء على الإرهاب عسكرياً، فكما نعلم أن الإرهاب له جذور مترسخة في المجتمعات وهذا يجب أن نكافحه، وأنا أتحدث عن مجتمعات العالم الإسلامي والمجتمعات الأوروبية على حد سواء.

أنا أعتقد أن الإنسان الذي تسول له نفسه أن يقوم بأعمال إرهابية لا يمكن أن يكون إنساناً بلا جذور وجذور راسخة، وهنا لدينا واجب مهم جداً هو أن لا نترك للمتطرفين مجالاً للتحكم بعقول الشباب والجيل الصاعد.

وللتوضيح أنا برأي الشخصي أن الإرهاب ليس مرتبطاً بالإسلام وبالمسلمين، لا يوجد في الدين الإسلامي منظمات إسلامية إرهابية، أبداً، في أوروبا يوجد تطرف من جهة، وفيها نوع من الإرهاب وهو القضاء على المجتمع من الداخل، وهناك شريحة من المجتمعات الأوروبية عندها تطرف تجاه الآخرين، وعلى الأخص تجاه طالبي اللجوء والهجرة في الدول الأوروبية، كما أن هناك الجانب الليبرالي أو ما يسمون أنفسهم الأحزاب والحركات الليبرالية تهدف إلى تغريب المجتمع الأوروبي، وتقطع كل أواصر الصلات والقيم التي تربط أعضاء المجتمع الأوروبي ببعضهم البعض.

س- معالي الرئيس ما هو موقف المجر من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والقضية الفلسطينية؟.

ج - أنا استطيع أن أعبر عن رأي بكل سهولة وبجملة واحدة، فرأيي يتوافق مع المبادرة العربية للسلام التي أقرتها جامعة الدول العربية في قمتها التي عقدت في بيروت عام ٢٠٠٢م.

إذ لا يمكن أن يكون هناك سلام واستقرار دائم في المنطقة دون قيام دولة للفلسطينيين، وهذا هو الثمن الذي يجب على إسرائيل أن تدفعه للحصول على سلام دائم وسلام مضمون، لأن الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء لهم الحق أن يعيشوا في سلام، ويعيشوا حياة كريمة جنباً إلى جنب.

ولكن كل الجهود التي تبذل على حداء سواء من قبل جامعة الدول العربية أو الاتحاد الأوروبي، أو الوساطات التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية، وما إلى ذلك جميعها عديمة الفائدة إذا لم يجلس طرفا الصراع ويتفقا على إنهاء هذا الصراع، وبديانية صريحة وحقيقة وجدية لإنهاء الأزمة، وإحلال السلام في المنطقة.

رجل الاقتصاد والمسؤولية الملقاة على كاهله !! (١ - ٢)

أ. د / زيد بن محمد الرماني
عضو هيئة التدريس
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كثيراً ما يساء فهم طبيعة علم الاقتصاد، وكثيراً ما تكون النظرة إليه نظرة تشوبها الحيرة وتعوزها الثقة، ومن ثم ينتقص قدره بصورة تدعو إلى الأسف، فهو يتهم بالغموض من جهة، ويوصف بالسطحية من جهة أخرى، ويقول منتقدوه بوجه عام إنه أخفق في وضع حلول ذات قيمة عملية في معالجة ما يجد من مشاكل عالمية عاجلة.

إن أي كاتب أو باحث يتناول موضوعاً كبيراً قد يترك بالضرورة كثيراً من التفصيلات، إلا أن عرض الخطوط العريضة في علم الاقتصاد ربما يساعد على إبراز أهمية هذا العلم في عالمنا الحديث، وربما يبعث على الاهتمام بذلك العلم الاقتصادي ويقويه، وهذا الاهتمام بدوره ربما يؤدي إلى تقدير ذلك العلم التقدير الذي يستحقه.

وهذا أهم هدف يساعد أي كاتب أو باحث اقتصادي متخصص على مناقشة مشاكل عصره الاقتصادية، وقضايا بلده الاقتصادية، ومبادئ العلوم الاقتصادية، لأن علم الاقتصاد يعين الناس على تفهم مشاكلهم التي تعرض لهم باعتبارهم أفراداً في المجتمع.

عندما نتأمل نشاط الناس رجالاً ونساءً في ساعة من ساعات الصباح بيوم من أيام العمل، نرى غالبيتهم تنصرف إلى أعمال مختلفة، وتنهمك في مشاغل كثيرة متنوعة في المصانع والحقول والمكاتب والسكك الحديدية والمدارس والمستشفيات والمصارف والأعمال الحكومية المختلفة.

إن نشاط جميع هؤلاء على اختلافهم واختلاف أعمالهم يشترك في أمرين: أولهما أنهم جميعاً يهدفون من وراء أعمالهم إلى تحصيل أسباب عيشهم فما يكسبونه مقابل ما يبذلون من نشاط وجهد يمكنهم من تحقيق حاجاتهم الضرورية من طعام وشراب ولباس وسكن، وقد يفيض عن الحاجات الضرورية لهم فيستخدمونه في إنتاج سلع أو تقديم خدمات يحتاج إليها غيرهم من أفراد المجتمع.

هذا النشاط المشترك الذي يدور حول تحصيل أسباب العيش عن طريق إنتاج سلع وخدمات، هو ما يعرف بالنشاط الاقتصادي ومجموع أوجه هذا النشاط الذي يقوم به أولئك الأفراد هو ما يسمى بالنظام الاقتصادي.

وعلى الرغم من أهمية النظام الاقتصادي وأثره البالغ في حياتنا اليومية فإن الذين يهتمون بمعرفة أي شيء عنه قليلون، مع أن علم الاقتصاد يلقي الضوء على الحياة المادية للإنسان، ولا تقل أهمية الإلمام بقدر منه عن أهمية فهم القواعد الأساسية في الصحة أو في التعليم والتربية.

إن المعلومات الاقتصادية تساعدنا على فهم لماذا نسعى لتحصيل أسباب العيش؟، ولماذا يختار كل منا مهنة خاصة يقبل عليها بذاتها؟، وكيف ننظم ما نكسب أو نحصل عليه من دخول؟، وما النظام الذي نخضع له في شراء ما نحتاج إليه من سلع؟، وكيف تصل السلع إلى المستهلكين منا سواء أكانت من الإنتاج الخارجي أم من الإنتاج المحلي؟، وما الأسس التي تحدد عليها أسعار السلع التي ندفعها مقابل الحصول عليها؟، ذلك لأن هذه الأمور كلها من موضوع علم الاقتصاد.

" يتبع "

أقره مجلس الشورى استناداً للمادة ٢٣ من نظام المجلس

مشروع نظام ممارسة الخدمات الإسعافية والمسعفين فجر جديد للخدمات الإسعافية في المملكة

إعداد: عادل الحربي- منصور العساف

أجمع عدد من المختصين والعاملين بخدمات الإسعاف في هيئة الهلال الأحمر السعودي على أهمية مشروع نظام ممارسة الخدمات الإسعافية والمسعفين المقترح الذي قدمه عضو مجلس الشورى الدكتور محسن الحازمي استناداً للمادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى، وقرر المجلس الموافقة عليه في جلسته المنعقدة يوم الاثنين ٢٠ ربيع الآخر ١٤٣٦هـ الموافق ١٠ فبراير ٢٠١٥م.

وعبروا عن تقديرهم البالغ لمجلس الشورى على الموافقة على مشروع النظام، وعدوه من بشائر الخير التي تبدأ من المجلس لتنبئ عن فجر جديد للخدمات الإسعافية في موطننا الغالي، والذي سيسهم في حال إقراره بعد اكتمال دورته النظامية على تطوير الخدمات الإسعافية، والارتقاء بآداء المسعفين.

كما عبروا عن تقديرهم لمقدم المقترح عضو مجلس الشورى الدكتور محسن الحازمي، ولأعضاء اللجنة الصحية على ما بذلوه من جهد في دراسة مقترح مشروع النظام وصياغته في صورته النهائية.

جاء ذلك في معرض استطلاع مجلة «الشورى» آراء المختصين والعاملين بقطاع الخدمات الإسعافية بشأن مشروع نظام ممارسة الخدمات الإسعافية والمسعفين.

وأكدوا أن صدور مثل هذا النظام دليل على اهتمام مجلس الشورى بهذا المرفق المهم في القطاع الصحي، ودوره في إنقاذ حياة المصابين بعد مشيئة الله، وعدوا هذا النظام نقلة نوعية في الخدمات الإسعافية بالمملكة.

اليمني: يجب تحديد جهات الاعتماد لمخرجات التأهيل الإسعافي

فعن وضع إطار نظام لممارسة الخدمات الإسعافية وتكاملها وتقنين معايير ومتطلبات الخدمات واختصاصات العاملين يقول نائب مدير عام الإدارة العامة للهلال الأحمر السعودي بمنطقة مكة المكرمة الأستاذ إبراهيم اليمني : نظراً للتطور الذي تشهده المملكة في ظل قيادتها الرشيدة في كافة مناحي الحياة، مما انعكس على التوسع في تقديم الخدمات الصحية والتي منها الخدمات الطبية الإسعافية الطارئة، تبرز الحاجة لوجود نظام موحد

يكلف تقديم مثل هذه الخدمات لكافة شرائح المجتمع وفق منهجية موحدة وبآليات ومعايير ولوائح معتمدة تسمح بالرقي بمستويات الخدمة المقدمة للمواطن والمقيم.

اليمني

وعن العمل لتوجيه برامج التعليم والتدريب والتخصص للوفاء بمتطلبات الخدمات الإسعافية وتثقيف وتوعية أفراد المجتمع بمقتضياتها والتشجيع على المشاركة فيها، يقول الأستاذ إبراهيم اليمني: إنه نظراً لاختلاف الجهات المقدمة للخدمة الطبية الإسعافية في المملكة سواءً في القطاعات الصحية التابعة لوزارة الصحة، أو للقطاعات العسكرية، أو مستشفيات القطاع الخاص، وتوسع الخدمات المقدمة بأساليب وطرق مختلفة توجب على الجهات المعنية النظر بعمق في الخدمات المقدمة للمواطن، والتحقق من تقديمها بمهنية عالية وفق معايير تحقق الأهداف المرجوة منها في الحفاظ على حياة المواطنين بتقديم العناية والرعاية الطبية خلال الدقائق الحرجة التي تستوجب التدخل الإسعافي، والتأكد من استكمال تقديم الرعاية الطبية الإسعافية في المستشفيات والمنشآت الطبية المتخصصة.

وباعتبار أن المملكة العربية السعودية مرجعاً في إدارة الحشود على المستوى العالمي، فلا بد من تفعيل معايير التعامل المهني على أعلى المستويات للحالات الإسعافية.

وعن تعزيز التعامل المهني السليم مع الحالات الإسعافية المختلفة وتقليل الأخطاء المهنية، وتنمية الوعي والإدراك بأهمية الوقت المتاح لتقديم الخدمة الإسعافية والتفاعل مع متطلباتها لضمان الجودة في الخدمة الاسعافية، وتعزيز سلامة المريض يرى اليمني أن تخصص الخدمات الطبية الإسعافية الطارئة من التخصصات الطبية النادرة، ليس على المستوى المحلي فحسب، بل على المستوى الدولي؛ لذا فإن الحاجة ماسة لتضافر جهود الجهات الأكاديمية والتعليمية لسد حاجة سوق العمل، كما أن المواطن هو الشريك الأساسي والمستفيد الرئيسي من الخدمة المقدمة، فتوعيته وتثقيفه بمقتضيات الخدمة ومتطلباتها، ومساهمته الفاعلة في استمرارها جزء لا يتجزأ من تفعيل نظم الخدمات الطبية الإسعافية.

ويتفق الأستاذ اليمني مع ما نص عليه مشروع النظام المقترح من أن الخدمات الطبية الإسعافية ما قبل المستشفى تعد من الخدمات المتكاملة مع العمل الطبي في المستشفيات.

وقال: إن الخدمات الطبية الإسعافية تعتبر أحد مكونات النظام الصحي (الرعاية الصحية الأولية) وهي جزء لا يتجزأ من الخدمة المقدمة للمريض والمصاب في المستشفيات حيث تبدأ العناية الطبية في الميدان وتستمر داخل المرافق الطبية.

وحول مماثلة مهن المسعفين لمهن الأطباء العاملين في الخدمات الصحية الأخرى حيث تخضع لإجراءات التسجيل والتصنيف والترخيص وشروط التجديد للممارسة الإسعافية التي تضعها الهيئة، يتفق اليمني مع ما تضمنه مشروع النظام المقترح من أن العاملين في مجال الخدمات الطبية الإسعافية يخضعون لأنظمة الدولة في تقديم الرعاية الطبية الإسعافية وتنطبق عليهم الاشتراطات والأنظمة الخاصة بالتصريح لمزاولة المهن الصحية ومنها إجراءات التسجيل والتصنيف والترخيص وإعادة التجديد.

وفي تعليقه على رؤية مشروع النظام المقترح في أن مهنة المسعفين، مهنة مماثلة لجميع المهن المساعدة في العمل الطبي كالتمريض وفنيي الخدمات الصحية الأخرى، وأنها تتم تحت إشراف ومسؤولية طبيب من خلال الإدارة الطبية، يقول إبراهيم اليمني: إن أنظمة الخدمات الطبية الإسعافية تندرج تحت منهجية موحدة في الغالب، ولابد من وجود مظلة طبية للعمل الإسعافي، حيث يجب أن يتوفر مدير طبي، أو إشراف طبي مباشر وغير مباشر لتقديم الرعاية الطبية الإسعافية، وأيد ما نص عليه مشروع النظام بأنه لا يجوز ممارسة مهنة مسعف إلا بعد الحصول على المؤهل المطلوب لفئته واعتماده. وقال: إن هذا يعتبر من أهم الشروط الواجب توفرها في مقدم الخدمة الطبية الإسعافية، وعليه يجب أن يتم تحديد جهات الاعتماد لمخرجات التأهيل الإسعافي.

ويعلق الأستاذ اليمني على ما ورد في نص مشروع النظام بضرورة أن يرأس الفريق الإسعافي بالميدان الشخص الأعلى تأهيلاً وتدريباً في الفريق، ويرى أن هذا جزء لا يتجزأ من منظومة العمل الإسعافي الميداني، نظراً

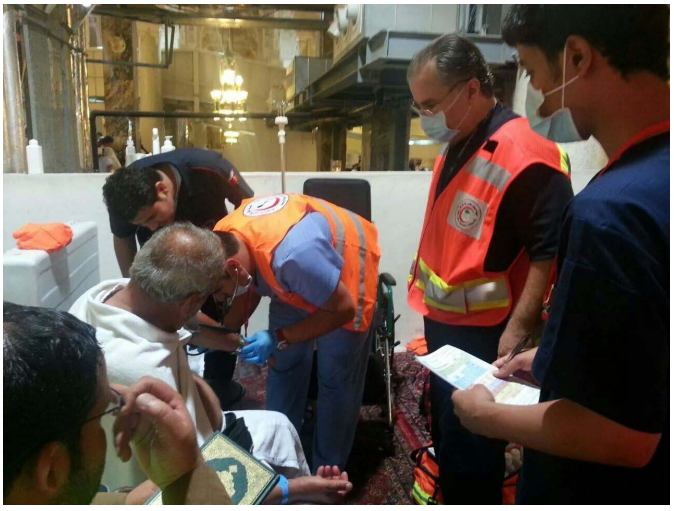

لتنوع تخصصات الكادر الصحي المقدم للخدمة الطبية الإسعافية (أطباء، أخصائي إسعاف ، فنيين ، مساعدين صحيين).

ويضيف الأستاذ إبراهيم اليمني: إن تقديم الخدمة الإسعافية يعتمد على توزيع المهام بين فريق العمل الإسعافي منذ وصول الفريق إلى موقع المريض، ومن ثم نقله إلى المرفق الطبي، وفي الحالات الاستثنائية يتم إنهاء العناية في الموقع لعدة أسباب منها (عدم حاجة المريض للعناية، أو رفضه تقديم العناية له في المستشفى)، كما أن مسؤولية الطاقم الإسعافي عن الحالة الإسعافية لا تنتهي ما دام المريض تحت العناية المباشرة لهم.

وفي تعليقه على تأكيد مشروع النظام على تقديم الخدمات الطبية اللازمة للحالة الاسعافية حسب المعايير المحددة في المدونات الطبية الإسعافية، يرى اليمني أن هذا يعتمد على الأنظمة التشغيلية والبروتوكولات الطبية المعتمدة من المديرين الطبيين للنظام والتي يجب أن تتوافق مع المستويات المهنية لمقدمي الخدمة الطبية الإسعافية في تلك الجهات والإمكانيات والتجهيزات المتوفرة.

وعن تحديد فروع ومراكز الخدمات الإسعافية التابعة لهيئة الهلال الأحمر السعودي وموظفيها وفئاتهم بحسب نظامها ولوائحها المعتمدة، وبما لا يتعارض مع مشروع النظام، حيث تعتمد من قبل رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي، يقول إبراهيم اليمني: إن هيئة الهلال الأحمر السعودي تعتبر المقدم الرئيسي للخدمة الطبية الإسعافية في مرحلة ما قبل المستشفى، ولذا فإن منحها الصلاحية بتنظيم أعمالها يسهم في تحقيق التوسع التشغيلي للخدمة المقدمة، ويساعد في توفير الخدمة الطبية الإسعافية للمواطنين.

وقد شدد مشروع النظام المقترح لممارسة الخدمات الإسعافية والمسعفين على ضرورة أن تحدد إدارات تشغيل الخدمات الإسعافية التابعة لوزارة الصحة القطاع الخاص وموظفيها وفئاتهم ومجالات عملهم حسب الأنظمة والقواعد المعتمدة لذلك في الوزارة، لاسيما وأن ذلك لا يتعارض مع هذا النظام، مع ضرورة أن يتم اعتمادها من وزير الصحة.

وفي هذا السياق يقول إبراهيم اليمني: إنه مادام أن وزارة الصحة تعتبر هي الجهة المخولة لإصدار تصاريح المنشآت الخاصة، فإن تكليفها بأن تكون الجهة المخولة بتنظيم الخدمات الإسعافية للقطاع الخاص يعتبر تنظيم فعالاً.

كما شدد مشروع النظام على ضرورة تحديد إدارات تشغيل الخدمات الإسعافية في منشآت الجهات الصحية العسكرية والجهات الأخرى وموظفيها وفئاتهم ومجالات عملها حسب الأنظمة والقواعد المعتمدة لذلك في هذه الجهات، وبما لا يتعارض مع هذا النظام، ويتم اعتمادها من قبل رئيس الجهة، ويعلق اليمني على ذلك بقوله : إن الخصوصية التي تتمتع بها القطاعات الحكومية العسكرية وبعض الجهات مثل (أرامكوا، والهيئة الملكية)، يستوجب أن تقوم هذه الجهات بإدارة وتشغيل منظومة خدماتها الإسعافية وفق أنظمتها، وبما لا يتعارض مع النظام الموحد لتقديم خدمة طبية وفق معايير محددة، ويضيف: ومع وجود الخصوصية لبعض الجهات إلا أنها تتشارك في تقديم الخدمة الطبية الإسعافية في الكوارث والإصابات المتعددة والأحداث التي تتطلب استنفار لأكثر من جهة مقدمة للخدمة.

ونص مشروع النظام على وضع استراتيجية متكاملة وشاملة للخدمات الإسعافية في المملكة من قبل المجلس الصحي السعودي في ضوء النظام الذي يقدمه المجلس ولائحته على أن تشتمل على تنسيق الخدمات وتكاملها في الجوانب التالية:

- خدمات الاتصالات ومستجدات التقنية والخدمة الإسعافية.
- برامج المستشفيات المرجعية.
- الخدمات الإسعافية الأرضية.
- الخدمات الإسعافية الجوية.
- الخدمات الإسعافية في البحر.
- الخدمات الإسعافية على الشواطئ.
- مواصفات المركبة الإسعافية وإخضاعها لشهادة دورية بصلاحيتها للعمل.

ويقول اليمني: إن الاهتمام بوضع إستراتيجية وطنية شاملة تحقق مبادئ النظام، وتضمن تحقيق معايير الجودة للخدمة الطبية الإسعافية لمطلب يتطلع الجميع لتحقيقه، لما فيه من تحقيق خدمة طبية آمنة وموثوقة ومتميزة تسمح بأن يحصل المريض أو المصاب على الرعاية الطبية الإسعافية.

من جانبه بارك استشاري طب الطوارئ ورئيس قسم الخدمات الإسعافية بالجمعية السعودية لطب الطوارئ الدكتور سمير الحامد جهود مجلس الشورى ولجانه المتخصصة في دراسة كل ما من شأنه تقديم الخدمات المثلى للوطن والمواطن.

ويرى ضرورة فهم المؤسسات المشغلة لطبيعة عمل المسعفين ووضعهم في المكان المناسب، حسب وصف عملهم بجانب حساب حاجة العمل الإسعافي

الميداني، ومخرجات الكليات والمعاهد، حيث إن الحاجة للمسعفين ميدانياً تعد بالمئات، وللأسف لم يعمل الهلال الأحمر على استيعاب الخريجين.

كما أن من الضرورة تدوير المسعفين كل ستة أشهر، حيث أن طبيعة عملهم تتوجب المحافظة على المهارات ومزاولة العمل الإسعافي ومنع الركود واضمحلال المعلومات والمهارات الإسعافية.

الحامد: العمل الإسعافي عمل ميداني شاق لا يتناسب وطبيعة المرأة

الحامد

واقترح الدكتور سمير الحامد وضع حاضنة توظيف واحدة للمسعفين ومن ثم يتم توزيعهم على المؤسسات الصحية والمناطق، ومن ثم تدويرهم حسب برنامج معين، مثلهم مثل المسعفين في المستشفيات العسكرية، ومستشفيات قوى الأمن.

ويضيف: إن بعض الكليات بدأت تخرج مسعفات سعوديات للعمل فكيف سيكون عملها ميدانياً؟ حيث أنه يحتم عليها حسب دراستها العمل ميدانياً، وإلا سوف نرتكب أخطاء تراكمهن في المؤسسات الطبية من دون وصف عملي لعملهن، وسيتحولن تدريجياً الى عبء، وقد يتم تحويل بعضهن للعمل كممرضة. وشدد على ضرورة تقنين ذلك.

ويرى الحامد وقف تدريس المرأة كمسعفة حتى يتم دراسة هذا الموضوع في مجلس الشورى، وأن توقف الكليات التي تقوم بذلك، حيث إن العمل الإسعافي هو عمل ميداني شاق وقيادة للمركبة ومواجهة جمهور وتعامل مع حالات صعبة.

وأيده في هذا التوجه المسعف وأخصائي طب طوارئ الأستاذ عبدالله بن آدم آل بدير، حيث يرى أن بعض الكليات عملت على تخريج مسعفات نساء من غير تحديد آلية عمل لهن، معرباً عن الأسف لسعي تلك الكليات للربح المادي فقط دون التفكير في مواءمة هذا التخصص للمرأة السعودية، بسبب صعوبة تعامل المسعفة مع حمل المصابين وتحريكهم، وركوب سيارات الإسعاف، والتعامل مع الجمهور المختلف طباعه، بالإضافة لمصادمة المسعفين الرجال المحافظين أولاً، بالإضافة إلى المجتمع المحافظ كذلك.

آل بدير: نقلة نوعية تخدم المسعف والمحتاجين للتدخل الإسعافي من المرضى والمصابين.

آل بدير

ومن جانبه وجه الأمين العام لفريق الإسعاف التطوعي (واجب) حمد بن مشخص العتيبي الشكر لمجلس الشورى لإقراره مشروع نظام ممارسة الخدمات الإسعافية والمسعفين، وهذا يؤكد مدى الاهتمام الذي يوليه المجلس للقطاع الصحي ومن ضمنه خدمات الإسعاف والطوارئ، وحقوق وواجبات المسعفين، وتحقيق متطلبات عملهم، وإصدار تنظيم يؤصل لهذا العمل.

بن مشخص: مشروع النظام سيكون له أثر إيجابي واضح على عمل المسعفين وتأهيلهم وتصنيفهم ومنحهم حقوقهم

بن مشخص

وقال: إن مشروع النظام سيكون له أثر إيجابي واضح على عمل المسعفين وتأهيلهم وتصنيفهم ومنحهم حقوقهم ومعرفة واجباتهم، ودعمهم بكل ما من شأنه معالجة أي قصور والتنظيم الواضح للعمل، ومن الجميل أن نستذكر أن المسعف رجل طبي مهم جداً، ودوره كبير في الإسعاف والإنقاذ،

ويقوم بأعمال طبية مهمة وفي وقت حرج لإنقاذ المصابين ومباشرة الحوادث، وتعتبر الأوقات التي يباشر فيها رجل الإسعاف – سواء من الهلال الأحمر أو المستشفيات والجهات الطبية – أوقاتاً ذهبية وثواني معدودة يجب التدخل فيها في الوقت العاجل وبالشكل السليم، وهذا يتطلب تركيزاً ومهارات كبيرة وأمانة في العمل ومعرفة للتغلب على ضغوطات العمل ليستطيع المختص في طب الطوارئ أن يسهم في إنقاذ حياة مصاب، والتخفيف من أثار الحوادث علاوة على الخدمات التي يقدمونها في مباشرة ونقل الحالات المرضية.

ويضيف العتيبي: إن من يعمل في قطاعات الإسعاف، وقريب من عملهم يعرف حجم الضغوطات التي يواجهونها وكمية العمل والمنجزات التي يقومون بها، وقصص النجاح التي يحصدونها، فهم بالتأكيد يستحقون الدعم والمؤازرة وأول برامج الدعم هو تنظيم عملهم وإبراز جهودهم والإحساس بجهودهم.

العتيبي: بشائر الخير تبدأ من مجلس الشورى لتنبئ عن فجر جديد للخدمات الإسعافية

العتيبي

وعبر عن تطلع العاملين في الخدمات الإسعافية في أن يستمر دعم الجهات التنظيمية والتشريعية والتنفيذية لهم بما يحقق لهم طموحاتهم ويسهم في معرفة متطلباتهم، ويكون عوناً لهم ليستمر عطاءهم.

وكرر حمد العتيبي الشكر لكل من عمل على مشروع النظام، وقال: نحن جميعاً في مؤسسات المجتمع وفريق الإسعاف التطوعي نقدم الشكر لمجلس الشورى على جهوده وعمله واهتمامه بهذا المرفق المهم.

في ذات السياق عبر فني الإسعاف والطوارئ عبدالله سعد النغيثر عن تقديره لمجلس الشورى لموافقته على مشروع النظام.

وقال: إن الخدمات الإسعافية الطارئة تقدم للمواطنين والمقيمين في المملكة في الظروف العادية والكوارث، فلابد من رفع مستوى الوعي الصحي والإسهام بذلك وتطوير كفاءة العاملين بذلك، فنشكر مجلس الشورى على اهتمامه بخدمات الإسعاف والمسعفين .

النغيثر: تخفيض ساعات العمل لمناوبات المسعفين

النغيثر

وطرح النغيثر بعض الاقتراحات للخدمات الإسعافية مثل إصدار بروتكول العمل الإسعافي للمسعف والمراكز الإسعافية وأقسام الطوارئ في المستشفيات، واعتماد لوائح مهام أي موظف في هذا المرفق الصحي، إلى جانب وضع خطة خمسية لكل إدارة إسعافية..وإنشاء إدارة للجودة على أن تكون متصلة مباشره برئيس الجهاز، وإصدار مذكرة توضح صلاحيات المسعف والعقوبات، والتقليل أو التغيير من نظام ساعات العمل، وذلك بسبب طول المناوبة لليوم الواحد، والتعرض للظروف المناخية بعملهم في الميدان، وزيادة العاملين في الخدمات الإسعافية بوجود مسعف ثالث أو سائق في سيارة الإسعاف.

وبخصوص التعليم والتدريب يقترح النغيثر ضرورة إنشاء كلية طبية متخصصة في طب الطوارئ تابعة للهلال الأحمر، لكي يتسنى لها تدريب موظفيها وأفراد المجتمع، مثل التعليم المستمر لجميع القطاعات الحكومية، مع ضرورة إقامة دورات تدريبية بشكل مستمر للعاملين، وتثقيف أفراد المجتمع عبر وسائل الإعلام المسموع والمقروء عن دور هيئة الهلال الأحمر السعودي في تقديم الخدمات الإسعافية.

وعن جهة التنسيق بين هيئة الهلال الأحمر والمستشفيات الأخرى لنقل المصاب لتلقي العلاج، أبان النغيثر أن هناك تنسيق مع بعض المستشفيات بوجود جهاز لاسلكي يربط عمليات الهلال الأحمر مع المستشفى، إلا أنه لم يُفعَّل بالشكل الصحيح، لأن بعض المستشفيات لا تعطي أي أهمية لدور هيئة الهلال الأحمر.

وأكد ضرورة توفير أجهزة الاتصال اللاسلكي للربط بين الهلال الأحمر والمستشفيات، للاستفسار عن مدى استقبال الحالات، وعدد سيارات الإسعاف العاملة والاحتياط، وكذلك تبليغ المستشفى في حالة لا قدر الله وصول حالة طارئة للمستشفى، وإعطائهم جميع المعلومات عن الحالة لكي يكونوا على استعداد تام في تقديم الخدمات الطبية الطارئة.

وأبدى النغيثر أسفه لكثرة عدم استقبال بعض المستشفيات الحالات الطارئة من فرق الهلال الأحمر، وقال : من المفترض أن يوفر قسم الطوارئ في أي مستشفى غرفاً خاصة للحالات المرضية التي يقوم عليها الهلال الأحمر، كي يتسنى تقديم الخدمة بالشكل الأسرع، ولا يواجه أفراد الهلال الأحمر أي حرج مع ذوي الحالة المرضية ، أو تعريض حالة المريض للخطر.

وعن مواقع المراكز الخاصة بالهلال الأحمر، يرى النغيثر أنه لا بد من تحديدها ليكون الاعتماد الأساسي على الكثافة السكانية، وعمل إحصائية لكل حي في حالة اعتماد إنشاء مراكز جديدة، بالإضافة إلى بناء مراكز نموذجية ذات مواصفات جيدة وتحتوي على نادي رياضي ومسبح، بحكم أن العمل الميداني يحتاج إلى مرونة وترفيه للعاملين من الضغوط النفسية التي يواجهونها في الميدان.

وطالب بإلزام أصحاب المجمعات التجارية بتوفير مقر للهلال الأحمر، وتوفير موقف لسيارات الإسعاف، ومن هذا المركز ممكن الاستفادة منه داخل المجمع التجاري بتثقيف المتسوقين وتوزيع المنشورات الطبية.

وعن خدمات الاتصالات ومستجدات التقنية، يوضح النغيثر أن هيئة الهلال الأحمر توجد بها غرفة عمليات، لكن ينقصها إظهار موقع الشخص المبلغ عن حالة إسعافية، مؤكداً ضرورة عمل ذلك لكي يتسنى الوصول بأسرع وقت ممكن إلى الحالة وإسعافها في الوقت المناسب، بالإضافة إلى تخصيص قناة راديو للطوارئ في حالة الكوارث.

وأكد أهمية توفر الضمان لسيارات الإسعاف من قبل الشركة الموردة للسيارات، وأن تقوم بصيانتها بشكل دوري كل ثلاثة أشهر على الأقل، مع ضرورة عمل التأمين الشامل لسيارات الإسعاف.

من جانبه يرى فني الرعاية الصحية الطارئة بمدينة الأمير سلطان الطبية العسكرية بالرياض الأستاذ ثامر بن عبدالرحمن الجنوبي أن أهداف مشروع نظام ممارسة الخدمات الإسعافية والمسعفين، واضحة وتصب في خدمة العمل الإسعافي وتطويره.

ويقول: إن هذا يعزز من تواجد المسعفين في أقسام الطوارئ وغرف الحالات الحرجة، وتسهيل عملهم داخل الأقسام خصوصاً عند استقبال الحالات وتوجيهها، إضافةً إلى دعم المسعفين العاملين في أقسام الطوارئ بدورات أساسيات التمريض حتى تكتمل المنظومة الطبية دون تأخير في تقديم الخدمة، وعليه فإن مهنة المسعف هي مهنة مماثلة لجميع المهن المساعدة في العمل الطبي كالتمريض وفنيي الخدمات الصحية الأخرى.

وشدد على ضرورة دعم التنسيق الكامل بين التخصصات داخل أقسام الطوارئ وخارجها، بحيث يسهل التواصل بين المسعفين خارج المستشفى وداخلها، بما في ذلك التنسيق مع الفريق الطبي المعالج.

وحول أداء ومهام إدارات تشغيل الخدمات الطبية الإسعافية واستراتيجية العمل والتنسيق، يقول الجنوبي: إن هذه النقطة لا تكاد تقل أهمية عن زميلاتها من بنود النظام، ولكن من واقع خبرتي المتواضعة نحن نفتقد كلياً لمثل هذا النظام، حيث لا بد من السعي لتوفير مراكز إسعاف جاهزة ومتطورة في جميع المستشفيات عسكرية كانت أو مدنية أو خاصة، توفر الدعم اللازم لمقدم الخدمات الطبية الإسعافية المعتمد، مثل هيئة الهلال الأحمر السعودي، وذلك خلال حالات الكوارث لا سمح الله، وتوفير الفريق الطبي المناسب والملائم للعمل في تلك المراكز.

ويؤكد أهمية التنسيق المباشر ما بين الإخلاء الطبي العسكري، والإسعاف الجوي، وطيران الحرس الوطني والدفاع المدني، تحت منظومة إدارية واحدة توفر الاحتياجات فوراً وتحت الطلب دون عوائق تجارية.

ويختم بقوله: إن التدريب والتطوير و التأهيل هو أساس نجاح أي منظومة، ومن هنا تكمن أهمية توفير الدورات التدريبية المناسبة لجميع التخصصات من فنيين وأخصائيين وأطباء خارج المملكة وداخلها.

القحطاني: مشروع النظام سينعكس إيجاباً على الخدمات الإسعافية مستقبلاً.

القحطاني

ويرى عضو فريق (واجب) التطوعي عبدالمجيد القحطاني أن مشروع النظام مدروس ومفيد جداً بشكل عام، متمنياً أن يطبق في أقرب وقت. ويشير إلى ما جاء في مشروع النظام: " يعد فريق الإسعاف مسؤولاً عن سلامة المريض منذ وصوله إلى الموقع وحتى نقله إلى خدمة طبية أخرى أو خروجه من الخدمة الإسعافية لانتهاء الحالة الإسعافية أو عدم الحاجة للتدخل الإسعافي".

وشدد القحطاني على ضرورة أن يضع في الحسبان حل واضح وصريح في تأمين الموقع لفرق الإسعاف من قبل الجهات المعنية من المرور والدوريات الأمنية والدفاع المدني، وتكون الفرقة مسؤولة عن سلامة المريض من الناحية الطبية فقط لاغير.. ويؤخذ في الاعتبار تأخر الجهات المعنية في الاستجابة للموقع مما يؤدي لاسمح الله إلى تدهور حالة المريض أو المصاب.

ورأى أن يضاف إلى ذلك إحداث منظومة خاصة للمسعفين بشكل عام في المملكة، سواء كان في الهلال الأحمر، أو وزارة الصحة، أو غيرها من القطاعات الحكومية أو الأهلية أو غيرها.. تضم نادياً صحياً، وكذلك علاجاً نفسياً وجسدياً من أطباء وأخصائيين نفسيين وعلاج طبيعي، وكذلك محاضرات تثقيفية، وتطوير الذات والنفس وغيرها... وتكون مدعومة مباشرة من الحكومة وسيكون لها الأثر الطيب على عمل المسعف وكذلك سلامة المرضى والمصابين بشكل كبير جداً.

القحطاني: شكراً لمجلس الشورى على إقراره مشروع النظام

واستبشر أخصائي الإسعاف والطوارئ عبدالمجيد بن فضي الحربي بمشروع نظام ممارسة الخدمات الإسعافية والمسعفين الذي أقره مجلس الشورى، ويرى أنه هذا النظام في حال اكتمال دورته النظامية، سينعكس إيجاباً على الخدمات الإسعافية مستقبلاً.

وعبر عن شكره لمجلس الشورى على إقراره مشروع النظام..

وأوضح أن مفهوم الخدمات الإسعافية يعني تقديم الخدمات الإسعافية لأي حالة طارئة تصيب الأشخاص وتعرض حياتهم للخطر.

فمن الممكن أن تكون الحالة بسبب تغير العوامل الطبيعة والمناخية كالكوارث والحروق وغيرها، آو بسبب حدوث حوادث طارئة كحوادث السيارات وغيرها.

ويضيف: إن الخدمة الإسعافية تبدأ أولاً منذ حدوث الحدث وتنتهي عند إيصال المريض أو المصاب إلى قسم الطوارئ وتسليمه للمختصين بالمستشفى، إلا أن تقديم الخدمة الإسعافية يجب أن يكون مبنياً على معايير وسياسات تتماشى مع الخدمة المقدمة، كما يجب أن تكون معروفة من جميع مقدمي الخدمة، و يفضل مراجعتها كل سنتين للإضافة والتعديل والتواكب مع التطوير.

وأكد أهمية التدريب والتعليم المستمر لمقدمي الخدمة الإسعافية من الفنيين والأخصائيين وأطباء طوارئ، وذلك للحفاظ على تطوير مهاراتهم وزيادة المعلومات لديهم، ويكون ذلك بالحرص على أن يكون جميع مقدمي الخدمة لديهم جميع الدورات التدريبية الخاصة بطب الطوارئ مثل .Bls .Amls .Pals .Acls وغيرها من الدورات التي تتجدد كل سنتين .

كما أكد أهمية التوعية والتثقيف لقائدي المركبات بضرورة فتح الطريق لسيارات الإسعاف، لسهولة الوصول للموقع وتقديم الخدمة بأسرع وقت وبالشكل المطلوب، وبعد التثقيف يمكن فرض عقوبات لمعترض سيارة الإسعاف لو تطلب الأمر.

وأيد وجود نوادي صحية للعاملين في الخدمات الإسعافية للاسترخاء الجسدي والذهني، وإذا لزم الأمر يمكن الاستعانة بأطباء نفسيين تكون مهامهم الاستماع لمقدمي الخدمة والعمل على إزاحة الضغوط النفسية عنهم، كما هو معمول به في الدول الأخرى.

وبدوره يقول المسعف و أخصائي طب طوارئ الأستاذ عبدالله بن آدم آل بدير:

الحمد الله الذي وفق رجالاً يسعون للارتقاء بالخدمات الإسعافية للمصابين والمحتاجين، وتحسين مستوى الوعي لدى الأفراد والمؤسسات الإسعافية، وهذه بادرة رائعة من مجلس الشورى لمستقبل قريب واعد بالرقي والتقدم في هذا المجال، مجال المحافظة على حياة الإنسان بمشيئة الله، في مرحلة ما قبل المستشفى.

وبارك هذا الجهد من المجلس واللجنة الصحية على الاهتمام بالخدمات الإسعافية والمسعفين، وعد إقرار المجلس مشروع النظام نقلة نوعية تخدم المسعف نفسه والمحتاجين للتدخل الإسعافي من المرضى والمصابين.

ولفت النظر إلى بعض الأمور التي وصفها بالمهمة الخاصة بالإسعاف والمسعفين، منها التركيز على تطوير هيئة الهلال الأحمر أولاً، ثم تفعيل الإسعاف في الدفاع المدني، بالإضافة للسماح بقطاعات خاصة ميدانية شركات وغيرها.

ورأى أن الخدمات الإسعافية بحاجة ماسة لأعداد كبيرة من المسعفين، واقترح فتح مجال العمل الميداني براتب جزئي للأطباء والمسعفين والممرضين المؤهلين والمصنفين المجتازين للدورات الإسعافية الأساسية المعروفة، و تهيئة المسعف نفسياً وجسدياً ومادياً وعلمياً واجتماعياً، من خلال الدعم المادي والمعنوي بالإضافة للدورات المهمة والتثقيفية.

وقال : متى ما كان المسعف متزن ذهنياً ونفسياً انعكس ذلك على الجودة في إنقاذ المحتاجين للخدمة الإسعافية.

وأشار آل بدير إلى معاناة المسعفين في المدن الرئيسة الكبرى ي من زحمة الطرق وبطء الاستجابة للطلبات الإسعافية. ولمعالجة هذه المسألة من

وجهة نظره يرى أهمية دراسة عمل جسور وطرق بطوابق في الوسط بين جانبي الطريق، ويكون الدخول لهذه الجسور ببطاقة ومقص يقفل ويفتح للإسعاف والدفاع المدني والشرطة والمرور فقط.

كما رأى الاستفادة من مشروع المترو في المدن الكبرى - الذي هو قيد الإنشاء - بتخصيص أحد باصات المترو، أو قسم من أحدها وتجهيزه بالمعدات الطبية، ويستفاد منه لنقل المرضى والمصابين للمستشفيات بأقصى سرعة .

وبعد أن قدم فني الإسعاف والطوارئ هذال معضد المطيري شكره لمجلس الشورى وللجنة الصحية بالمجلس على هذا النظام الذي عده المقياس الأساسي والحقيقي لمعرفة نجاح الخدمة الإسعافية المقدمة أو إخفاقها، قال: إن مما يسر شمول هذا النظام وتغطيته جميع النواحي الخاصة بالخدمات الإسعافية، ومنها الحرص على تأهيل الكوادر الصحية الممارسة للخدمات الإسعافية؛ وتعزيز التعامل المهني السليم مع الحالات الإسعافية المختلفة؛ وتقليل الأخطاء المهنية؛ وتنمية الوعي والإدراك بأهمية الوقت المتاح لتقديم الخدمة الإسعافية وتطويرها في مرحلة ما قبل المستشفى؛ وتوجيه برامج التدريب وتثقيف وتوعية أفراد المجتمع بمقتضياتها؛ والتشجيع على المشاركة فيها.

المطيري: وضع نظام صارم لمعاقبة من يعطل مرور سيارات الإسعاف في الطرق

واقترح المطيري تحديد مدة زمنية يتم فيها إعادة تقييم النظام وتحديثه، وإدخال مادة الإسعافات الأولية في المدارس، وتوحيد المعايير الخاصة لاختيار مواصفات المركبة الإسعافية لجميع القطاعات، ووضع نظام صارم لمعاقبة قائدي السيارات في حال مضايقة أو تعطيل مرور سيارات الإسعاف.

ورأى عدم ملاءمة تخصص الكادر النسائي للعمل الإسعافي الميداني حيث يترتب على ذلك القيادة ومواجهة الجمهور وغيرها.

ويرى أخصائي الإسعاف والطوارئ سامي بن عبدالله العتيبي أن مشروع نظام ممارسة الخدمات الإسعافية والمسعفين أساس التطور في الخدمات الإسعافية في مملكتنا الغالية، وعده نقلة نوعية للخدمات الإسعافية، حيث أنه سيرتقي بالخدمة ومقدميها إلى أعلى المستويات، وتقديم الخدمة الإسعافية المنشودة التي تصب في مصلحة أبناء هذا الوطن والمقيمين.

وعد الخدمة الإسعافية الحلقة الأولى من حلقات الرعاية الصحية، وقال : إن هذا يدل على أهميتها ووجوب الاهتمام بها وتطويرها، وهذه ولله

الحمد بشائر الخير تبدأ من مجلس الشورى لتنبئ عن فجر جديد للخدمات الإسعافية في موطننا الغالي.

وعبر العتيبي عن شكره لأعضاء اللجنة الصحية بمجلس الشورى على مابذلوه من جهد واضح ومتناهي في وضع هذا النظام الشامل الموفق، ولفت الانتباه إلى أهمية وضع المسعفات، حيث أن هناك خريجات من بعض الكليات الأهلية سيواجهن صعوبة وعوائق في ممارستهن العمل ميدانياً.

واقترح أن يحدد نقل المرضى حسب احتياجهم للمنشآت الطبية وليس للأقرب، متمنياً إدراج مادة الإسعاف المنزلي في مراحل الدراسة، والتركيز على الحالات الإسعافية في المنازل، وكيفية التعامل معها، وكيفية طلب الإسعاف، كما تمنى أن تتحدد مواقع المرضى عن طريق أجهزة تحديد موقع الاتصال، على أن يكون الأطباء العاملون في الميدان مؤهلين بجميع الدورات الإسعافية بمرتبة مدرب وليسوا من حديثي التخرج، وأن يكون هناك مراكز أو أجهزة تعقيم للمركبات أو المعدات الطبية.

وسأل الله عز وجل أن يجزل لأعضاء مجلس الشورى المثوبة، وأن يبارك في جهودهم، وأن يكونوا شركاء في الأجر العظيم الذي ذكره الله تعالى في كتابة الكريم ((ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا))..

نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء في سلطنة عمان ينوه بحكمة الملك سلمان في معالجة قضايا المنطقة

نوه صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء في سلطنة عمان الشقيقة بحكمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود- حفظه الله- في معالجة عدد من الملفات الطارئة على الساحة الإقليمية خلال الفترة الماضية، والتي تجسد ما يتمتع به- أيده الله- من نظرة ثاقبة وحنكة كبيرة أسهمت في احتواء عدد من القضايا التي تمر بها المنطقة.

جاء ذلك خلال استقبال سموه في مسقط معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ خلال زيارته الرسمية لسلطنة عمان تلبية للدعوة التي تلقاها من معالي رئيس مجلس الشورى العماني الشيخ خالد بن هلال المعولي.

وأكد سمو نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء العماني ضرورة تلاحم وتكاتف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مواجهة التحديات التي تحيط بالمنطقة، وأن تبذل ما في وسعها من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها لتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل.

ولفت النظر إلى أهمية الدور الذي تقوم به مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة في دول مجلس التعاون الخليجي في مواكبة تطلعات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس لصياغة حاضر ومستقبل دولها ، مبيناً أن المجالس التشريعية بدول المجلس رغم اختلاف كيفية عملها إلا أنها تصب في صالح شعوب دول المجلس.

وأكد صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد أن دول مجلس التعاون الخليجي بخير -بحمد الله- رغم المشكلات والأزمات التي تمر بها

المنطقة، مرجعاً ذلك إلى ثقتها بالمولى القدير وإيمانها بقدراتها والتلاحم بين قادتها وشعوبها.

من جانبه قدم معالي رئيس مجلس الشورى شكره وتقديره لسلطنة عمان حكومة وشعباً على حسن الضيافة والاستقبال الذي وجده وفد المجلس منذ وصوله لمسقط.

وأكد على عمق العلاقات الأخوية المتميزة التي تربط بين المملكة العربية السعودية وشقيقتها سلطنة عمان بقيادة قائدي البلدين خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وجلالة السلطان قابوس بن سعيد، مما يؤكد تجذر العلاقات التاريخية والمصير المشترك بين جميع دول المجلس، ويجسد واقعاً تاريخياً واجتماعياً وثقافياً لشعوب دول المجلس.

وبين معالي الدكتور عبد الله آل الشيخ أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم لجنتا الصداقة البرلمانية في مجلس الشورى السعودي ومجلس الشورى العماني، بما يسهم في تطوير العلاقات البرلمانية بين المجلسين، ويعزز التنسيق بينهما في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية، إلى جانب تعزيز وتوسيع التعاون الثنائي بما يصب في خدمة العلاقات الأخوية بين البلدين والشعبين الشقيقين.

من جانب آخر اجتمع معالي رئيس مجلس الشورى مع سماحة مفتي سلطنة عمان الشيخ أحمد بن حمد الخليلي في مسقط، وجرى خلال الاستقبال بحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

حضر الاستقبال والاجتماع سفير خادم الحرمين الشريفين لدى سلطنة عمان الأستاذ عيد بن محمد الثقفي وأعضاء الوفد المرافق أعضاء المجلس الدكتور عبد المحسن المارك والدكتور عبدالعزيز الشامخ والدكتور عبد الله الجفيمان.

تغطية

آل الشيخ والمعولي يبحثان سبل تطوير العلاقات البرلمانية بين مجلسي الشورى السعودي والعماني

عقد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ جلسة مباحثات رسمية مع معالي رئيس مجلس الشورى في سلطنة عمان الشيخ خالد بن هلال المعولي.

وأعرب معالي رئيس مجلس الشورى خلال المباحثات عن سعادته بزيارة سلطنة عمان الشقيقة، ونوه بعمق العلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين الشقيقين في مختلف الصعد، مشيداً معاليه بسياسات عمان المتزنة، ومواقفها المشرفة على المستويين الخليجي والدولي.

وبيَّن معاليه أن مجلس الشورى حريص على تنمية علاقاته البرلمانية مع المجالس الشورية والبرلمانية الشقيقة والصديقة، مؤكداً أن هذه الزيارة تأتي في إطار رغبة الطرفين على دعم وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين.

من جانبه رحب معالي الشيخ خالد بن هلال المعولي بمعالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في بلده الثاني، متمنياً له ولمرافقيه طيب الإقامة.

وأكد أهمية هذه الزيارة التي تجسد متانة العلاقات الثنائية بين المملكة وسلطنة عمان في شتى المجالات وخاصة على صعيد العلاقات بين المجالس التشريعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مشيراً إلى ضرورة تطوير العلاقات البرلمانية بتبادل الزيارات والخبرات وتفعيل لجان الصداقة في المجلسين.

وناقش الجانبان العديد من القضايا الثنائية بين المملكة وعمان، والقضايا ذات الاهتمام المشترك على الساحتين الإقليمية والدولية.

وفي نهاية جلسة المباحثات تبودلت الهدايا التذكارية بهذه المناسبة.

بعد ذلك تجول معالي رئيس مجلس الشورى والوفد المرافق له في أروقة مبنى مجلس الشورى العماني.

حضر جلسة المباحثات نائبا رئيس مجلس الشورى العماني الشيخ عبد الله المجعلي والشيخ سالم الكعبي وعضو المجلس رئيس لجنة الصداقة البرلمانية العمانية السعودية حمودة بن محمد الحرسوسي، والأمين العام للمجلس علي المحروقي، وأعضاء لجنة الصداقة البرلمانية العمانية السعودية، كما حضرها سفير خادم الحرمين الشريفين لدى سلطنة عمان الأستاذ عيد بن محمد الثقفي وأعضاء الوفد المرافق لمعاليه.

رئيس مجلس الشورى : الملك سلمان والسلطان قابوس حريصان على تقوية أواصر الروابط بين البلدين والشعبين الشقيقين

وكان معالي رئيس مجلس الشورى قد أوضح أن هذه الزيارة تأتي في سياق حرص قائدي البلدين الشقيقين خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- وأخيه جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان، على تعزيز العلاقات الأخوية وتقوية أواصر الروابط بين البلدين وشعبيهما الشقيقين، وتنسيق المواقف المشتركة بينهما تجاه مختلف القضايا، في إطار منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي يحرص البلدان على تعزيزها وتطويرها بما يخدم مصالح شعوب دول المجلس، ويعزز من وحدتها، ويحقق لها الأمن والاستقرار.

ولفت معاليه النظر إلى أن هذه الزيارة تأتي في إطار العلاقات المتميزة بين المملكة العربية السعودية وشقيقتها سلطنة عمان.

وأكد د. آل الشيخ في تصريح بمناسبة زيارته لسلطنة عمان أن تبادل الزيارات بين مجلس الشورى السعودي ومجلس الشورى العماني سواء على مستوى الرئاسة أو على مستوى لجان الصداقة يعكس الرغبة لدى المجلسين في دفع التعاون بينهما نحو آفاق أرحب بما يعزز العلاقات الأخوية بين البلدين، وبما يواكب عزم وتصميم قادة دول المجلس على مواصلة دفع المسيرة المباركة للتعاون المشترك لتحقيق المزيد من الإنجازات في مختلف المجالات.

وأشار معالي رئيس مجلس الشورى إلى أهمية الدور الذي يقوم به مجلس الشورى في تنمية وتطوير علاقات المملكة في المجال الشوري، والتنسيق البرلماني مع الدول الشقيقة وكذلك الصديقة، والتأكيد على دور المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو ولي ولي العهد -حفظهم الله-، في خدمة قضايا الأمتين العربية والإسلامية والأمن والسلم الدوليين، من خلال إطلاع البرلمانيين في الدول الشقيقة والصديقة على مواقف المملكة الراسخة تجاه مختلف القضايا العربية والإسلامية والدولية الراهنة.

رئيس مجلس الشورى يستقبل السفير البريطاني المعيّن

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه في مقر المجلس بالرياض سفير المملكة المتحدة المعين لدى المملكة سايمون كوليس.

وفي مستهل الاستقبال هنأ معالي رئيس مجلس الشورى السفير البريطاني بمناسبة تعيينه سفيراً لبلاده لدى المملكة، متمنياً له التوفيق في مهام عمله بما يسهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين لاسيما على الصعيد البرلماني.

وأكد آل الشيخ خلال اللقاء متانة وقوة علاقات التعاون الثنائية بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة في مختلف المجالات بما يحقق مصالح البلدين والشعبين الصديقين، مشيراً في هذا السياق إلى الزيارة التي قام بها مؤخراً صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية إلى المملكة المتحدة وما حققته من نتائج ستعود بالنفع على البلدين الصديقين.

وجرى خلال اللقاء مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وبريطانيا، واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات.

كما تم بحث سبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلسي اللوردات والعموم البريطانيين، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم التعاون والعمل المشترك بين البلدين الصديقين.

ويستقبل سفير ألمانيا الاتحادية

كما استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه في مقر المجلس بالرياض سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى المملكة السيد / بوريس روغه.

وجرى خلال الاستقبال استعراض عددٍ من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في شتى المجالات، وبخاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الألماني (البوندستاغ) و تفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الألماني بما يسهم في تعزيز علاقات التعاون بين الجانبين.

سفير روسيا يسلم رئيس مجلس الشورى قائمة بأسماء أعضاء لجنة الصداقة مع المملكة في مجلس الدوما

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض سفير روسيا الاتحادية لدى المملكة أوليغ أوزيروف.

وفي مستهل الاستقبال نقل السفير الروسي لمعالي رئيس مجلس الشورى تحيات معالي رئيس مجلس النواب (الدوما) الروسي سيرغي ناريشكين، فيما حمله معالي رئيس مجلس الشورى تحياته وتقديره لرئيس مجلس النواب الروسي وأعضاء المجلس، وسلم السفير الروسي لمعالي رئيس مجلس الشورى قائمة بأسماء أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية الروسية السعودية في مجلس النواب الروسي(الدوما).

وأكد معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ خلال الاستقبال أهمية تعزيز العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية روسيا الاتحادية في كافة المجالات خاصة المجال البرلماني وتنميتها بما يخدم مصالح البلدين وشعبيهما.

من جانبه أكد السفير الروسي اهتمام مجلس النواب الروسي بالتعاون الثنائي والتنسيق مع مجلس الشورى في مختلف القضايا الدولية والإقليمية المطروحة للبحث في المحافل والمؤتمرات البرلمانية الإقليمية والدولية وتبادل الخبرات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلس النواب الروسي.

وجرى خلال اللقاء استعرض العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية روسيا الاتحادية وسبل تعزيزها في شتى المجالات لاسيما في مجال العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلس النواب الروسي(الدوما) بتكثيف الزيارات المتبادلة وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية السعودية الروسية في المجلسين.

ويستقبل السفير البلجيكي لدى المملكة

كما استقبل معالي رئيس مجلس الشورى في مكتبه بمقر المجلس بالرياض سفير مملكة بلجيكا لدى المملكة السيد / غيرت كريل.

وجرى خلال الاستقبال استعراض العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية ومملكة بلجيكا، وسبل تعزيزها في شتى المجالات خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلسي النواب والشيوخ البلجيكي، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية السعودية البلجيكية بتعزيز الزيارات المتبادلة بين الجانبين بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الصديقين.

رئيس مجلس الشورى يستقبل سفير دولة قطر

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس بالرياض الشيخ عبدالله بن ثامر آل ثاني سفير دولة قطر الشقيقة لدى المملكة.

وأكد معالي رئيس مجلس الشورى خلال اللقاء متانة العلاقات التي تربط بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر الشقيقة في مختلف المجالات التي تنطلق من عمق الروابط الأخوية التي تجمع بين قيادتي وشعبي البلدين الشقيقين، وتم خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية واستعراض العلاقات الثنائية بين المملكة وشقيقتها قطر.

ويستعرض مع سفير هولندا سبل تعزيز العلاقات البرلمانية بين المجلس والبرلمان الهولندي

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس بالرياض، سفير مملكة هولندا لدى المملكة لورانس وستهوف.

وجرى خلال الاستقبال استعراض عددٍ من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وهولندا، وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين في شتى المجالات، وبخاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الهولندي، إضافة إلى تفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية السعودية الهولندية بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الصديقين.

د. الجفري يستقبل سفير فيتنام لدى المملكة

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه بمقر المجلس في الرياض سفير جمهورية فيتنام الاشتراكية لدى المملكة الدكتور تران نغوين، بحضور معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبد الله آل عمرو.

وقد جرى خلال الاستقبال بحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين ولا سيما في مجالات العمل البرلماني بين مجلس الشورى والبرلمان الفيتنامي.

وأكد أهمية التعاون بين المجموعة العربية والمجموعة الآسيوية داخل الاتحاد البرلماني الدولي لتحقيق الأهداف المشتركة وتعزيز التعاون بين المجالس والبرلمانات في مختلف الدول.

للاطلاع على الممارسات البرلمانية بالأمانة العامة للمجلس الوطني

د. آل عمرو يزور المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة

قام وفد من مجلس الشورى برئاسة معالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو بزيارة للمجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة خلال المدة خلال الفترة من ٢٧ - ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٦هـ بهدف توثيق العلاقات بين المجلسين، والاطلاع عن كثب على أفضل التجارب المتميزة والممارسات البرلمانية الناجحة بالأمانة العامة في المجلس الوطني الاتحادي والاستفادة منها، والتعرف على أحدث الأساليب الإدارية والفنية في العمل البرلماني للاستفادة منها في الدعم الإداري والفني لأعمال مجلس الشورى في إطار تطوير وتحديث أعمال المجلس.

وقد التقى معالي الأمين العام للمجلس أمين عام المجلس الوطني الاتحادي الدكتور محمد بن سالم المزروعي في مقر الأمانة العامة للمجلس في دبي، الذي رحب بالدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو وبأعضاء الوفد المرافق متمنياً أن تكون هذه الزيارة فرصة مناسبة لتبادل الخبرات وتوثيق العلاقات بين المجلسين، مؤكداً أهمية تفعيل الزيارات البرلمانية على مستوى الرئاسة وعلى مستوى الأمانة العامة بشكل نصف سنوي.

من جانبه عبّر معالي الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو عن شكره وتقديره للمجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة على حسن الاستقبال وكرم الضيافة، مشيراً إلى أن الزيارة تستهدف الاطلاع على أحدث الأساليب الإدارية والفنية في العمل البرلماني للاستفادة منها في الدعم الإداري والفني لأعمال مجلس الشورى، وتعزيز العلاقات البرلمانية بين المجلسين.

واستمع الأمين العام للمجلس إلى عرض من الدكتور محمد بن سالم المزروعي عن الدور والدعم اللذان تقدمه الأمانة العامة بالمجلس الوطني الاتحادي للمجلس وكافة لجانه وإدارته، وعن تجربة المجلس في الاستغناء عن الورق والتحول إلى برلمان الكتروني بالكامل في عام ٢٠٠٧م وزيادة عدد الباحثين إلى ٤٥٪ من الطاقم الإداري للمجلس.

كما استمع إلى عرض عن إدارة الشؤون التشريعية بالأمانة العامة للمجلس الوطني ودورها في دراسة مشروعات القوانين الواردة للمجلس، كما استمع إلى عرض آخر عن إدارة اللجان في المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي، وعرض مماثل عن إدارة الشعبة البرلمانية، ومركز المعلومات والدراسات البرلمانية في المجلس، وطبيعة عمل المركز والوحدات التابعة له.

كما قام معالي الأمين العام لمجلس الشورى ومرافقوه بجولة داخل مبنى المجلس الوطني الاتحادي حيث تجولوا في عدد من القاعات التذكارية التي تحتوي على تاريخ عريق للدولة والمجلس، وفي مركز المعلومات والمكتبة والقاعة الرئيسة لاجتماعات المجلس الوطني الاتحادي، واطلع وفد المجلس على ما تحويه القاعة من تجهيزات ووسائل دعم لوجستية لأعضاء المجلس، وعن آلية العمل في الجلسة والخدمات الفنية التي تقدم لعضو المجلس أثناء الجلسة التي تمكنه من الاطلاع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجلسة، والتقارير ذات العلاقة.

وضم وفد المجلس كلاً من الأستاذ محمد بن عبدالرحمن العجلان المشرف على الإدارة العامة للمستشارين، والأستاذ صالح بن عبدالعزيز الغدير مدير عام إدارة اللجان، وخالد بن عبدالعزيز المبارك سكرتير الأمين العام، وعبدالعزيز بن محمد العجالين مسؤول المراسم، وإبراهيم بن قبلان القبلان الباحث في الشعبة البرلمانية.

وفد مجلس منطقة جازان يعرض احتياجات المنطقة أمام أعضاء الشورى

قام وفد من مجلس منطقة جازان برئاسة وكيل إمارة المنطقة وعضو المجلس الدكتور عبدالله بن محمد السويد بزيارة إلى مجلس الشورى يوم الاثنين الموافق ٢٥ جمادى الأولى ١٤٣٦هـ، وعقدوا اجتماعاً مع عددٍ من أعضاء المجلس برئاسة عضو المجلس معالي الأستاذ أحمد بن إبراهيم الحكمي.

وفي مستهل الاجتماع رحب معالي الأستاذ أحمد الحكمي بوفد مجلس منطقة جازان، مشيراً إلى أن هذه الزيارة تأتي في إطار الزيارات المتبادلة بين مجلس الشورى ومجالس المناطق، حيث يحرص المجلس على التواصل مع مجلس المناطق لتعزيز العمل التكاملي بين مجلس الشورى وتلك المجالس لخدمة المواطن في مختلف مناطق المملكة،إلى جانب سعي مجلس الشورى على تعزيز التنمية المستدامة.

بعد ذلك ألقى رئيس وفد مجلس منطقة جازان الدكتور عبدالله بن محمد السويد كلمة قدم فيها شكره لرئيس ومسئولي مجلس الشورى على دعوة مجلس منطقة جازان لزيارة مجلس الشورى، والاطلاع على آلية عمله، والالتقاء بأعضاء المجلس لمناقشة كل ما من شأنه تعزيز التعاون والتكامل بين المجلسين فيما يخدم المصلحة العامة للوطن والمواطن.

وتم خلال اللقاء استعرض المشاريع التنموية التي تشهدها منطقة جازان، كما تم مناقشة ما يواجه المنطقة من قصور في بعض الخدمات خاصة ما تعانيه المنطقة من تدني مستوى الخدمات الصحية والنظافة والإصحاح البيئي وكثرة شكاوى سكان المنطقة فيما يخص تحويل المرضى إلى المستشفيات التخصصية، إلى جانب حاجة المنطقة إلى الطرق السريع للربط بين مدنها وقراها، وأشار وفد مجلس منطقة جازان إلى معاناة سكان المنطقة في مجال النظافة من إشكالات ناتجة عن التلوث البيئي الناتج عن عدم جود آليات مناسبة لمعالجة تدوير النفايات السائلة والصلبة مما ينذر بخطر يداهم المنطقة.

وفي مجال الإصحاح البيئي أشار وفد مجلس منطقة جازان إلى حاجة المنطقة إلى التركيز على أعمال المكافحة ورش المبيدات على اعتبار أن منطقة جازان منطقة استوائية وقربها من القرن الأفريقي إضافة إلى الشريط البحري مما يجعل السيطرة على انتشار الأوبئة أمراً في غاية الصعوبة إذا لم يتحقق الدعم المالي لمواجهة هذه الأوبئة والسيطرة عليها.

وخلال الزيارة قام أعضاء وفد مجلس منطقة جازان بجولة في قاعات مجلس الشورى المختلفة، وشاهدوا عرضاً مرئياً عن مسيرة المجلس، وحضروا جانباً من الجلسة التي عقدها مجلس الشورى.

وضم وفد مجلس منطقة جازان وكيل إمارة منطقة جازان الدكتور عبدالله بن محمد السويد، ووكيل الأمارة المساعد للتنمية أمين عام مجلس المنطقة الأستاذ أحمد بن عبدالله زعله، ومساعد أمين عام مجلس المنطقة الأستاذ محمد حكمي، والدكتور أحمد مدخلي ، والدكتور عقيلي خواجي، والأستاذ كرامة الأحمر، والمهندس أحمد قنفذي، والأستاذ أحمد المطمي، والأستاذ إبراهيم الحازمي، والأستاذ محمود الاقصم ، والمقدم متقاعد حسن مجرشي، والأستاذ أحمد كميت.

لجنة الصداقة البرلمانية في الشورى تجتمع بوفد البرلمان الكندي وسفير المكسيك

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الكندية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور خالد بن إبراهيم العواد في مقر المجلس بالرياض، اجتماعاً مع وفد البرلمان الكندي برئاسة عضو البرلمان السيد / راس هايبرت في إطار زيارته للمملكة.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية وكندا، واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والصناعات البترولية وتسهيل إجراءات قبول الطلاب السعوديين لمواصلة التعليم في الجامعات الكندية.

وتطرق الاجتماع إلى سبل دعم وتعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الكندي بمجلسيه النواب والشيوخ، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم أوجه التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات.

من جهة أخرى عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية المكسيكية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور خالد بن إبراهيم العواد بمقر المجلس في الرياض، اجتماعاً مع السفير المكسيكي لدى المملكة السيد / خوسيه ارتورو تريخو نافا.

وجرى خلال الاجتماع استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل تطويرها، وكذلك العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان المكسيكي وتطوير عمل لجنتي الصداقة البرلمانية بين المجلسين.

كما تم خلال الاجتماع تبادل وجهات النظر حول الزيارة التي قام بها وفد لجنة الصداقة البرلمانية المكسيكية السعودية في البرلمان المكسيكي للمملكة مؤخراً وما أثمرت عنه من نتائج من شأنها تعزيز العلاقات بين مجلس الشورى والبرلمان المكسيكي.

ممارسة الشورى في مدارس الأفق الأهلية.. ترشيح .. انتخابات .. قرارات لصاح الطلاب وتطوير البيئة التعليمية

تقرير - منصور العساف

تظل مدارس الإعداد العام إحدى أهم لبنات تأسيس وتطوير المهارات لدى الأبناء والناشئة من كلا الجنسين، ولا شك أن الساعات التي يقضيها أبناؤنا وبناتنا في مدارسهم، تعد إحدى فرص الاستثمار الناجح في حال بذلت أسباب التهيئة لتحقيق بيئة تعليمية نموذجية، لاسيما في حين إعدادها لمجتمع شبابي وطلابي مدركاً ومثمناً لدوره كجيل مستقبلي، تعقد عليه الآمال الكبيرة - بعد توفيق الله سبحانه - وهذا بلا شك يأتي دونما أي إغفال للعملية الشورية المتمثلة في المشاركة الجماعية، واتخاذ القرارات التي من شأنها خدمة المجتمع بكافة أطيافه، التي لا تأتي إلا بالتمثيل النزيه والمشاركة الجماعية الواضحة والشفافة، لاسيما وأن كثيراً من مدارس الإعداد العام في القطاعين الحكومي والخاص حريصة على تهيئة الأجواء المناسبة لما اتفقت عليه باسم (المجلس الطلابي) الذي من شأنه مناقشة هموم الطلاب واحتياجاتهم وتطوير سبل العمل لإنجاح رسالة التعليم السامية ، التي هي في الغالب عماد العملية التربوية المثالية.

مجلة «الشورى» تسلط الضوء في هذا العدد على تجربة مدارس الأفق الأهلية التي كان لها جهوداً مبكرة في إقرار مجلس طلابي يتمتع باستقلالية العمل والقرار.

هيكلة المجلس

يتكون المجلس الطلابي من رئيس المجلس ولديه من الصلاحيات التي تخوله التواصل المستمر مع إدارة المدرسة مباشرة ورفع كافة التقارير والقرارات التي يصدرها المجلس الطلابي ومناقشتها مع الإدارة العليا للمدرسة والتي دائماً ما تقتنع بوجهة نظر المجلس وتوافق - في غالب الأمور - على ما يصدر عنه، لاسيما وأن إدارة المدرسة عملت جاهدةً على تثقيف وتعليم جميع منسوبي المجلس الطلابي بكافة صلاحياتهم سواءً الرئيس أو الأمين أو الأعضاء.

وتحدد الصلاحيات من قبل الإدارة العليا للمدارس وهي ذات مرونة وسقف عالٍ من الحرية والوضوح.

نائب الرئيس والأمين العام

ينوب عن رئيس المجلس الطلابي في حال غيابه، وتتمحور مهامه واختصاصاته في معاونة الرئيس، ورئاسة اجتماعات المجلس في حال عدم حضور الرئيس.

أما الأمين العام للمجلس فتتلخص مهامه في ترتيب جدول أعمال المجلس ومتابعة جلساته وقراراته، والتأكد من اكتمال نصاب عدد الحضور من الأعضاء في الاجتماعات، ناهيك عن كونه نائباً للرئيس فيما يخص الشأن الإداري، وعلاوة على ذلك يحظى - هو الآخر - بسقف عالٍ من الصلاحيات وفق ما يكفله له نظام المجلس، الذي يخوله بمتابعة ومراقبة عملية ترشيح وانتخاب الأعضاء .

ترشيح الأعضاء

يتكون المجلس الطلابي من عدد من الأعضاء بالإضافة إلى الرئيس ونائبه والأمين العام، ويتحدد عدد الأعضاء بعدد الفصول في المدرسية، فإن كان عدد فصول الصف الأول ثانوي ستة فصول فعدد الأعضاء ستة أعضاء؛ أي أن كل فصل يرشح مندوبه أو ممثله في المجلس؛ وهذا يتم بالتشاور بين طلاب الفصل الواحد الذين ربما يستأنسون برأي رائد الفصل في حال رغبتهم بذلك، فهذا الأمر عائد لطلاب الفصل إن رغبوا استشارة رائد الفصل من عدمه، كما أن كل فصل له أن يرشح نائباً عن العضو المنتخب ليكون بديلاً عنه في حال غيابه؛ أو تعذر حضوره بسبب مشاركاته في الأنشطة أو الاختبارات، وهكذا في كافة الفصول، وعليه فإن عدد الأعضاء مرهون بعدد الفصول، علماً أن الحصيلة العلمية ومعدل الدرجات للطلاب ليست بذات علاقة بعملية ترشيح وانتخاب الأعضاء.

وتستمر عضوية المجلس حتى نهاية الفصل الدراسي؛ فمع كل فصل يتم ترشيح وانتخاب أعضاء جدد بعد فصول المدرسة ويكتمل نصابهم في التصويت إن تجاوز (٦٠٪) من العدد كامل الأعضاء.

عمل المجلس

يناقش المجلس الطلابي كل ما من شأنه خدمة الطالب في المدرسة، فالأعضاء هم ممثلون لزملائهم وناقلون لهمومهم واحتياجاتهم، وعليه فإن للمجلس الحق في مناقشة المواضيع التي تهم الطلاب مثل مواعيد الاختبارات؛ والجدول الدراسي؛ والخدمات المقدمة لهم في مطاعم المدرسة وكافة مرافق المدرسة، وكثيراً ما تم تغييروإضافة بعض المصالح والمرافق تحقيقاً للرغبة العامة من قبل طلاب المدرسة، والتي تم نقلها عن طريق المجلس الطلابي.

كما أن للمجلس الحق في مناقشة ما يرى أن فيه الفائدة لعموم الطلاب لاسيما تلك الحالات التي تصدر فيها إدارة المدرسة إحدى العقوبات على الطلاب المقصرين؛ ويتدخل هنا المجلس وسيط إصلاح ليس إلا، إذ غالباً ما تسهم هذه الشفاعات من قبل المجلس في تحسين سلوك الطالب المعاقب، فالطلاب أقرب لبعضهم البعض.

أما عن القرارات التي تصدر عن المجلس الطلابي فهي تصاغ من قبل المجلس وترفع لإدارة المدرسة التي غالباً ما توافق عليها، لاسيما وأن الإدارة تعلم أن ما تم مناقشته من هذه القرارات هي من صميم صلاحيات المجلس؛ وله الحق في إقرار ما يراه مناسباً، هذا عن القرارات، أما التوصيات فهي التي تكون من صلاحيات الإدارة ويرى المجلس - بعد إذن الإدارة - يطرح وجهة نظره حيالها.

اللجان

يقسم أعضاء المجلس أنفسهم إلى ثلاث لجان؛ وكل لجنه معنية بمناقشة ودراسة ما يندرج تحت صلاحياتها، فهناك لجنة شؤون الطلاب، ولجنة شؤون المرافق، واللجنة الثالثة لجنة المتابعة؛ والتي من مهامها متابعة ومراجعة كل ما من شأنه تطوير ورقي الأنشطة المدرسية؛ ومتابعة المشاركات والمسابقات التي يشارك فيها طلاب المدرسة، ناهيك عن دورها في الأنشطة غير الصفية والنشاط المسائي.

أكثر من ٢٩٠ طالب وطالبة يزورون مجلس الشورى

في إطار سياسة مجلس الشورى بتعزيز علاقته مع المواطنين، وتنمية ثقافة الحوار لدى أفراد المجتمع، والتعريف بالمجلس ودوره التنظيمي والرقابي، وآلية عمله وعمل لجانه المتخصصة، نظمت إدارة العلاقات العامة، وإدارة العلاقات العامة والإعلام بالإدارة العامة النسائية زيارات منتظمة لطلاب وطالبات الجامعات والمدارس بالتعليم العام لزيارة مجلس الشورى، فقد نظمت الإدارتان خلال شهر جمادى الأولى زيارات لأكثر من ٢٦٠ طالب وطالبة.

فقد زار المجلس طلاب من كلية العلوم بالزلفي التابعة لجامعة المجمعة، وطلاب جامعة الملك سعود من ذوي الاحتياجات الخاصة، وطلاب جامعة دار العلوم، وطلاب من مدرسة قيس بن عاصم المتوسطة، وطلاب ثانوية الملك عبدالله الثانوية بمحافظة شقرا، وطلاب من ثانوية القدس، وطلاب من القسم المتوسط بمعهد الإدارة العاصمة، وطلاب من مدرسة إمام الدعوة الابتدائية، وطلاب من مدارس الرياض، وطلاب من مُجمع ابن تيمية التعليمي بحوطة بني تميم.

وفي الجانب النسائي نظمت إدارة العلاقات العامة والإعلام بالإدارة العامة النسائية زيارات لطابات من مدارس الرياض جامعة دار العلوم، وجامعة الأميرة نورة، و جامعة دار العلوم، ومدارس التربية الإسلامية، ومدارس المملكة، ومدارس أجيال الحضارة.

وقد شاهد الطلاب والطالبات خلال الزيارات فيلماً تعريفياً بمجلس الشورى واختصاصاته، وآلية عمله، وتجولوا في ردهات المجلس واطلعوا على محتويات المعرض الدائم الذي يحتوي تاريخ المجلس وبعض الوثائق التي توثق القرارات التي أصدرها المجلس إبان عهود الملك عبدالعزيز، والملك سعود والملك فيصل – رحمهم الله – كما شاهد الطلاب والطالبات فيلماً تعريفياً عن المجلس، وحضروا جانباً من الجلسات العامة التي عقدها المجلس.

المملكة واليمن .. علاقات أشقاء

إبراهيم بن عبد العزيز آل الشيخ

إن العلاقات الشعبية والرسمية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية الشقيقة متأصلة على مدى القرون وتعاقب السنين، فبيننا وبين أشقاءنا في اليمن علاقة جذور تاريخية لا تقف على علاقة الدم والنسب واللغة فحسب، بل تتأصل - هذه العلاقات - بأواصر الدين والعقيدة أولاً، وفي القرنين الأخيرين تأكدت وتعززت هذه العلاقات بل ترسخت تلك الروابط منذ قيام الدولة السعودية الأولى، لذا نرى عالم صنعاء الأمير محمد بن إسماعيل الأمير المتوفى سنة ١١٨٢ هـ يثني على دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب فقد كتب قصيدة تزيد على سبعين بيتاً منها:

سلامي على نجدٍ ومن حلَّ في نَجْدِ
وإن كان تسْليمي على البعد لا يُجدي

وذكر الإمام الشوكاني أنه في سنة ١٢١٥هـ وصل من صاحب نجد عبدالعزيز بن سعود مجلدان لطيفان إلى المنصور بن علي المهدي حاكم صنعاء، كما قال في معرض حديثة عن هذه الزيارة "وصل في شوال سنة ١٢١٦هـ إلى حضرة مولانا الإمام المنصور بالله حفظه الله كتاب من سلطان نجد عبد العزيز بن سعود وهذا لفظه التام والتحية والإكرام تُهدى إلى سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام، ثم ينتهي إلى جناب الإمام ابن الإمام الشريف سعده الله بطاعته وسلمه من الآفات وحفظه من طوارق البليّات واستعمله بالباقيات الصالحات وبعد...الخط الذي مع محمد بن محمسة وصل، وصلك الله إلى رضوانه، وما فيه من مواصلة الدعوة والدرس والذي غيره كذلك وصل، وهذا واصلك بيد ابن محمسة إن شاء الله هدية وهي أجل الهدايا عندنا، فالمأمول فيك قبولها، وقبولها جزاؤها وهي مجموع فيه تفسير الشهادتين وفيه توحيد الله بالعبادة.. الخ.

وأورد الشوكاني بعد هذه الرسالة جوابها من صاحب صنعاء المنصور جاء فيها: "نُصحك الصحيح قبلناه وعلى كاهل السلامة حملنا، والدين النصيحةَ".

وفي عهد الإمام سعود بن عبد العزيز في سنة ١٢٢٢هـ، ذكر لطف الله حجاف في "درر نحور الحور العين" أنه قدم عالمان من قبل الإمام سعود بن عبد العزيز هما عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم وساق نسبه إلى جده راشد والعالم الآخر عبد الله بن مبارك بن عبدالله بن حمد بن راشد بن بُشير وهناك رسائل عديدة متبادلة تحمل المحبة بينهما.

في عهد المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود – طيب الله ثراه - كان ثمة رسائل متبادلة بينه وبين الإمام يحيى بن حميد الدين، وكان الأمير تركي بن محمد بن تركي الماضي قد أورد هذه الرسائل في مذكراته و منها:

"من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود إلى حضرة صاحب الجلالة الأخ الملك الإمام يحيى بن حميد الدين ملك اليمن حفظه الله تعالى:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. أما بعد فإنا نحمد الله سبحانه وتعالى إليكم.

ونسأله أن يكون جلال الأخ ومن يلوذ به في الآل والولد والأقربين بخير وعافية، وأن تكون أحواله وصحته على ما نتمناه ويتمناه جلالتكم، كما أننا نسأله أن يديم علينا وعليكم نعمته التي لا تحصى، وآلاءه التي لا تعد ولا تفنى وأن يوفقنا وإياكم إلى مراضاته... الخ.

كما أورد رسالة من الإمام يحيى للملك عبدالعزيز جاء فيها:

"إنني أشكر جلالة الملك وأسأل الله لجلالته التوفيق على ما أبداه من المحبة الوفاء والإخلاص، وقد جاء في الحديث: "إن الأرواح جنود مجندة...الخ".

ويضيف "ما أشار إليه جلالته بشأن "الزبيري" ومن معه من السفهاء... أما بعض أهل تعز فإنهم غضبوا على الولد أحمد حينما هدم قبة ابن علون الذي تسمعون به، فقد (اعتقدوا فيه اعتقادات كفرية وأوقفوا عليه الأوقاف وشدوا الرحال... الخ.

ما نحن واليمن إلا كالجسد الواحد فالدين واحد والأصل واحد والدم واحد وكذا هي عاداتنا وتقاليدنا واحدة لا تتعارض، كما هي مصالحنا وروابطنا الثقافية و الاجتماعية، وعليه فيسرنا ما يسرهم ويحزننا ما يحزنهم وكل منا مكمل للآخر، فالحب والتقدير متبادل من قديم الأزل كوننا شعبان تربطهما روابط العقيدة واللغة والأخوة الصادقة، بل إننا من أكثر الشعوب العربية إدراكاً للمروءة والنخوة الشهامة والحكمة، فاليمن هم أصل العرب، ومنبع الكرم والجود.

رئيس البرلمان العراقي متفائل بدور فاعل للملك سلمان بن عبدالعزيز في استقرار المنطقة

عبر رئيس مجلس النواب العراقي سليم الجبوري عن تفاؤله بتسلم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله- مقاليد الحكم في المملكة العربية السعودية لقدرته على القيام بدور فاعل ورئيس في استقرار دول الخليج والمنطقة والقضايا العربية.

وقال الجبوري في كلمة له خلال اجتماع تشاوري نظمته لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان العراقي بحضور عدد من سفراء الدول العربية وممثلي البعثات الدبلوماسية في بغداد ا : "إننا متفائلون بتسلم الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود في المملكة العربية السعودية للقيام بدور فاعل ورئيس في استقرار دول الخليج والمنطقة والقضايا العربية » . وأكد أهمية تواصل الدول العربية للحوار بشأن خطط الخروج من الأزمات التي قال إنها تتفاقم يوماً بعد آخر.

البرلمان العربي يشيد بعاصفة الحزم

أشاد رئيس البرلمان العربي أحمد بن محمد الجروان بعملية «عاصفة الحزم» التي تقودها المملكة العربية السعودية بمشاركة العديد من الدول العربية بهدف الدفاع عن الحكومة الشرعية في اليمن ومنع الميليشيات الحوثية من السيطرة عنوةً على البلاد.

وقال الجروان، في بيان له : "إن البرلمان العربي يقف خلف القيادة اليمنية والعربية التي تحركت من أجل أمن اليمن وسلامته والحفاظ على الشرعية ومنع الحوثيين من العبث بمقدرات الشعب اليمني الشقيق، بعد أن حاول الجميع جاهداً حل الأزمة بالتفاوض السلمي على أساس المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني، إلا أن جماعة الحوثي تخطت كل الحدود ولم ترضخ لإرادة اليمنيين ولا قرارات الشرعية الدولية واستمرت في اعتدائها على الشعب اليمني الشقيق مستغلةً دعما إقليمياً.

مجلس النواب البحريني يؤيد عاصفة الحزم

أيد مجلس النواب البحريني قرار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الاستجابة لطلب الرئيس اليمني بحماية الشعب اليمني من ميلشيات الحوثي المتمردة، مؤكدا أن عملية «عاصفة الحزم» هي الرد الحاسم على الحوثيين الذين انقلبوا على الشرعية في جمهورية اليمن الشقيقة.

وأشاد رئيس مجلس النواب أحمد بن إبراهيم الملا بالخطوة التي اتخذها ائتلاف الدول الداعمة للحكومة الشرعية في اليمن استجابةً لطلبها، وذلك انطلاقا من مسؤولياتها التاريخية تجاه الأمن العربي وأمن منطقة الخليج العربي.

وأوضح أن قرار دول الخليج العربي ودول الائتلاف جاء بعد استنفادها الطرق السلمية والحوار لحل الأزمة والتصعيد المستمر، لذلك كان القرار الاستراتيجي، من خلال عملية

محددة "لحماية الشعب اليمني وحكومته الشرعية من الانقلابين والميليشيات الحوثية العنيفة والمتطرفة.

المصريون مزدوجو الجنسية يحق لهم خوض الانتخابات البرلمانية

قضت المحكمة الدستورية العليا في مصر في جلستها التي عقدت برئاسة المستشار أنور رشاد العاصي، بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة (٨) من قانون مجلس النواب المصري، التي تقضي بحرمان المواطنين مزدوجي الجنسية من خوض انتخابات البرلمان المصري.

وتتعلق المادة (٨) بالشروط الواجب توافرها في الراغب للترشح في انتخابات البرلمان المصري، حيث تنص الفقرة الأولى المقضي بعدم دستوريتها على أن يشترط فيمن يترشح لعضوية مجلس النواب المصري أن (يكون مصرياً متمتعاً بالجنسية المصرية منفردة، ومتمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية).

يشار إلى أن هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا، سبق وأن أوصت - في تقريرها بالرأي القانوني المرفوع إلى المحكمة ببطلان ما تضمنه قانون مجلس النواب المصري من نص يحرم مزدوجي الجنسية من الترشح، معتبرة أن هذا النص يمثل تمييزاً غير مبرر من الناحية الدستورية، ويحرم فئة من المصريين من حقوقهم السياسية بدون مقتضى.

برلمان فنزويلا يمنح الرئيس صلاحيات استثنائية لإصدار مراسيم تشريعية

منح البرلمان الفنزويلي الرئيس نيكولاس مادورو صلاحيات استثنائية تخوله إصدار مراسيم تشريعية حتى نهاية السنة في مجالي الأمن والدفاع.

وأفاد رئيس الجمعية الوطنية (البرلمان)، ديوسدادو كابيلو، أن الجمعية الوطنية تعلن أنه تمت الموافقة على هذا القانون، الذي أقر بالتصويت برفع الأيدي، بعد جلسة مناقشة استغرقت ساعتين تقريباً.

وكان مادورو، قد طلب من البرلمان، منحه سلطات كافية للدفاع عن السلام في فنزويلا وسيادتها وازدهارها في مواجهة تهديدات حكومة الولايات المتحدة، وذلك بعد أن تدهورت العلاقات بين كراكاس وواشنطن إلى أدنى مستوى لها عندما فرض الرئيس الأمريكي باراك أوباما مجموعة عقوبات جديدة ووصف فنزويلا بأنها تشكل تهديداً استثنائياً على الأمن القومي الأمريكي.

البرلمان الأوروبي يؤكد أهمية التعاون مع الجامعة العربية لمكافحة الإرهاب

أكد البرلمان الأوروبي أهمية التعاون القائم بين الاتحاد الأوروبي والجامعة العربية في مجال مكافحة الإرهاب، مشددًا على أن الإرهاب يمثل تهديدًا مباشرًا لجميع الدول والشعوب.

ووصف القرار الذي تبنته الجلسة العامة للمجلس التشريعي الأوروبي الإرهاب بأنه تهديد مباشر لجميع الدول والشعوب ولا يمكن مواجهته بفعالية إلا عبر تحالف عالمي بما يتسق بشكل كامل مع القانون الدولي والقيم الأساسية ومعايير حقوق الإنسان الدولية.

وأبرز القرار مكانة التعاون بين الاتحاد الأوروبي والجامعة العربية لتعزيز حقوق الإنسان كافة للجميع وحمايتها ودعمها.

البرلمان الصيني يوافق على أنظمة حكومية أكثر صرامة وإصلاحات اقتصادية

اختتم البرلمان الصيني يوم الأحد ١٥ مارس ٢٠١٥م دورته السنوية التي استمرت على مدى ١١ يوما بالتصويت على سياسات الحزب الشيوعي من أجل أنظمة حكومية أكثر صرامة وإصلاحات اقتصادية.

وصوت نحو ثلاثة آلاف مندوب في المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، البرلمان الإسمي للحزب الشيوعي الحاكم، على التصديق على تقرير حالة الأمة الاقتصادي المقدم من رئيس مجلس الدولة (رئيس الوزراء) لي كه تشيانج وغيره من التقارير في تصويت سريع.

وأقر نحو ٨٦ في المائة من المشرعين الميزانية السنوية، والتي تضمنت زيادة قدرها ١ر١٠ ٪ في الإنفاق العسكري السنوي للصين وتقول الحكومة إن هناك حاجة لزيادة الإنفاق من أجل التحديث المستمر لجيش التحرير الشعبي.

نجاح فيتو الرئيس الأمريكي بالاعتراض على موافقة الكونغرس على خط نقل النفط من كندا

أخفق مجلس الشيوخ الأمريكي في تخطي فيتو الرئيس الأمريكي باراك أوباما معترضا على مشروع قانون وافق عليه الكونجرس لإنشاء خط أنابيب /كيستون اكس إل/ لنقل النفط الخام المستخرج من الرمال النفطية في كندا إلى مصافي التكرير الأمريكية على خليج المكسيك وتبلغ تكاليفه ٨ مليارات دولار.

فقد صوت مجلس الشيوخ بأغلبية ٦٢ صوتا مقابل اعتراض ٣٧ على الإجراء المطلوب لتخطي فيتو الرئيس، وكان المطلوب موافقة ثلثي أعضاء المجلس من أجل تخطي الاعتراض الرئاسي، وقد أخفق الجمهوريون في الحصول على الأصوات الأربعة الأخرى التي كانت مطلوبة.

ويناقش الجمهوريون بالفعل سبلا أخرى لفرض الموافقة على إنشاء خط الأنابيب المذكور، وذلك إما بإرفاقه في مشروعات قوانين إنفاق يتعين إصدارها أو في تشريع أوسع خاص بالطاقة.

برلمان كندا يوافق على مشاركة القوات الكندية في الحرب على داعش في سوريا

وافق البرلمان الكندي على خطط الحكومة بشأن قيام القوات المسلحة الكندية ، قصف مواقع (تنظيم الدولة) الإرهابي في سوريا، وهي خطوة ترى أحزاب المعارضة أنها تهدد بجر كندا إلى حرب طويلة.

وأيد مجلس العموم ، الخطة في اقتراع بأغلبية ١٤٢ ضد ١٢٩ صوتاً. ولم يكن هناك شك في نتيجة التصويت ، لأن حزب المحافظين الحاكم يحظى بالأغلبية في المجلس.

وساند المجلس ، أيضاً تمديد بعثة كندا التي مضى عليها ستة شهور لمدة عام حتى نهاية مارس ٢٠١٦.

ولكندا، حوالي ٧٠ جندياً من القوات الخاصة في شمال العراق ، وتشارك ست مقاتلات كندية في الحملة الجوية التي تقودها الولايات المتحدة ضد تنظيم «داعش» في العراق.

ديموقراطيو مجلس الشيوخ لن يمنحوا الرئيس الأمريكي تفويضاً مفتوحاً للحرب على داعش

أبدى الديمقراطيون بمجلس الشيوخ الأمريكي مخاوفهم الجدية بشأن تفويض الحرب الذي طلبه الرئيس باراكا أوباما لحملته ضد تنظيم الدولة الإسلامية رغم مناشدات من مسؤولين كبار في الإدارة بدعم الخطة بصرف النظر عن الانتماءات الحزبية.

وقال السناتور روبرت منينديز وهو أرفع عضو ديمقراطي بلجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ أثناء جلسة استماع مع بدء الأعضاء النظر في طلب أوباما الحصول على تفويض رسمي للحملة التي بدأت قبل سبعة أشهر ضد التنظيم المتشدد إن «الديمقراطيين غير مستعدين لمنح هذا الرئيس أو أي رئيس آخر تفويضاً مفتوحاً للحرب أو شيكاً على بياض».

وقال الديمقراطيون إنهم قلقون لأن اقتراح أوباما لا يحدد قيوداً جغرافية للحملة ضد التنظيم، وعبروا أيضاً عن القلق من أنه لا يتضمن قيوداً صارمة كافية على استخدام القوات البرية.

الملك سلمان والحلم العربي

د. عبد الله بن إبراهيم العسكر
عضو مجلس الشورى

في أول خطاب لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز بعد مبايعته ملكًا للمملكة العربية السعودية. نشرت حديثًا في جريدة الرياض بتاريخ ٨ / ربيع الآخر /١٤٣٦ الموافق ٢٨ / يناير / ٢٠١٥ قلت فيه: خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز يتوفر على صفات كثيرة قل ما تجتمع في إنسان واحد، وبالتالي ما أعرفه عنه من خلال لقاءات محدودة لا يمكن البناء عليها. على أنني سأتناول جانبًا واحدًا في شخصية الملك سلمان بن عبدالعزيز بحكم عملي لا بحكم تخصصي فقط، وهو فكر الملك سلمان ورؤاه تجاه القضايا السياسية الخارجية.

في كل لقاء معه تشرفت به لوحدي أو في جمع عام سمعته يركز على المحافظة فيما يتعلق بالمسلمات السياسية السعودية التي أرسى قواعدها مؤسس الدولة السعودية الحديثة. وهو لا يُفضل الطفرات السياسية، ويميل إلى المحافظة على العلاقات الاستراتيجية مع الدول الصديقة، ليس من باب رعاية المصالح السعودية فقط، وهذا حق وصدق، ولكن أيضا من باب الوفاء والصدق والشفافية. وهنا ملمح مفيد في هذا السياق وهو أن الملك سلمان حسب ما أظن لا يميل إلى أن المصالح وحدها توجه السياسة. هذا النزوع يشكل مدرسة سياسية كلاسيكية لا يتبناها إلاّ القادة الاستثناء، ذلك أن السائد في عالم اليوم هو أن المصالح توجه بوصلة السياسة، وبالتالي تتغيّر السياسة بتغيّر المصالح، بصرف النظر عن الحق والصدق والوفاء.

بعد هذه المقدمة المنطقية فإنني أتوقع - حسب ما أقرأه من تصريحات الملك سلمان ولقاءاته الموسعة مع السلك الدبلوماسي أو المثقفين وصُنَّاع الرأي - إلى أنه سيولي العلاقات العربية اهتماماً واسعًا، وسيسعى إلى جعل العرب في مكانة سامقة، ووحدة العرب مسألة نراها ونلمسها. وهو مُتعز بالفضاء الإسلامي الذي تُشكل المملكة فيه قطب الرحى.

واليوم نشاهد ما توقعته بالأمس القريب واقعًا ملموسًا. نرى عزيمة الملك سلمان بقيادة تحالف عربي وإسلامي لنصرة بلد شقيق تعرض للسطو المسلح من فئة ضالة تسندها قوة خارجية غاشمة. تلك الوقفة العربية الصامدة في حملة عاصفة الحزم أعادت الحلم العربي الذي كاد أن يموت. وأعادت وحدة قرار الوطن العربي، الذي لن يسمح بعد اليوم بالتدخل الخارجي في مفاصله، ولا يسمح باللعب بقضاياه والمتاجرة بها في سوق الحروب العبثية والدعوات المذهبية والتطرف. تألق الملك سلمان في القمة العربية بشرم الشيخ، وذكرنا تألقه بالقيادات العالمية الاستثنائية. وأنا متفائل بأن العرب والوطن العربي سيشهدان عصرًا جديدًا، من العز والاستقرار والأمن والرفاهية.

الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام
CHARITY COMMITTEE FOR ORPHANS CARE

في ظل توسع الجمعية بافتتاح فروعها وزيادة المستفيدين من خدماتها، تبنت إنسان إنشاء الأوقاف الخيرية بهدف تغطية مصاريف كفالة الأيتام من ريع الأوقاف ، ويمكن إيصال صدقاتكم لمشاريع الأوقاف من خلال دعم **مشروع الصدقة الجارية**

بإمكانك إيصال دعمك من خلال إرسال رسالة SMS فارغة إلى الرقم 5055 لكافة مزودي خدمة الاتصالات

ثمرات دعمكم

السعودة | التميز | الشفافية | النزاهة

أرقام حسابات الجمعية

مصرف الراجحي	1646080100000190
بنك الرياض	2011693049901
بنك البلاد	9993333111110005
البنك العربي الوطني	0180117400000015
البنك السعودي الهولندي	0331781000005
مصرف الإنماء	6822000200000
البنك الأهلي التجاري	2231900000200
بنك ساب	0200999904472
مجموعة ساميا المالية	9907004758
البنك السعودي الفرنسي	7796400016 3
بنك الجزيرة	0036231111001

للتبرع والاستفسار 920001133 - www.ensan.org.sa

وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا

نزاهة Nazaha

nazaha.gov.sa

رقم السنترال الموحد 0112644444

رقم الفاكس الموحد 0112645555

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

National Anti-Corruption Commission

للاستعلام عن آلية تقديم البلاغات

19991

سكوتك عما تراه من فساد إداري أو مالي،

يعد مشاركة فيه.. بلغ حتى لا تقع تحت دائرة المساءلة.

facebook facebook.com/nazaha.gov.sa

twitter twitter.com/nazaha_gov_sa